

بسم الله الرحمن الرحيم



معهد بيت الحكمة

أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة: ٢٠١٧-٢٠٠٥

السعودية: دراسة حالة:

The Impact of the Economic Factors on State Position:

٢٠٠٥-٢٠١٧

Saudi Arabea: Case Study

مقدم من الطالب: محمد عبدالعزيز عواد المدارمه

الرقم الجامعي: (١٦٢٠٦٠٠٠٠٩)

إشراف الدكتور: صايل فلاح السرحان

استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية الفصل الدراسي الثاني

الفصل الثاني ٢٠١٧/٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة





أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة (2017-2005)

المملكة العربية السعودية دراسة حالة

إعداد: محمد عبدالعزيز عواد المدارمه

المشرف: الدكتور صايل السرحان

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع:	الاسم:
	الدكتور: صايل السرحان (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور: محمد المقداد (عضواً)
	الأستاذ الدكتور: علي الشرعة (عضواً)
	الأستاذ الدكتور محمد بني سلامة (مناقش خارجي)

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة:
قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت و أوصي بإجازتها بتاريخ 9 / 5 / 2018

التفويض

أنا الطالب محمد عبدالعزيز عواد المدارمة، أفوض جامعة آل البيت
بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص
عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:...../...../.....

الإقرار والالتزام بأنظمة و تعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب محمد عبدالعزيز عواد المداومة

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم

السياسية

أقر بأنني قد إلتزمت بقوانين جامعة آل البيت و أنظمتها و تعليماتها

و قراراتها السارية و المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير و الدكتوراه عندما

قُمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: أثر العوامل الاقتصادية على مكانة

الدولة (٢٠١٧-٢٠٠٥) المملكة العربية السعودية دراسة حالة.

التوقيع:.....

التاريخ:...../...../.....

الإهداء

الى رمز التضحية والصبر والنقاء الذي اوصاني بمتابعة دراستي

جدي المرحوم بإذن الله عواد عبد الله ثلجي المدارمة

والى جدتي متعها الله بوافر الصحة ام عبد العزيز

الى الذين ما بخلوا عليّ بشيء امي وابي والى اخي واختي وعمي الغالي محمد والى

روح جدي ابو هاني وجدتي ام هاني

أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

بادئ ذي بدء أشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإنجاز هذه

الرسالة، فالحمد لله من قبل ومن بعد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور صايل فلاح

السرّحان الذي أشرف على هذه الرسالة، فأمدني من علمه الزاخر ما يملأ

معرفتي بهذا الجانب من العلم، ولم يبخل علي من وقته وجهده أي نصح

وإرشاد في سبيل تحقيق هذا المنجز العلمي، فله مني كل تقدير.

وفي النهاية شكري وتقديري لكل من ساعدني ووقف إلى جانبي.

الطالب: محمد عبد العزيز المدارمة

قائمة المحتويات

ج	التفويض
د	الإقرار والالتزام بأنظمة و تعليمات جامعة آل البيت
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة:
٣	أولاً: أهمية الدراسة
٤	ثانياً: أهداف الدراسة
٤	ثالثاً: مشكلة الدراسة، وأسئلتها:
٦	رابعاً: فروض الدراسة:
٦	خامساً: حدود الدراسة:
٧	سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:
٨	سابعاً: منهجية البحث
١٣	ثامناً: الدراسات السابقة
١٧	الفصل الأول العوامل الاقتصادية، ومكانة الدولة، في العلاقات الدولية
١٨	المبحث الأول العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية
١٩	المطلب الأول العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:
٣٥	المطلب الثاني أدوات تنفيذ السياسة الخارجية
٤٥	المبحث الثاني مكانة الدولة في العلاقات الدولية
٤٧	المطلب الأول عناصر القوة في تحقيق مكانة الدولة:
٥٧	المطلب الثاني أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية

٧٥	الفصل الثاني مكانة المملكة العربية السعودية تبعاً للعامل الاقتصادي.....
٧٦	المبحث الأول نشأة المملكة العربية السعودية ومراحل تطورها كدولة مانحة للمقدرات التمنوية.....
٧٦	المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي في المملكة العربية السعودية:.....
٨١	المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية
٨٤	المبحث الثاني: الجانب التنموي والاغاثي للمملكة العربية السعودية
٨٥	المطلب الأول: النشاط التنموي للمملكة العربية السعودية
١٠٠	المطلب الثاني: النشاط الإغاثي للمملكة العربية السعودية
١٤٠	الخاتمة
١٤١	أولاً: النتائج.....
١٤٣	ثانياً: التوصيات.....
١٤٥	المراجع و المصادر
١٤٥	المراجع العربية:.....
١٤٧	الرسائل الجامعية.....
١٤٨	المواقع الإلكترونية.....
١٤٩	Abstract in English.....

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
٤٥	جدول (١) يوضح توزيع المركبات و السيارات الخاصة في العالم جغرافياً
٤٦	جدول (٢) طاقة الرياح المركبة في العشر الأوائل عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤
٥٩	جدول (٣) بيان بالمشاريع التي يساهم الصندوق السعودي للتنمية بتمويله بالمملكة الأردنية

أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة: ٢٠١٧-٢٠٠٥
السعودية: دراسة حالة:
إعداد:

الطالب محمد عبد العزيز عواد المدارمة

إشراف الدكتور

صايل السرحان

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة من خلال دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٥، ودراسة قدرة الدول على استخدام الأدوات الاقتصادية ومدى انعكاسها على مكانتها، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بين نوع وحجم الأدوات الاقتصادية السعودية ومدى تأثيرها على مكانة الدولة ومستقبل سياستها.

وقد اتبع الباحث منهجي النظام الدولي والمصلحة القومية، وذلك في سبيل الوصول إلى حل لمشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها وصولاً إلى نتائجها المنطقية.

وعليه فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين العوامل الاقتصادية للدول ومكانتها بين دول العالم، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتلك العوامل على السياسة الخارجية للدول عموماً وللمملكة العربية السعودية خصوصاً، أضف إلى

ذلك وجود علاقة طردية بين حجم الأدوات الاقتصادية ونوعيتها للسعودية وتحقيق مكانة بارزة على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن العوامل الاقتصادية مكنت السعودية من علاقات متينة بين العديد من دول العالم حتى أصبحت دولة ذات مكانة في كثير من دول العالم مما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة والمنكوبة من جهة وما تحققه من مشاريع إنمائية واقتصادية بين العديد من دول العالم، وذلك يؤكد أن المملكة السعودية كانت ولا زالت قادرة على حسن استخدام خياراتها الاقتصادية في تنمية وتطوير سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً.

الكلمات المفتاحية: العامل الاقتصادي، مكانة الدولة، المملكة السعودية، المساعدات التنموية، الإغاثات

المقدمة:

تسعى العلاقات الدولية، للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية، وسلوك الافراد، وتشمل العلاقات الدولية، على وسائل وطرق لتحليل الافتراضات، والوقائع السياسية عن طريق اجراء الاستنباط وتصنيف الاهداف القيمة، واختيار البدائل، وبيان نتائجها المحتملة، واختيار الطريقة الأكثر ملاءمة للوصول إلى الغايات المطلوبة.

وقد عرّفت الموسوعة البريطانية، العلاقات الدولية بأنها "العلاقات بين حكومات دول مستقلة" ويستعمل كمرادف، لمعنى السياسة الدولية، وهذا التعريف يعطي أهمية للعلاقات، بين الدول المستقلة.

و قد كان تولي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٥، منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية السعودية، نتج عنه بروز دور المملكة، كلاعب اقليمي مهم في المحافل الدولية، مما أهلها للعب دور فعال، و مؤثر، وفق سياسة تنتهج الوضوح، و الواقعية، و دقة التقييم، و التوازن السياسي، و شكلت جولات الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لعدد من الدول، و الزيارات للقادة، و المسؤولين في العالم، إلى تمكين المملكة العربية السعودية، في لعب دور إقليمي مهم في خريطة العلاقات الدولية.

و لقد لعب النفط، دوراً كبيراً و هاماً، في تعزيز و تطوير، المسيرة التنموية، في منطقة الخليج العربي، بشكل عام، منذ بداية السبعينيات، من القرن المنصرم؛ حيث أهلها لبلورة عدد من المشاريع الكبرى، في مختلف

القطاعات الاجتماعية، و الاقتصادية، و التجارية، و الصناعية، لتأمين استغلال الإمكانيات التي توفرها هذه الثروة الهامة؛ رسمت المملكة العربية السعودية، استراتيجية متكاملة من تطوير صناعاتها النفطية و التي اهلتها لتكون ثالث اهم مصدري النفط في العالم و من أهم لاعبي السوق النفطي، حيث أهلها ذلك حتى تصل إلى مصاف دول العشرين المتقدمة، اقتصادياً و استطاعت بفعل حشد موارد مالية هامة، في مجال التنمية الاقتصادية، في بلدان إسلامية حول العالم، من خلال صندوق التنمية السعودي . مما أعطها قيمة، و أهمية، لدى تلك الدول المتلقية للمساعدات و الهبات و القروض حيث تحرص هذه الدول على التوافق و الانسجام مع مخرجات السياسة الخارجية السعودية، بالقدر الذي يتناسب، مع حجم تلك المساعدات الاعتمادية، على الاقتصاد السعودي، وقد استمر اعتماد هذا الأسلوب، من قبل المملكة العربية السعودية، إلى الاعتماد على الاقتصاد كقوة ناعمة، لبناء مكانتها الإقليمية، والدولية، حتى استلام الملك سلمان بن عبدالعزيز، الحكم بعد وفاة، الملك عبدالله بن عبدالعزيز حيث بدأت المملكة تستخدم الاقتصاد، و القوة العسكرية، لبناء مكانتها الإقليمية، وبدأت سياستها الخارجية تأخذ نمطاً جديداً تدخلياً، في محيطها الإقليمي، من هنا، تأتي هذه الدراسة، لرصد الشروط، و الأساليب، و الأدوات، التي انتهجتها المملكة، لبناء مكانتها الإقليمية، و الدولية، مع التركيز على آلية استخدام العامل الاقتصادي بشكل خاص.

أولاً: أهمية الدراسة

إن جدوى، دراسة موضوع العوامل الاقتصادية، على مكانة الدول، "السعودية حالة دراسة" في هذه المرحلة، يكتسب أهمية خاصة تفرضها الأحداث، والمتغيرات، في بنية المنطقة والإقليم على حد سواء، والصراعات، التي نشهدها في وقتنا الحاضر، لم تعد صراعات عسكرية فقط بل أصبحت اقتصادية لأنها أشد أثراً من الصراعات العسكرية، أو تكافئها، ومن هنا، جاءت فكرة هذه الدراسة، التي تبرز أهميتها، من ناحيتين علمية "نظرية"، وعملية (تطبيقية).

١. الأهمية العلمية "النظرية":

أ. يعتبر الاقتصاد في زمننا الحاضر، هو العنصر- الأكثر فاعلية، في التأثير على العلاقات الدولية، لما له من تأثير مباشر، على حياة الأفراد، والدول، لذلك تنبع منه الأهمية لهذه الدراسة

ب. التحولات في مفهوم قوة الدولة، وتقدم العوامل الاقتصادية، على كافة العناصر المكونة لقوتها حيث أصبح الاقتصاد يوجه السياسة، ويقودها، إضافة، إلى ظهور مفهوم القوة الناعمة، والذكية.

ج. بروز المدخل الوظيفي، الذي يشكل الاقتصاد، ركناً أساسياً منه.

د. من المتعارف عليه، علمياً، أن الدولة المتقدمة، هي التي تستخدم العوامل، الاقتصادية، لتعزيز نفوذها وتعزيز مكانتها.

٢. الأهمية العملية:

- أ. دراسة قدرة الدولة، على استخدام العوامل الاقتصادية، لتعزيز مكانتها، من خلال تسليط، الضوء على الحالة السعودية، وفقاً لممارستها العملية، وسلوكها السياسي.
- ب. تقييم نجاح المملكة العربية السعودية، في توظيف أدواتها الاقتصادية، وتوزيعها.
- ج. بيان انعكاس العوامل الاقتصادية، ومدى استفادة، صانع القرار من مثل هكذا دراسات.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة، إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- أ. دراسة قدرة الدولة، على استخدام، الأدوات الاقتصادية، ومدى انعكاسها، على مكانتها.
- ب. استجلاء العلاقة، بين نوع، وحجم الأدوات، الاقتصادية، ومدى تأثيرها.
- ج. تبيان أثر هذه العوامل، على مستقبل سياسة المملكة العربية السعودية.
- د. توضيح، واستكشاف، أثر العوامل الاقتصادية، على مكانة الدولة في العلاقات الدولية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة، وأسئلتها:

يعد النفط، والغاز الطبيعي، عنصراً أساسياً، يعتمد عليه، التقدم الاقتصادي للدول، وتحرص الدول المستوردة، للنفط، والغاز، من الخارج على أن تحتفظ بعلاقات طيبة، مع الدول، التي تمدها به، فالولايات المتحدة، تحتفظ بعلاقات وطيدة، مع عدد من الأقطار العربية المنتجة للنفط، وبالمثل سرعان، ما اكتسب الوطن العربي، أهمية سياسية كبيرة، بعد اكتشاف

النفط في أراضيه، التي تضم أكثر من ثلثي، الاحتياطي العالمي، من هذه المادة المهمة، كما، يسهم بإنتاج حوالي، ثلثي الإنتاج العالمي (الهيئي/٢٠٠٠/ص٦٩)

ونلاحظ، أن السياسة الاقتصادية في العلاقات الدولية، لعدد كبير، من الدول، في يومنا هذا، تخطط مستقبل علاقاتها، وارتباطاتها، على أساس تأمين، الحصول على النفط، ومشتقاته، للمدى الطويل، حتى لو تطلب ذلك، استعمال الطرق، والوسائل، غير المشروعة أحياناً. وقد شهد الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، تطورات مهمة انعكست بشكل إيجابي، على الأداء الاقتصادي العام، منها ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي، الإيرادات المحصلة منه، والزيادة الملحوظة، في الانتاج والتصدير.

وبناءً على مشكلة الدراسة، أمكن صياغة السؤال المحوري الرئيسي، في المشكلة على النحو التالي:

ما مدى، تأثير العوامل الاقتصادية، على مكانة الدولة، في العلاقات الدولية؟
ويتفرع عن هذا السؤال، الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى، قدرة المملكة العربية السعودية، على توظيف العوامل الاقتصادية، لتعزيز مكانتها، وإلى أي مدى، نجحت في توظيف ذلك؟
٢. هل هناك، علاقات، بين نوع، وحجم، الأدوات الاقتصادية، وفعاليتها؟
٣. هل يختلف، التأثير، باختلاف، تصنيف الدولة المتلقية (نامية- متقدمة)، وتوزيعها الجغرافي؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تتمحور الدراسة، حول فرضية، رئيسية، مفادها:

تسهم العوامل الاقتصادية، في تعزيز، مكانة الدولة، في النسق الدولي.

ويتفرع عن هذه الفرضية، الرئيسية، الفروض الفرعية التالية:

١. هناك علاقة، ارتباطية إيجابية، بين الموارد، الاقتصادية المتاحة، في المملكة

العربية السعودية، وتعزيز علاقتها، مع الدول المحتاجة لها، في الاقليم.

٢. هناك، علاقة ارتباطية إيجابية، توافر عنصر- النفط، وجذب سياسات،

خارجية لدول إقليمية، لتتوافق، مع السياسة الخارجية السعودية.

٣. كلما، زادت قدرة صانع القرار، في السعودية، على إدارة مواردها، والتأثير،

فيها تعززت، مكانتها، في النسق الدولي والنظام الدولي.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد روعي، أن تكون الفترة الزمنية للدراسة، بين عامين ٢٠٠٥ و٢٠١٧،

أما اختيار العام ٢٠٠٥، كبداية، للفترة الزمنية للدراسة، فلأن هذا العام،

شهد بداية عهد جديد، في المملكة العربية السعودية، حيث تسلم، الملك

عبد الله بن عبد العزيز، سلطاته الدستورية، كما، بدأت، أسعار النفط،

تشهد تحسناً، ملحوظاً، انعكس إيجاباً، على الاقتصاد السعودي. إضافة، إلى

أن الفترة، التي تلتها، شهد طفرة، في هذه الأسعار، وبزيادة احتياطات

نقدية، بينما، تحاول الدراسة، استجلاء قدرة الحكومة السعودية، على

توظيفها، في مجال، بناء مكانتها الإقليمية، والدولية.

أما اختيار العام، ٢٠١٧ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، فلأن هذا العام، يمثل التاريخ الذي يمكن، التوقف عنده، للحصول على البيانات، والمعلومات، والمعطيات المتعلقة، بهذا الموضوع.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة، المتغيران التاليان:

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

المتغير التابع: مكانة الدولة (المملكة العربية السعودية)

وفيما يلي، تعريفاً اصطلاحياً وإجراءياً لكل من المتغيرين:

١. العوامل الاقتصادي

أ. التعريف الاصطلاحي: وهي العلاقة المتبادلة على كافة المستويات الرسمية

وغير الرسمية في مجال التجارة والاعتمادات المتبادلة والاستشارات

(البرهان، ٢٠١١، ص ٢٢)

ب. التعريف الإجرائي: أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية للعوامل

الاقتصادي

١. التبادل التجاري

٢. الاستثمار

٣. القروض والمنح والمساعدات

سابعاً: منهجية البحث

استناداً على موضوع الدراسة، ومشكلتها البحثية، فقد رأى، الباحث أنه من الأنسب استخدام منهجي، النظام الدولي، والمصلحة القومية، وفيما يلي، شرح موجز عن هذين المنهجين.

أولاً: منهج النظام الدولي

يُعد منهج النظام الدولي هو المنهج الأنسب من بين العديد من مناهج البحث العلمي لدراسة موضوع الدراسة الحالي، ذلك أن منهج النظام الدولي هو القادر والأكثر كفاءة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية القائمة سياستها الخارجية على عوامل داخلية ذات أبعاد دولية كالعام الاقتصادي الذي يُعد من أكثر العوامل ديناميكية في العصر- الحديث والأكثر تأثيراً على سياسات الدول إقليمياً وعالمياً، فلو أمعنا النظر في مشكلة الدراسة وأسئلتها لوجدنا أن منهج النظام الدولي من شأنه أن يحقق الوصول إلى إجابات واضحة ومنطقية حول موضوع الدراسة الحالية وهو قادر على الوصول إلى نتائجها والتي تعتبر ترجمة لأهدافها التي حققتها ووصلت إليها هذه الدراسة.

وعليه فقد أشار برس (٢٠١٦) إلى ماهية منهج النظام الدولي، وذلك من خلال تعريفه إياه بأنه: "الإطار المؤسسي- والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، وبعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (النظام الدولي) تعاوناً وتنافساً وحرماً هو

المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود" (برس، ٢٠١٦، ص ١).

أصحاب المنهج ورواده

يُعد إيمانويل فالرشتاين من أبرز رواد منهج نظرية النظام الدولي في أغراض دراسة الأنظمة والعلاقات الدولية في مجالات العلوم السياسية، حيث قام فالرشتاين بتحليل السياسات الداخلية وكذلك الخارجية للدول بناءً على ربط العلاقات الدولية وأسبابها وتحليلها للخروج بنتائج العلاقات الدولية وأهم ظواهرها ومظاهرها (حمدان، ٢٠١٨، ص ١).

مقومات منهج النظام الدولي

من شأن هذا المنهج أن يعمل على دراسة في العلاقات الدولية والعوامل التي تؤدي إلى ظهور تلك العلاقات وإبراز صورتها على الشكل الذي تبغيه دولة ما كالعامل الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى توجيه سياسات الدول وعلاقاتها بين دول العالم الأخرى، وأخذ مكانتها بين تلك الدول، وعليه فأن هذا المنهج يعمل على بيان مكانة الدولة من خلال دراسة مقوماتها الداخلية والتي ترتبط بشكل رئيس مع سياسات دول العالم سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي. إذن فأن استخدام هذه النظرية في تحقيق أهداف الدراسة الحالية تتم من خلال المقومات التالية:

– البيئة الداخلية للدول في كيفية تسيير شؤونها الداخلية المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

– الطاقة الاقتصادية المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

– التطور المعرفي والثقافي والتكنولوجي في تسيير العامل الاقتصادي للبيئة الداخلية والخارجية للدول.

– البيئة الخارجية للدولة والتي تشمل دراسة استقصائية لعوامل البيئة الخارجية للدول في تسيير علاقاتها وإمكانياتها الاقتصادية وبناء علاقات دولية قائمة على التبادل التجاري والتطور الاقتصادي.

كيفية توظيف المنهج في الدراسة

للقيام بدراسة موضوع الدراسة الحالية والسعي لإيجاد حلول علمية ومنطقية لمشكلتها والإجابة على أسئلتها والوصول إلى أهدافها المرجوة، فإن هذه النظرية يمكنها تحقيق ذلك من خلال إجراء دراسة استقصائية مستفيضة للدراسات السابقة والمصادر والمراجع العلمية ذات العلاقة وتوظيفها ضمن الإطار النظري للدراسة في فصول ومباحث ومطالب فرعية، وبالتالي مقارنة الأحداث والظواهر والمعلومات التي شملها الإطار النظري بمشكلة الدراسة وأسئلتها وإجراء تحليل منطقي في خاتمة الدراسة للوصول إلى أهم النتائج العلمية التي تصيب الهدف الذي أنشئت لأجله هذه الدراسة، وبيان أثر العامل الاقتصادي على مكانة الدولة عموماً وعلى المملكة العربية السعودية بشكل خاص كحالة للدراسة الحالية خلال السنوات الممتدة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٧.

ثانياً: منهج المصلحة القومية

يعتبر منهج المصلحة القومية من مناهج البحث العلمي القادر على دراسة العلاقات الدولية الساعية إلى تحقيق مكانتها بين دول العالم في كافة المجالات وأهمها المجال الاقتصادي وهو موضوع الدراسة الحالية. لذا فإن منهج المصلحة القومية يُعد أيضاً من المناهج الخاصة بدراسة تلك العلاقات بين الدول وتحديد أسباب شروع الدول لبناء علاقاتها وتحليلها وتفسيرها بشكل يتناسب ومجريات العمل البحثي، كما يعمل هذا المنهج على دراسة العديد من الظواهر الخاصة بدولة ما وتقييمها وأخذ ما يتناسب مع متطلبات دراسة معينة ورد ما لا يتوافق مع تلك الدراسة للوصول إلى أكثر الحلول منطقية في معالجة مشكلة الدراسة (وردة، ٢٠١٧، ص ١٣).

أصحاب المنهج ورواده

يُعد توماس روبنسون أحد أبرز وأهم رواد منهج نظرية المصلحة القومية، ذلك أنه قام بوضع عدداً من الأسس والمقومات التي من شأنها تفسير الظواهر الطبيعية للدول وسلوكها تفسيراً منطقياً علمياً قائماً على أسس علمية منهجية، وذلك من خلال تقسيم دراسة المصلحة القومية لأربعة أقسام يتم في كل قسم دراسة عامل من العوامل التي تجعل من مصلحة الدول القومية أمراً واضحاً لا لبس فيه في مجريات الحياة المتعلقة بالعلاقات الداخلية وربطها بالعلاقات الخارجية لسياسات الدول، وتتمحور هذه العوامل حول دراسة متغيرات الدول على صعيد البيئة الداخلية وأيضاً

الخارجية، ودراسة البيئة العامة لسياسة الدولة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دراسة العوامل الأولية ومن ثم الثانوية التي من شأنها وضع حجر الأساس لإمكانية تحليل وتفسير مكانة الدولة بناءً على مقوماتها وعواملها الداخلية كالعامل الاقتصادي (النجاب، ٢٠١٧، ص ٢).

مقومات منهج المصلحة القومية

تقوم هذه النظرية المنهجية على دراسة حال الدول القومية التي تسعى إلى تقوية جذورها على المستوى الوطني والإقليمي وكذلك الدول، حاملة في طياتها مفاهيم متعددة تعمل على دراستها بشكل واسع النطاق كالقوة والأهداف القومية والمصالح الوطنية الاقتصادية، ودراسة تحديد وجهات السياسات الخارجية للدول بناءً على ما تمتلكه من قوى وخيارات اقتصادية داخلية، كما يعتبر هذا المنهج أن أي خطأ في المعلومات وكيفية بناءها سيؤدي بالنهاية إلى مضمون ونتائج غير صحيحة تؤدي إلى تغيير العديد من المفاهيم والحقائق الواقعية (وردة، ٢٠١٧، ص ١٣).

كيفية توظيف المنهج في الدراسة

يسعى منهج نظرية المصلحة القومية لإيجاد أفضل الحلول من بين عدة بدائل متاحة للوصول إلى حل منطقي لمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها بشكل ذي كفاءة وفعالية، إذ أن هذه المنهجية تعمل على دراسة جميع المتغيرات المتاحة للدول التي تتفاوت في مستوى بناء الدولة وتحقيق مكانتها التي تطمح إليها من بين دول العالم، كما يمكن أن أوظف هذه

المنهجية أيضاً في دراسة عموم القضايا في الشؤون القومية الداخلية وربطها بالمتغيرات والشؤون الإقليمية والدولية على حد سواء لمعرفة أين تتجه سياسة الدولة طبقاً لما تملكه من مقومات وعوامل نجاح كالعالم الاقتصادي على وجه الخصوص، كما يمكن توظيف هذه المنهجية من خلال طرح المادة الأولية للدراسة وهي الدراسات السابقة والأبحاث المنشورة والكتب وصياغتها بما يتماشى مع متطلبات الدراسة مع الأخذ بالاعتبار جميع العوامل الثانوية التي من الممكن أن تؤثر إما سلباً أو إيجاباً على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية ضمن نطاق الدولة الواحدة وما بين دولة ما ودول أخرى، مع عين ترقب المصلحة القومية وتدعمها للتفوق باستمرار.

ثامناً: الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع، على عدد، من الدراسات السابقة، المباشرة، وذات الصلة وفيما يلي، عرض موجز لهذه الدراسات:

دراسة إياد صابر (٢٠٠٥) بعنوان: "أثر الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية-العربية". وظهرت نتائج الدراسة على الصعيد الاقتصادي مساهمة الثروة النفطية في إيجاد نظام طبقي بين الدول العربية بدلاً من إيجاد تكامل اقتصادي أساسه المصالح القومية، وعلى الصعيد الاجتماعي ساهمت الثروة النفطية بإحداث تغييرات هامة في النسق الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي. حيث تركز النمط الاستهلاكي بين مجتمعات الدول

النفطية وبرزت نظرة الاستعلاء لدى مجتمعاتها تجاه المجتمعات العربية الأخرى، أما على الصعيد السياسي فقد ساهمت الثروة النفطية في انتقال مركز القوة من الدول صاحبة النهج القومي إلى الدول صاحبة النهج الاقليمي الضيق الذي تتنافس فيه الوحدات الصغيرة فيما بينها الأمر الذي أدى إلى ضعف الروابط السياسية بين الدول العربية وانحسار الجهود الرامية لإيجاد وحدة عربية سياسية. (صابر، ٢٠٠٥، ص ١-١٣٥)

دراسة محمد السماك (١٩٩١) بعنوان: "استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة"، تناولت الدراسة المراحل التي مر بها النفط العربي إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً كسلاح بيد الدول المنتجة للنفط، وتبين الآثار السياسية لنجاح استعمال هذا السلاح خصوصاً عام (١٩٧٣) وكيف عملت الولايات المتحدة الأمريكية على محاولة تفويض أسس استعماله لاحقاً لمنع الدول العربية من ربط سياساتها النفطية بالقضايا القومية لاسيما منها القضية الفلسطينية. (السماك، ١٩٩١)

دراسة أحمد الهاشمي (٢٠٠٧) بعنوان: "النفط والغاز الخليجي وأهميته في عصر العولمة".

وأظهرت نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة التي ركزت كثيراً على فرضية العلاقة الايجابية بين الأدوار والتأثيرات التي لعبها النفط والغاز الخليجي وبين الاستقرار الذي شهدته العلاقات الدولية في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد رغم أنها كانت تلعب دوراً

ايجابياً في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي بما كانت تحققه من أمن المنطقة. بل لا بد من التقرير بأن هناك ثلاث عوامل تكاملت معاً ولا يمكن فصل إحداها عن الآخر كانت السبب في حالة الاستقرار في العلاقات الدولية. (الهاشمي، ٢٠٠٧، ص ١-٣٢٦)

١. الهيمنة الامريكية.

٢. المجتمع الأمني المتعدد.

٣. النفط والغاز الطبيعي وخصوصاً في منطقة الأمم عالمياً وفي منطقة الخليج.

دراسة منصور أبا حسين (٢٠٠٥) بعنوان: "أثر النفط على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية".

وتوصلت الدراسة إلى أن للنفط دوراً كبيراً في تدعيم و تقوية عناصره قوة الدولة سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً و تعزيز أمنها الوطني بمقوماته و أبعاده المختلفة و خاصة على الصعيد الداخلي. ولكن على الرغم من التأثيرات الايجابية و الملموسة للنفط، إلا أن شكل أحد عوامل عدم الاستقرار في الدولة و خاصة على الصعيد الخارجي بسبب الأطماع المتزايدة من قبل الأطراف و القوى الدولية للسيطرة على مناطق إنتاج النفط التي تشكل السعودية أهمها و أكثرها حيوية، و اندلاع الصراعات العسكرية في المنطقة (حربي الخليج الأولى و الثانية) التي شكلت تهديداً للأمن السعودية. (أبا حسين، ٢٠٠٥، ص ١-٢٧٠)

بعد الاطلاع على هذه الدراسات و بيانها لطبيعة العامل الاقتصادي و تتبعها و تطورها و العوامل التي عززتها، فلا يوجد دراسة ربطت بين استخدام الدول الصغيرة لمواردها الاقتصادية في تعزيز مكانتها، فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية، وكيف تؤثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة، حيث أن هذه الدراسة تأخذ المملكة العربية السعودية حالة منفردة عن غيرها، نظراً لما تلعبه المملكة العربية السعودية من دور في المنطقة، علماً بأن الدراسات السابقة كانت تأخذ العوامل بشكل عام.

الفصل الأول

العوامل الاقتصادية، ومكانة الدولة، في العلاقات الدولية

يعيش العالم، اليوم في ظل تحولات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، متسارعة ولا تزال هذه التحولات، تحمل المزيد من المفاجآت، وقد أعادت هذه الظروف تشكيل، وصياغة السياسة الخارجية، للدول، على نحو مختلف عما كان عليه الوضع، قبل نهاية الحرب الباردة.

وبالفعل، فقد شهد العالم بعد هذه المرحلة، عدة متغيرات دولية، كان من أبرز سماتها، انفراد الولايات المتحدة الأمريكية، لإدارة معظم، القضايا الدولية، بشكل احتكاري، وبتحكمها الانفرادي في إدارة أزمات الشرق الأوسط منذ أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) وتزايد حجم، ونوع، التأثير والتدخل السياسي، والعسكري، الأجنبي في شؤون، العديد، من دول العالمين، العربي، والإسلامي (سعيد، ١٩٩٢، ص ٢٢٤)

وقد انعكس ذلك، على الاقتصاد والاعتماد المتبادل، حتى، أصبحا ذا أهمية كبيرة، في العلاقات الدولية. واعتماداً على ما سبق، سيتم دراسة هذا الفصل، من خلال المبحثين التاليين.

المبحث الأول

العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية

الاقتصاد هو أساس القوة و بدون القوة الاقتصادية لن يكون هناك قوة سياسية، و بالقوة الاقتصادية تحتل الدول، مكانة مرموقة، في المجتمع الدولي؛ القوة الاقتصادية، هي أساس القوة العسكرية أيضاً، لأن متطلبات القوة العسكرية، تحتاج إلى ميزانيات ضخمة، لا تستطيعها كثير من الدول و العامل الاقتصادي، بات اليوم، هو أساس التفرقة، بين الدول، و تصنيفها بين متأخرة، و متقدمة، بالإضافة لذلك، أن الاقتصاد هو أساس التقدم العلمي، و التقني، لأن العلم، و الأبحاث، و الدراسات، التي تمد الدولة، و المقومات، القوة تحتاج إلى ميزانيات ضخمة أيضاً، و ها هو المجتمع الدولي يعطينا، أمثلة على نماذج الدول القوية، اقتصادياً والتي، ساهمت قوتها الاقتصادية في تحويلها إلى قوة سياسية، و عسكرية، مهابة الجانب. يضاف لذلك أن الدول القوية، اقتصادياً تستطيع أن تساهم، في تقديم القروض، و المساعدات، للدول الضعيفة، والصغيرة، مما يعزز مكانتها في العلاقات الدولية (طشطوش، ٢٠١٠، ص ٢٦).

وعليه سيتم دراسة، هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

ولا يمكن، دراسة أي دولة، تقييمها في مجال مسيرتها، في بناء قوتها الذاتية، ما لم تدرس مواردها الطبيعية، كمقومات أساسية، أو كمفتاح لقوتها الوطنية. و أن كميات، و تنوع هذه المقومات الاقتصادية، و إمكانية استثمارها بشكل جيد، يستخدم عادة، للتمييز بين الدول الفقيرة، و الغنية، بها حيث إمكانية، و سهولة، الحصول على كميات كافية، من المواد الخام، و مصادر الطاقة على جميع أنواعها، أو المواد شبه المصنوعة، المستخدمة في صناعات المعدات و اللوازم العسكرية، تعتبر بمثابة دلائل قوة، كما أن، قابلية الحصول على هذه المواد، لا يعني بالضرورة، أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، و إنما تعني، إمكانية السيطرة على كميات ضرورية، عن طريق التجارة، و الاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة، في دول عديدة، تعتمد على سهولة، و إمكانية، استيراد مواردها الأولية، من أسواق أجنبية. وبناءً على ذلك، فإن قوة الدولة المالية، وأرصدها، تظهر هنا كعنصر- أساسي، في إمكانية، الحصول على الموارد الطبيعية، أو امتلاكها، التأثير فيها، من خلال إدارتها.

وعليه، تمكن دراسة هذا المطلب، من خلال استعراض العوامل

المؤثرة، في العلاقات الدولية وهي:

أولاً: العامل الجغرافي:

ستتركز الدراسة، من خلال العامل الجغرافي على العامل الجيوبولتيكي (GEOPOLITICAL FACTOR) الذي يفسر، طبيعة العلاقة، بين البيئة الطبيعية، والبيئة السياسية، إذ أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة، وتحليل التغيرات، التي تحصل للظاهرة الدولية في تعاقباتها، وتنقلاتها المكانية، وفقاً للتأثير، والتفاعل المتبادلين بينها، وبين مختلف ظواهر البيئة، كموطن للإنسان. (العويني/٨٢،٦١ص٣٥).

وترجع فكرة ربط العامل الجغرافي بالمجال السياسي، إلى العهد الإغريقي، وبالتحديد، عند أرسطو في كتابه (السياسة)، عندما تطرق لنظرية العلاقة، بين المناخ، والحرية. (بدوي، مرسى، ١٩٩٨، ص ٢١٢)

إن دراسة، العامل الجغرافي، يتطلب دراسة الموقع، والمساحة، والحدود، وتأثر ذلك، في العلاقات الدولية:

١) الموقع: ويقصد بالموقع، دراسة موقع الدولة فلكياً، ونوع الموقع، كذلك دراسة، الموقع، تجاه الدول المجاورة، وفي دراسة الموقع الجغرافي، نجد أن، أول ما يتبادر إلى الذهن موقع الوحدة السياسية، من الناحية الفلكية، أي الموقع، بالنسبة لخطوط الطول، والعرض، ولعل، التحديد بالنسبة لخطوط العرض، أهم منه، لخطوط الطول، ذلك لأنه، على أساس الدرجات العرضية، يتشكل المناخ بوجه عام، وكذلك النشاط البشري، وهذه أمور حيوية، في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية. (سعودي عبد الغني ١٩٧١، ص١٧)

(٢) المساحة: هي عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة، من ناحية عسكرية، فإن سعة المساحة، تتيح فرص نشر- المواقع الاقتصادية الحيوية، وخاصة، الصناعة على امتداد اقليمها، وما يترتب عليه، من نشر- مراكزها السكانية، والمناطق الحيوية، وتتيح المساحة، فرص الدفاع العمق، وتلعب دورا بارزا، في إحراز النصر- النهائي، إذ يمكن، أن تتمتع الدولة ذات المساحة الكبيرة، سياسة إخلاء الأرض وتعمل على، تطبيق المبدأ المعروف ببيع الأرض، وشراء الزمان. وهو ذات المبدأ، الذي اعتمده روسيا، في حربها، مع فرنسا، في زمن نابليون (١٨١٠-١٨١٢) وكذلك، مع ألمانيا النازية، في الحرب العالمية الثانية، وتمكنت من الصمود، وأن تعمل، على طرد الغزاة، وإحاق الهزيمة بهم. وفي خلاف الحرب اليابانية-الصينية- تمكن اليابانيون، من الاستيلاء، على المدن الصينية الهامة، ومراكزها الصناعية، وخطوطها الحديدية أما الصينيون فقد تراجعوا، صوب الغرب، ونقلوا عاصمتهم إليها. (السمك، ١٩٩٣، ص ٤٣-٤٤)

(٣) الحدود: تعتبر الحدود، الفاصل بين سيادة دولتين، فهي ذلك الخط، الذي تتقابل عنده، سيادتان. إذا انتهت تلك الفترة، التي كانت تفصل فيها، سيادة دولة، عن السيادة الأخرى. بواسطة مساحة كبيرة من الأرض، أي التخوم، إذ كانت سيادة الدولة الفعلية، تتضاءل تدريجيا، من البعد، عن مركز الدولة، وهكذا، اختلفت، وتغيرت، طبيعة الحدود، على مدى العصور التاريخية، بسبب اختلاف وظيفتها، وهي فصل السيادات، عن بعضها البعض (سعودي، ١٩٧١، ص ١٠٤-١٠٥)

وتنقسم الحدود إلى نوعين:

(أ) الحدود الطبيعية: وهي الحدود، التي تتفق والحوافز الطبيعية، كالبحر، والصحراء، والأنهار.

(ب) الحدود الاصطناعية: وهي إما حدود فلكية، تتبع خطوط عرض، أو خطوط طول، أو تنشأ خطوط اتفاقية هندسية والمشكلة هي، أن الحدود السياسية، أحياناً، لا تراعي ظروف السكان، ورغبات المواطنين، بقدر ما تراعي، مصالح الدول المستعمرة. وقليل جداً، من الحدود السياسية، في العالم، تتفق مع الحدود الاثنوجرافية، ويرجع ذلك، إلى عاملين رئيسيين هما:

(١) الاختلاط والتداخل، بين الشعوب، بعضها البعض الآخر، بحيث لا يمكن، عمل فاصل واضح، وعازل بينهما. وهذا معناه، أنه لا يمكن، تخطيط الحدود، التي ترسم بفصل الشعوب فصلاً دقيقاً، وبالتالي، نجد كثيراً من الشعوب، تدخل داخل حدود، شعوب اخرى مجاورة.

(٢) إن تخطيط الحدود عادة، يتم على أسس غير إثنولوجية، بل على أسس، المصالح الاقتصادية، والحربية. (سعودي، ١٩٧١، ص ١١٨-١١٩)

ثانياً: العامل العسكري:

قالت الثورة التكنولوجية، كل المعطيات الاستراتيجية العسكرية، فانتقل العالم إلى عصر- الصواريخ العابرة للقارات، وطائرات التجسس بدون طيار، والأقمار الصناعية القادرة على التصوير سرىاً لهدف، بحجم كرة

التنس، وأصبح مسرح العمليات العسكرية، يمتد إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية، الذي يشكل حالياً، مسرحاً استراتيجياً موحداً. وإن ظهور الأسلحة النووية والهيدروجينية، يمثل أخطر تطور، في ميدان تكنولوجيا الحديثة، مما أدى، إلى قيام توازن الرعب النووي، واستراتيجية الردع، وبالتالي، أدى إلى خلق سلام من نوع جديد: السلاح النووي القائم على قواعد غير مسبوقة في الردع (Daniel، ١٩٩٧، p٤١)

والقوة العسكرية، هي تعبير، عن الحشد العلمي للعناصر البشرية، والمقومات التقنية، والاعتبارات الاقتصادية، لما يخدم، أهداف هذه المؤسسة، التي من مظاهرها القوات المسلحة، وذلك، بما يخدم أعمال الدفاع، والهجوم.

ويرتبط هذا العامل، ارتباطاً وثيقاً، بقدرة الدولة الاقتصادية، فالدولة الغنية، ذات الاقتصاد القوي، التي تتوفر فيها، الإمكانيات المادية، و البشرية، تستطيع أن تتفوق على غيرها، بامتلاك السلاح، و تطويره، ويُلاحظ ذلك خلال فترة الحرب الباردة، و التسابق على التسلح، بين الولايات المتحدة، و الاتحاد السوفياتي(السابق) فلولا القاعدة الاقتصادية، و الصناعية المتينة القوية، لم استطاعت هذه الدول أن تطور وتصنع أسلحة حديثة، و عالية التقنية، مثل: الصواريخ، و القنابل النووية، و الغواصات، و الطائرات...الخ، فالإقتصاد هو الدعامة الحقيقية للقوة العسكرية.

ثالثاً: العامل العلمي والتكنولوجي وعصر المعلوماتية:

يعد من أهم العوامل المؤثرة، في العلاقات الدولية، ويزداد تأثيره بشكل مضطرد، وقد حقق التقدم التكنولوجي، تغيرات جوهرية، في حياة الإنسان، والمجتمع. وشمل ذلك، التحولات، في ميدان الدبلوماسية الاستراتيجية، والثقافة، والاقتصاد، وألفت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية (dieter، ١٩٩٧، ٣٤ p).

رابعاً: الموارد الأولية:

تشكل مسألة الحصول، على الموارد الأولية، أهمية قصوى لعموم البلدان، فبسبب كونها حيوية جداً، ويندر ان نجد بلداً، قد حقق الاكتفاء الذاتي، فإن طلب الحصول عليها، غالباً ما يصبح هدفاً ملحاً. من أهداف السياسة الخارجية، ومن الناحية التاريخية، فإن ضرورة الحصول، على الموارد غالباً ما كان تبريراً رئيسياً لاستخدام القوة، من قبل القوة الاستعمارية، للسيطرة على الأقاليم المستعمرة. واليوم، فإن هذه الطريقة المباشرة، لم تعد تستخدم كما كانت سابقاً. بل أصبح، التفاوض حول اتفاقات التجارة، من أكثر الطرق استخداماً، للحصول على الموارد الأولية. (Robert، ١٩٨١، ١٠٣-١٠٢ p)

لقد تزايد الطلب على الطاقة، لاسيما النفط استجابة لتصنيع، و التمدن، و الثراء المجتمعي، و أدى إلى التوزيع عالمي لاستهلاك الطاقة، و توزيعاً شديداً التفاوت، فاستهلاك الفرد، الواحد من الطاقة في الدول الغربية

الصناعية، على سبيل المثال، يزيد أكثر (٨٠ مره) على استهلاك الفرد الواحد في الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى، في افريقيا كما أن حوالي ربع سكان العالم، يستهلكون ثلاثة ارباع الطاقة الأولية في العالم ككل، وفي عام ١٩٨٠، بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة زهاء (١٠) تير واط يساوي مليار كيلو واط)، و إذا بقي استهلاك الفرد الواحد، على مستوياته الحالية فإن سكان العالم، الذي سيبلغ تعدادهم (٨,٢) مليارات بحلول ٢٠٢٥، سيحتاجون إلى حوالي (١٤) تير واط، منها ما يربوا على ٤ تير واط، في البلدان النامية و اكثر من ٩ تير واط في البلدان الصناعية، اي بزيادة تبلغ، ٤٠% على عام ١٩٨٠، اما اذا اصبح استهلاك الفرد من الطاقة متساويا بانتظام على الصعيد العالمي عند المستويات الحالية للبلدان الصناعية، فإن العدد نفسه، من سكان العالم، سيحتاج بحلول عام ٢٠٢٥، إلى زهاء (٥٥) تير واط (حجاج، ١٩٨٩، ص١٤٧).

أضحت حضارة المعرفة المعلوماتية، توسع معاملها، و تؤسس خائصها، في كل الميادين، وفي كل مجال للنشاط، فإن الوصول الفوري للمعلومات، و القدرة على وضعها في الاستعمال، قد ضاعف عدد اللاعبين المهمين، و قلل عدد أولئك الذين يتمتعون بسلطة كبيرة، ومن خلال خطتها، لأهمية التضارب بين، ما تقوم به التكنولوجيا الجديدة بصورة كبيرة، لجهة تغيير مفاهيم الشعب بالنسبة للدولة، وما تقوم به لجهة تنامي المجتمع المدني العالمي، فهي تفرز تأثيراً عسكرياً، و ذلك بتوسيع التشرذم السياسي، و

الاجتماعي، من خلال تمكين المزيد من الاهتمامات، و الأشياء المبعثرة في أنحاء المعمورة من الاندماج و الازدهار، فما كان الفاكس و أجهزة وصل الأقمار الاصطناعية و شبكة الانترنت تربط الناس، عبر الحدود بسهولة متنامية، في الوقت الذي، تفصلهم عن العلاقات الطبيعية و التاريخية، داخل نطاق الدول، الأمر الذي ترتب عليه، مجموعة نتائج متشابكة و متفاعلة فيما بينها، وكلها تؤكد تراجع مكانة الدول في المستقبل. وبالنسبة لتأثيرات حضارة المعرفة المعلوماتية والحكومية فإن الحكومات الوطنية، بكل بساطة لا تفقد فحسب سلطتها على اقتصاد يسير في طريق العولمة، بل إنها تتقاسم السلطات السياسية والاجتماعية والثقافية والأدوار الأمنية الكامنة في جوهر السيادة مع رجال الأعمال والمنظمات الدولية والشركات، ومع عدد كبير جداً، من الجماعات والأفراد والمواطنين، تعترف بالمنظمات غير الحكومية وزعماء الأقليات. (طشطوش، ٢٠١٠، ص ٣٢)

وفي الواقع، إن انتشار التكنولوجيا الحديث لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة أو يغيرها نحو الأحسن، إذ إن نمو القدرات التكنولوجية لبعض الدول يمكن أن تؤدي، إلى قيام الصراع الدولي، وفي الوقت نفسه، إلى قيام الاستقرار الدولي. (طشطوش، ٢٠١٠، ص ٣٢)

خامساً: العامل الدبلوماسي:

في الحقيقة، أن الدبلوماسية ليست أداة فعالة لإدارة العلاقات الدولية، في وقت السلع فحسب، وإنما هي، أهم أدوات تنفيذ السياسة

الخارجية للدول، وهذه الأهمية تجد مكانتها في الاستعمال الشائع الذي يخلط بين الدبلوماسية، والسياسة الخارجية نفسها، رغم الاختلاف الواضح بينهما والنتائج عن كون الدبلوماسية، جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية، فهي مجرد آلية، من آليات تنفيذ السياسة الخارجية، والدبلوماسية هي، فن إدارة المفاوضات بين الدول.
(p.١٢٨/١٩٨٢/SCRUTON).

إن التمثيل و التفاوض هما، الركيزتين الأساسيتان للدبلوماسية، حيث تلجأ إليهما الدول، و كذلك المنظمات الدولية و الإقليمية لفض النزاعات و الصراعات الدولية، التي تنشأ بين الدول، وما يترتب عنها من توقيع، و إبرام لمعاهدات ثنائية، أو متعددة الأطراف، فالعامل الدبلوماسي هو، العامل الرئيسي- الذي تلجأ إليه عادةً الدول قبل خوضها لحرب، أو نزاع، فهو يلعب دوراً كبيراً، في تحقيق الاستقرار الدولي ومن ثم، تكريس السلم و الأمن العالميين. بيد أن العامل الدبلوماسي، لا يستطيع بمفرده، إدارة العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد والتناقض، فالعلاقات الدولية ليست علاقات تعاون و تكامل قائمة على أساس مبادئ، و أسس السلم و الأمن، فحسب و إنما هي كذلك علاقات صراع قد تفضي- إلى وقوع حروب بين الأطراف المتنازعة، مما يحتم على صانع القرار، اللجوء إلى استخدام الاستراتيجية (العامل العسكري) كأداة فعالة لإدارة هذا النوع من العلاقات التي تتميز بالتوتر و التأزم. (جندلي، ٢٠٠٧، ص٨٧)

سادساً: العامل الاقتصادي:

شكل هذا العامل، الموضوع المركزي في الدراسة، و تكمن أهمية العامل الاقتصادي، من المنظور الماركسي، في أن "تاريخ المجتمع الإنساني، هو في تاريخه الاقتصادي، في تاريخ القوى الانتاجية، إنه تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج" (بدوي، مرسى، سابق، ص:٢٢٥).

فالعامل الاقتصادي، يشكل حجر الزاوية، بالنسبة للإتجاه الماركسي- بشقيه التقليدي و الجديد، فأقوى دول العالم تأثيراً، في الساحة الدولية، هي تلك الدول التي تستحوذ على أقوى مستوى اقتصادي، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، على خلاف تلك الدول المتخلفة، التي يرجع تخلفها بالأساس إلى ضعف و هشاشة بنيتها الاقتصادية، مما يؤدي بها إلى الاعتماد شبه الكلي على الخارج في المجال الاقتصادي. (جندلي، ٢٠٠٧، ص٨٢).

لقد كان، ولا يزال، العامل الاقتصادي المفسر- الأساسي لظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا وبالتحديد، في بريطانيا إلى غاية مرحلة، ما بعد نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير، من القرن العشرين، و البدايات الأولى من القرن الحادي و العشرين، ففي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (١٨٩٠-١٩١٤) كانت الظاهرة الاستعمارية في إحدى صورها، مظهراً من مظاهر التفوق الاقتصادي، لقوة معينة، على حساب قوى أخرى، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية

والدول المستعمرة كانت في إحدى صورها، من صور التبعية الاقتصادية، في السلع المصنعة، وغيرها من المنتجات الزراعية، و المواد الأولية. وهي العلاقات اللامتكافئة، التي ينتج عنها اتساع الهوة بين الدول المنتجة، و الدول المستهلكة، و يرجع ذلك، إلى اعتماد هذه الأخيرة على منتج واحد، في صادراتها للخارج، وعلى المواد الخام الأمر الذي يجعل الدول الاستعمارية تتحكم في اقتصادياتها، بل و تخضعها، لشروط تعجيزية تزيد الوضع تخلفاً، و تدهوراً من بينها، انخفاض قيمة العملة الوطنية، و تسريح العمال. (العويني، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٩).

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الولايات المتحدة، كقوة اقتصادية مؤثرة، في العلاقات الدولية، لفترة الحرب الباردة، و ترجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية، إلى خروجها من الحرب العالمية الثانية، دون خسائر مدمرة، في قاعدتها الصناعية، إذ استحوذت، على حوالي ٦٩% من إجمالي احتياطي الذهب الكلي على المستوى العالمي، ولم يكن عليها ديون فكان لها أن تلعب دوراً بارزاً، في بناء الاقتصاد الأوروبي و الياباني بعد الحرب. (جنسن، ١٩٨٩، ص ٢٤٦).

تمثل المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة، إلى الدول النامية، أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول. ولا جدال، في أن الهدف الأساسي، من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى. الذي أملى التوسع، في

تقديم برامج المعونات الاقتصادية الخارجية، بعد الحرب العالمية الثانية، هو اشتداد حدة الحرب الباردة، و الصراع الذهبي، بين العالمين الغربي و الشيوعي، مما جعل التنافس، على التأثير في أوضاع المناطق غير المنحازة بهذه المعونات، الوسيلة الأكثر فعالية، في تقدير كل من، الكتلتين، لخلق سياسي، و نفسي، يكون أكثر تجاوباً و تعاطفاً مع مركز كل منهما، في هذه الحرب الباردة. كذلك فقد استعملت وسيلة المعونات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عاملاً، من عوامل الإكراه على تغيير اتجاهات و نزاعات سياسية معينة. (مقلد، ١٩٩١، ص٤٨).

وفي أحيان أخرى، كانت هذه المعونات الاقتصادية تقدم بشروط معينة، لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة التي منحتها، ومن ذلك مثلاً، أن القروض، التي يقدمها بنك التصدير و الاستيراد، الأمريكي تشتترط ضرورة استخدامها في تمويل مشتريات الدول المتلقية لهذه القروض من الشوق الأمريكي وحده، أي أن، البنك هو الذي يحدد وجهة هذا الانفاق وتختلف الترتيبات التي تقدم، بموجبها المعونات الاقتصادية الخارجية، و إن كانت لا تخرج بصورة عامة، عن إطار الترتيبات الثنائية للمعونات الاقتصادية. وهذه الترتيبات الثنائية هي، بمثابة اتفاقات منظمة لهذه المعونات، بين الدول المانحة، و الدول المتلقية لها، و بمقتضاها يتحدد حجم المعونة،

و مداها، و كيفية الاستفادة منها، و طريقة سدادها، و الفوائد المتحصلة عليها... الخ.

و يؤخذ على الترتيبات الثنائية، أنها تعطي الدولة المانحة للمعونة الاقتصادية السيطرة المباشرة على الكيفية، التي تستخدم بها هذه المعونة، مما يضيق من حرية التصرف، و الاختيار أمام الدولة المتلقية، و يجعلها في مركز المضطر، إلى إنفاق المعونة بالكيفية، التي تحددها هذه الاتفاقات التي تلعب فيها، الدول المانحة الدور الأكبر بالطبع.

وفي حالات أخرى، تستخدم هذه المعونة كأداة للضغط، و المساومة، من قبل الدول المانحة لجعل الدولة المتلقية، تغير من اتجاهاتها و سياساتها، في المواقف التي تشمل على مساس بمصالح الدولة المانحة. (مقلد، سابق، ص ٤٨).

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر، هو العنصر- الأكثر فاعلية، في التأثير في مجال العلاقات الدولية، و أبرزها لما له من تأثير مباشر، على حياة الأفراد، و المؤسسات، لا بل الدول ذاتها، فالقوة الاقتصادية تعني، نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية، و المعنوية لأصدقائها، عندما تدعو الحاجة لذلك، فإن القدرة الاقتصادية تعني، قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم و الحرب على حد سواء. (طشوش، ٢٠١٠، ص ١٨-٢١).

ومع ظهور مفهوم العولمة، و تقليص المسافات بين الدول، ازداد التبادل التجاري وعظم شأن اعتماد متبادل فيما بينها، ونشط و ذلك، لعدم

قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها، و قوتها، و اتساع مساحتها، و تنوع مواردها، أن تعلن الاكتفاء الذاتي، أو أن لا تستورد، أو تصدر شيئاً، من و إلى غيرها من الدول فالدول المنتجة، تحتاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها، ليعود ذلك، بالنعف عليها وعلى سكانها، كذلك الدولة التي تحتاج السلع، و الخدمات، لابد لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها، و خصوصاً إذا لم تتوفر في أراضيها، لذلك تنشأ حركة تجارية، بين الدول من تلقاء ذاتها، وهذه الحركة التجارية تضيء بظلالها، على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات، و الاتفاقيات فيما بينها، مما يعزز علاقتها السياسية وبالتالي ينشط حركة العلاقات الدولية، فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي. (طشطوش، ٢٠١٠، ص ٢٢).

و للعوامل الاقتصادية، جوانب متعددة من التأثير، في العلاقات الدولية، مثل: المساعدات، و المنح، و القروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، فهذا الجانب، يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار، تقوم الدول العظمى، و الدول الكبرى الصناعية، بتقديم المساعدات، و القروض، للدول الفقيرة، و النامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها و صولاً إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، في تلك الدول. وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصادية دولية، مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، و منظمات الأمم المتحدة... الخ، كلها تهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية، للدول المحتاجة. (طشطوش، ٢٠١٠، ص ٢٢).

ومن أمثلة الدول، التي تقدم المساعدات الاقتصادية، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقدم القروض، و المساعدات، للدول المحتاجة، من خلال، وكالات، و منظمات متخصصة في هذا المجال، و منتشرة فروعها في مختلف أرجاء العالم.

كذلك اليابان، التي تسهم بالمشاريع الإنمائية في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى، فرنسا و بريطانيا، و غيرها من الدول القادرة على تقديم المساعدات.

إن هذه المساعدات، لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي، من قبل الدول المانحة، على غيرها، من الدول، من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة، سعياً لأن تكون عنصراً رئيسياً فاعلاً، و مؤثراً في العلاقات الدولية، وهذا ما نشاهده من خلال، المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، لكثير من دول العالم.

وهذه المساعدات أيضاً، قد تأخذ أشكالاً متعددة غير التنمية، مثل: المساعدات العسكرية (أسلحة، معدات، ملابس، تجهيزات، اتصالات... الخ) وهذه المساعدات تستخدم للمحافظة على، توازن القوى و تعزيز الأتحاف، كذلك قد تأخذ شكل المساعدات الفنية حيث يتم إرسال الخبراء و الفنيين لإنشاء و إدارة المشاريع، التي تقام في الدول النامية. (صبري، سابق، ص ٣٣).

وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط، و التأثير، على الدول المحتاجة لها، من خلال، التهديد بقطع هذه المساعدات، و أيضاً

المقاطعة الاقتصادية، و منع الاستيراد كذلك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها، حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلباً على الدول المصدرة. ومن آثار الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجية، هو أن تبقى هذه الدول، واقعة تحت سيطرة الدول المانحة و زيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكرياً، من خلال القواعد العسكرية تحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ذات المدى البعيد. (صبري، سابق، ص ٣٣).

لذلك نجد، أن العامل الاقتصادي مهم جداً و مؤثر في العلاقات الدولية، وما شاهدناه من أحداث في العالم و رغبة الدول الكبرى من السيطرة على منابع الطاقة و مصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلاً لشن حروب شرسة و طاحنة و ذات تأثير طويل المدى، على الأمم و الشعوب، المتأثرة بها، فالاقتصاد، هو عصب الحياة وهو في زمن العولمة، عصب الحياة السياسية و روح العلاقات الدولية.

المطلب الثاني

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

هناك مجموعة من الأدوات التي يلزم توافرها لتنفيذ السياسة

الخارجية

١. الاداة الدبلوماسية:

تعد أقدم، وأهم، الأدوات وأكثرها قبولاً، وتعنى الاتصال السلمي الذي يتم بين مسؤولي الوحدات الدولية المختلفة والتي تشمل نقل وجهات النظر، والتفاوض، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة. تسعى جميع الدول، الى تحقيق اهدافها والمحافظة على مصالحها المختلفة، على جميع المستويات، السياسية، والاقتصادية و التجارية، و الثقافية، و حماية أمنها القومي من التحديات و التهديدات الداخلية و الخارجية، ومن هنا يكون لكل دولة مصلحة في الاتصال و التفاعل المستمر، و الدائم، مع غيرها من الدول، من أجل، تحقيق هذه الأهداف، و تلك المصالح. إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية، كأداة للسياسة الخارجية، تنوع أنماطها و تعدد أشكالها، فهي لم تعد، ذلك، النمط التقليدي، المتمثل بشخصية السفير، أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، و إنما توسعت، و أخذت أشكالاً و أنماطاً مختلفة. (الرشدان، الموسى، ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٦).

فقد تأخذ الدبلوماسية، شكل "دبلوماسية القمة" ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات

الأخيرة، هذا النمط من الدبلوماسية، وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية، العلاقات فيما بين الدول، واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

النمط أو الشكل الآخر للدبلوماسية، هو "دبلوماسية الأزمات" ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية، النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة، في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، و السياسية، و الاقتصادية بين الدول ولعدم مقدم أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية، لوضع حد للأزمات، لذا، جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب و كمبرج للتوتر بين الدول.

و أما النمط الثالث، و الأخير، للدبلوماسية المعاصرة، فهو "دبلوماسية المحالفات" وهي تعني، النشاط الدبلوماسي، الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو كتلتات سياسية. ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول، نحو التحالفات، و التكتلات. لقد فرضت الطبيعة الفوضوية، و صراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية، أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية، و الدول القوية في المجتمع الدولي، ولما للتحالفات

العسكرية، و التكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة، و نفوذها
فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات
الأخرى.

٢.الأداة العسكرية

تستخدم الأداة العسكرية، في أشكال مختلفة، أن نحدد ثلاثة
استخدامات رئيسية للأداة العسكرية، فقد تستخدم الأداة العسكرية كأداة
للهجوم، و استخدام الأداة العسكرية للتوسع، و السيطرة، سمة من سمات
العلاقات الدولية المعاصرة. ومما زاد من فاعلية، و أهمية، استخدام الأداة
العسكرية كأداة للهجوم، هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من
الأهداف القومية للدول التي أخذت بها. وقد تستخدم الأداة العسكرية
كأداة للدفاع واستخدام الأداة العسكرية، للدفاع استخدام مشروع، حيث أن
الدولة مضطرة للدفاع عن أمنها و مصالحها القومية. (صالح، ٢٠٠٣، ص ٦٦).

كما أن الدولة، تلجأ للدفاع تحظى بدعم و عطف الرأي العام
العالمي، حيث ينظر إليها على أنها دولة معتدى عليها، لكن مقابل الشرعية،
و العطف العالمي، تفقد الدولة التي تلجأ لاستراتيجية الدفاع مزايا عسكرية
هامية، منها، فقدان زمام المبادرة، و الاستعداد و فرض الحرب عليها، في
وقت، قد يكون غير مناسب. ووفق ظروف غير ملائمة إن المحصلة النهائية
لاستراتيجية الحرب الدفاعية، تعتمد على قدرة، و إمكانيات حكومة الدولة
المدافعة، و الروح المعنوية لشعبها.

فقد تدخل الدولة، في حرب دفاعية، لكن نظراً لتوفر الامكانيات لديها، و قدرة حكومتها على التعبئة العسكرية، و تضحية شعبها، تحول الحرب الدفاعية، إلى حرب هجومية بعد احتواء الهجوم المعادي، و صده و من ثم تحويل المعركة إلى أراضي الدولة المعتدية. و في هذه الحالة تتحول الاستراتيجية للدولة من استراتيجية دفاع، إلى استراتيجية هجوم و هنا تكسب الدولة شرعية الحرب، و تحقق مصالح قومية جديدة، غالباً ما تكون مصالح استراتيجية. (مقلد، ١٩٩١، ص ٤٤٥).

٣. الأداة الدعائية:

تعتبر الدعاية، من الوسائل الفاعلة، التي تعتمد عليها الدول، في تنفيذ سياستها الخارجية، و دور الدعاية في المجتمع الدولي، حديث العهد نسبياً، و يرجع تقريباً إلى الحرب العالمية الأولى، عندما توسعت الولايات المتحدة، في تطبيق الدعاية التي تخدم مجهودها في هذه الحرب (مقلد، ١٩٩١، ص ٤٤٧).

و بعد الحرب العالمية الثانية، اكتسبت الدعاية ابعاد جديدة، و تنوعت اساليبها و تطورت بدرجة مذهلة، حتى اصبحت احدى واجهات الحرب الباردة، و محور خطير، من محاور الاحتكاك و المواجهة بين الكتلتين الغربية، و السوفيتية.

و مما ساعد، على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجهة، الأداة التأثير السياسي الدولي، عدة اسباب منها: اتساع نطاق التفاعل بين الدول، بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري و اساليبه

الفنية، و التكنولوجيا، وانتشار التعليم، وتدعم النزاعات الديمقراطية في العالم، وتضاف تأثير العوامل الثقافية، و الايدولوجية في استقطاب المشاعر و الآراء و الاتجاهات عبر الحدود القومية للدول، مما يجعل من الممكن النفاذ إلى الرأي العام الخارجي، و التأثير في اتجاهاته، و اتخاذ هذا التأثير، وسيلة للضغط على الدول و الحكومات الأجنبية في المواقف التي تمس مصالح الدولة، التي تقدم هذه الدعايات(مقلد، ١٩٩١، ص ٤٤٨).

٤.الأداة الاقتصادية:

و تعني، استخدام و توجيه بعض الموارد الاقتصادية المختلفة (سلباً أو إيجاباً)، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مثال: استخدام المساعدات الاقتصادية، المقاطعة الاقتصادية. و ترتبط القدرة الاقتصادية بعدد هائل من الوسائل، و الأنشطة الخاصة بالتصدير و الاستيراد و السلع و الخدمات و منح المساعدات الاقتصادية و تبادل الثروة، و المعاملات المالية و أدوات الحماية التجارية، و العقوبات، و المقاطعات الاقتصادية و منح الأفضليات التجارية، كوضع الدولة الأكثر رعاية و أدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، و الاستثمارات المباشرة، و غير المباشرة في الخارج، و اشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية و التعاون الإقليمي.(عبد الله، ١٩٧٦، ص ١٠٧).

فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل، واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب، وإنما على أمن الدول.
(pp ٦٦-٦٧/١٩٨٢/coombes).

تعدد الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات الدولية على النحو

التالي:

(١) التعريفات الجمركية: يعتبر فرض الضرائب الجمركية على الواردات من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول في التأثير على مجرى التجارة الدولي، و تتنوع الأغراض التي تخدمها هذه الضرائب الجمركية، فهي قد تستخدم كمصدر، من مصادر الدخل القومي للدولة، او لتوفير الحماية الضرورية، للصناعة المحلية، او لتغيير الشروط، التي تم على اساسها المبادلات التجارية، او كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول، او كأداة للمساومة بطريق الضغط، او الإغراء في المفاوضات (مقلد، ١٩٩١، ص ٤٧٣).

(٢) القيود الكمية او نظام الحصص: والمقصود بالقيود الكمية، كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، في محيط التجارة الدولية، تخصيص حصص محددة، من الواردات كإجراء للحد من تدفقها، وهي بذلك تعتبر البديل المباشر للإجراء الاول المتعلق بالتشدد، في فرض الضرائب الجمركية، و نظام القيود الكمية على الواردات يحقق من وجهة نظر الدولة التي تأخذ به عدة مزايا، منها أنه يساعد على دعم الانتاج المحلي، و يحول

دون تسرب النقد الأجنبي، كما يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب الاقتصادية. (مقلد، ١٩٩١، ص ٤٧٤)

٣) القيود النقدية: وهي وسيلة أخرى، من الوسائل الاقتصادية المستخدمة، في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، و بمقتضاها، تمارس الدولة رقابة صارمة، أو حتى مطلقة على النقد الذي ينفق في الخارج، سواء ما تعلق منه بتمويل الواردات الأجنبية، أو ما ينفق على أغراض السياحة و بموجب هذه الرقابة، فقد تمنح الدولة تراخيص نقد في حدود معينة لأغراض الإنفاق على استيراد السلع الأجنبية أو غير ذلك من الأغراض والسبب الذي يدفع الدول، إلى الأخذ بنظام الرقابة على النقد و وضع قيود تنظم حركته في الخارج، هو إما حماية ميزان المدفوعات من العجز بسبب الإسراف في الانفاق ، أو للحد، من شراء السلع، التي تمول بالعملات الصعبة او النقد الاجنبي و في هذه الحالة يقتصر نفاق العملات الصعبة أو النقد الأجنبي على تمويل السلع الضرورية لدعم الاقتصاد القومي دون ان يتجاوزها لاستيراد السلع الكمالية. (مقلد، ١٩٩١، ص ٤٧٥)

٤) إجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع بعض الدول المعادية: إن سياسة الحظر، على المبادلات التجارية، مع الدول المعادية قد يكون حظراً كلياً شاملاً، أو يكون حظراً جزئياً محدوداً، ومن أمثلة الحظر الشامل: حظر الولايات المتحدة على التجارة، على كل من الصين الشيوعية، و كوبا، و من أمثلة الحظر الجزئي، أو المحدود، سياسات

الحظر الغربية على بيع السلع الاستراتيجية للدول الشيوعية، و يعتبر الحظر على السلع الاستراتيجية، من الأمور الصعبة عملياً حيث أن القيمة الاستراتيجية لأي سلعة تختلف مع الوقت، و أن سياسة الحظر الشامل، او الجزئي، تعتبر من الإجراءات الفعالة التي تعاقب بها الدول بعضها، غير ان مفعول الحظر قد يضعف أحيانا بتأثير عدد من العوامل، مثل الالتجاء إلى أساليب التجارة غير المشروعة عن طريق بيع السلع المحظورة، و تصديرها إلى طرف

ثالث يتولى بدوره إعادة بيعها و تصديرها، إلى الدول التي يطبق إجراء الحظر ضدها مثل أن هونج كونج و مستعمرة ماكاو البرتغالية كانتا تتخذان، قاعدة لتهرب السلاح الأمريكي للصين الشيوعية (مقلد، ١٩٩١، ص٤٧٥)

٥) المقاطعة الاقتصادية: إن المقاطعة الاقتصادية، و رفض شراء السلع التي تنتجها دولة اجنبيه معينة، و يختلف إجراء المقاطعة عن إجراء الحظر إذ أن الذي يفرض المقاطعة هي حكومات الدول نفسها في حين أن، الذي يمارس المقاطعة، و يشارك فيها هي مؤسسات، و شركات، و مصالح معينة داخل الدولة و يكون ذلك تحت تأثير الدافع القومي، البحث في ظرف من الظروف، و يوصف إجراء المقاطعة بأنه إجراء للدول الضعيفة، التي تحجم حكومتها بدافع الخوف، عن فرض عقوبات اقتصادية على اعدائها، فإن مسؤوليتها، تنتقل من الحكومات إلى المنظمات، و الأفراد، و من أمثلتها المقاطعة التي نفذتها الصين قبل تحولها للشيوعية ضد اليابان و غيرها من

دول أوروبية، التي انتهكت سيادة الصين، و اعتدت على استقلالها القومي (مقلد، ١٩٩١، ص٤٧٦)

٦) ترتيبات الاندماج الاقتصادي الاقليمي: إن مثل هذه الخطوة متقدمة، نحو تنمية روابط التجارة بين مجموعة، معينة من الدول، و كثيراً ما تقام ترتيبات الاندماج الاقتصادي الاقليمي باتفاقيات، تهدف إلى حذف العوائق الجمركية، أو التخلص منها، تدريجياً لتشجيع حركة التجارة و انتقالها بين الدول الاعضاء ومن الامثلة السوق الاوروبية المشتركة.

٧) الاعانات: إن هذه الاعانات تقدمها الدولة لمنتجاتها المحليين، حتى تمكنهم للارتقاء بمستوى منافستهم في الاسواق العالمية، و لهذه الاعانات صور، و أشكال متعددة تتمثل في إعانات نقدية أو رفع أسعار السلع المنتجة في الأسواق المحلية أو تخفيض أجور الشحن و النقل في وسائل المواصلات، التي تملكها الدولة، أو رفع رسوم الجمركية، على السلع التي تستورد من الخارج، أو تسويق السلعة في الخارج بأسعار اقل من مثيلاتها في السوق المحلية، أو اقل من تكلفة الانتاج نفسها أو سياسية الاغراق التي نفذتها اليابان في وقت من الاوقات (مقلد، ١٩٩١، ص٤٧٧).

٨) تجميد أو تأمين أرصدة بعض الدول الاجنبية لسياستها العدائية: إن هذا الاجراء، تجميد أو تأمين الارصدة لدولة أجنبية، داخل اقليم الدولة التي توقع هذه العقوبات الاقتصادية على اعدائها، ولا يشترط ان تكون الارصدة لحكومة تلك الدولة، بل حتى قد تطال هذه العقوبة رعايا الدولة التي نفذت الاجراء تجميد ضدها ومن الامثلة تجميد الولايات

المتحدة أرصدة الجمهورية الإيرانية الإسلامية (مقلد، ١٩٩١، ص٤٧٨).

٩. الاجراءات الخاصة بتخفيض العملة المحلية: هو اجراء اقتصادي تلجأ إليه الدول أحيانا لتشجيع صادراتها، إلى دول أجنبية أن استخدام هذه الاساليب الاقتصادية، و التجارية، يكون أكثر فاعلية في الدول الشيوعية منه في الدول الاخرى، و يرجع ذلك، إلى كون الحكومات الشيوعية، تسيطر سيطرة تامه، و مطلقة، على كل ما يتعلق بشؤون التجارة الخارجية (مقلد، ١٩٩١، ص٤٧٨).

٥. الاداة الاستخباراتية: ويقصد بها المهارات، و المواد المستخدمة، في جمع و تفسير المعلومات المتعلقة، بقدرات، و خطط و نوايا، و سلوكيات الوحدات الدوية الاخرى، و يشمل تلك الادوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، و تفسيرها، كما يشمل، مجموعة من الموارد كالادوات الاستطلاع و الجواسيس ، و أدوات الرمز و فك الرمز. (سليم، ١٩٨٩، ص١٠٣).

المبحث الثاني

مكانة الدولة في العلاقات الدولية

ليس ثمة خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف المكانة الدولية أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف تقرّ، أن المكانة الدولية، هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكم في سلوكهم، تجاه قضية معينة. و نظراً إلى أن، هذه التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية و شؤونها قدموا تعاريفاً أكثر وضوحاً، نظراً إلى رابط القوة بعلاقات الدول، هو الأساس، في تطبيق القوة، و آثارها العملية. بمعنى أن تسمح (أي العلاقة) بقيام إحدى الحكومات، بحمل حكومة دولة ما، على أن تتبع سلوكاً معيناً، لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعل تقدم على القيام بأعمال، لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها. وتتمثل إحدى مشكلات هذا التعريف، في الحالات، في أن التأكد من احتمالات قيام الطرف الثاني، بالفعل، أو عدم قيامه، إذ لم تكن تأثيرات، قوة الطرف الأول قائمة. (Tarter، ١٩٨٥، p. ٢٣-٢٤)

والمكانة الدولية لأي دولة يحدد مدى قدرتها، و مكانتها و صلابتها موقفها بين الدول، و يوضح مدى نفوذها في العالم، كما يحدد مدى ما تحصل عليه (من الدول الأخرى) من الحقوق أو، الأشياء المادية، و المعنوية، التي تريدها (K. Holsi، ١٩٩٧، p. ٢٦)

و بإمكاننا افتراض، أن كل دولة، تسعى للحصول من الدول الأخرى على أقصى- فائدة ممكنة عبر الهيمنة، و استغلال الأضعف، (أو العلاقة الغير متوازنة) لذلك يصح القول: كلما كانت الدولة قوية، قلت هيمنة الآخرين (الأقوى منها) عليها، و انخفضت قدرتهم على استغلالها، والعكس صحيح أي: كلما كانت الدولة ضعيفة زادت هيمنة الآخرين عليها، و ارتفعت قدرتهم على استغلالها (فاضل، ١٩٩٧، ص٣٨)

ومهما يكن من أمر التباين، فإن أي أساس لتعريف المكانة الدولية، إلى العلاقة السلوكية، التي تجبر طرفاً على الانصياع لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات، و الخيارات، التي تحقق رغباته، أو تتوافق معها، وذلك في فترة محددة، أو ممتدة في مجال معين، أو عدة مجالات. وبذلك يمكن هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول

عناصر القوة في تحقيق مكانة الدولة:

تعتبر القوة، بشكل عام، وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، ولذلك من الصعب تصور، أن دولة ما، تنفق الأموال، و الطاقات، لامتلاك القوة، لمجرد امتلاكها، أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين. إلا ان المشكلة تكمن، في أن القوة قد تكون هدفاً في حد ذاتها، حسبما اتجهت المدرسة الواقعية، كما في كتابات، هانز مور غانثو التي أكدت أن القوة في حد ذاتها، قد تمثل قيمة مرغوباً فيها.

ليست القوة، فعلاً ساكناً، إنما علاقة بين طرفين، يتم في إطارها، تفاعل وسائل تأثير، و أساليبه، في الإرادات، و السلوك، فترة من الزمن، تشكل في التحليل النهائي، إما حواراً، أو صدام إرادات، تتحدد بناء عليه ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين. وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الايصال الصريح الذي تستخدم فيه أدوات القوة، و أساليبها، بوضوح. كما قد تتخذ أشكالاً إيحائية تتحرك عبرها رسائل مختلفة. إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن التأثير لا يسير دائماً في اتجاه واحد طوال الوقت، فقد تكون دولة ما هي الطرف الفاعل، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف أو العكس، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين فإنه، معرض لردود أفعال، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر، تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة. كما أن، علاقات القوة قد

لا تكون ثنائية، في كثير من الحالات، فمعظم أمهات التفاعلات الدولية، في العصر- الحديث، متعدد الأطراف، على نحو يفرز أمهات تأثير شديدة التعقيد، و حتى في إطار بعض، أشكال علاقات القوة، التي يكون من الواضح أنها ثنائية، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر.

ليست القوة مطلقة، بل تعتبر نسبية، فمن غير الممكن وصف طرف ما، بأنه قوي، أو ضعيف، إلا في إطار مقارنته بطرف، أو أطراف أخرى. وتلك المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل القوة، على المستوى الإقليمي أو الدولي. فالفكرة العامة هي، أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثر به الآخرون في سلوكها. إلا أن الأمر، لا يبدو بهذه البساطة كذلك، فنسبية القوة لها تعقيداتها هي الأخرى، بفعل التطورات العلمية، و التكنولوجية المتسارعة.

تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية تتضمن أكثر من مجرد قدرة دولة ما، على التأثير في سلوك دولة أخرى، في حالة محددة، إذ أن عملية التأثير، لا تتوقف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجه إليها من الدولة الأولى، بخاصة وأن رد الفعل قد يكون القبول ما يتطلب من الدولة المؤثرة فعلاً تعاونياً ما لتدعيم الاتجاه الذي اتخذته الدولة المتأثرة، أو قد يكون عدم القبول، ما يضطر الدولة المؤثرة إلى رد فعل مضاد، و بالتالي، ثمة سلسلة من الأفعال، و ردود الأفعال التالية، التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل بحيث يصبح كل طرف فاعلاً و هدفاً في الوقت نفسه.

لكل عملية، تأثير محددات خاصة بها تتفاعل الأفعال، و ردود الأفعال المتصلة بها في مجال أو نطاق معين، ووفقاً لقواعد لعبة معينة، تتحكم بكل عملية. فوصف دولة ما -في سياق تلك النقطة- بأنها قوية، لا يعني، أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات، وفي كل القضايا، أي أنها، قادرة على هزيمتهم عسكرياً، و منحهم مالياً، و السيطرة عليهم ثقافياً، و اختراقهم سياسياً، فكوريا الشمالية مثلاً، يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكرياً، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصادياً أو ثقافياً من الناحية العملية. كما أن حيازة دولة ما، عنصر- قوة محددًا، لا يعني، أنها قادرة على استخدامه، في التأثير، على كل أنماط السلوك المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات، ترتبط بالهدف الواسع، من امتلاك هذا العنصر- ذاته. إلا أن الأمر الاساسي المرتبط، بمفهوم القوة هو أن، تأثير أي دولة في توجهات الدول الأخرى أو سلوكها، لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت على إمكانات مادية، و معنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة منها كأدوات للتأثير، إما بالإقناع، أو الإغراء، أو التهديد، أو المعاقبة، في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها. (حسين، ٢٠٠٦، ص١٥)

و مهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانيات كعنصر- من عناصر مفهوم قوة الدولة، إلى حد تبلور تيار، بين محلي القوة، يطرح تعريفاً آخر للقوة، لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإيرادات، و إنما رمزاً لامتلاك القدرات (schweller، ٢٠٠٣، ٣٤٧-٣١١ pp)

فمن يمتلك عناصر قوة (موارد-قدرات) معينة يصبح قوياً، ومن لا يمتلكها، يعد ضعيفاً، على نمط ما، هو متصور في التفكير العام بشأن القوة، خصوصاً و ان الإمكانيات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم، من أن التعريفات القائمة على امتلاك القدرات، لم تصبح عريفات سائدة، باعتبارها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهرة القوة، كما أنها، تطرح إشكاليات أكثر تعقيداً مما تطرحه التعريفات المتداولة، بشأن فكرة التأثير، إلا أن، أي تعريف للقوة لا يتجاوز مطلقاً مسألة، أن أحد عناصرها الأساسية القليلة- التي تضاف إلى الأفعال، و ردود الأفعال- هو امتلاك القدرات التي تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعالة. (Millan، ١٩٧٨، ch، ٢ nd).

وعليه، فإن دراسة مكانة الدولة، يبرز من خلال استعراض مجموعة من القضايا: قد لا تكون معرفة العدو كافية، إذ لا بد أيضاً من معرفة الذات، لكن المشكلة الحقيقية تكمن، بالكيفية، التي يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانات الطرف الآخر، و نواياه، أو ما يمتلكه الطرف المعني ذاته، من إمكانيات على نحو، يتيح تصور ما يمكن أن يحدث في اللقاءات الفعلية، أو بمعنى آخر، قياس القوة.

إن تقييم قوة الدول يتم بالاستناد إلى التجارب السابقة بينها على الأرض. وبما أن الحروب أو اختبارات القوة الحادة، عادة، لا تتكرر كثيراً إلا في مناطق غير مستقرة، فلا إمكان دائماً لإدراك القوة الحقيقية للدول، لذلك،

تستبدل عمليات التقييم بالاستناد على أسس افتراضية كالإمكانات الحالية أو المتوقعة للطرفين المتقابلين، من خلال معادلات تحاول صهر المقومات الكلية لقوة الدولة، مادية، و معنوية، ثابتة و متغيرة، للوصول إلى تقدير تقريبي للقوة.

إضافة إلى أقسام التخطيط، و جهات التقدير في المؤسسة الرسمية، تطوير أساليب علمية يمكن من خلالها، قياس قوة الدولة، استناداً إلى الإمكانيات المتاحة لها، بافتراض أن الدولة تكون قوية، أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها وفق عدة مناهج لقياس القوة و أهمها اثنان:

الأول: يركز على قياس، قوة الدول، استناداً إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كمية، واعتمد بعض محلليه على عناصر الدخل القومي، و عدد السكان، و حجم القوات المسلحة، كمؤشرات لقوة الدولة؛ بينما اعتمد آخرون، على إجمالي الدخل القومي و النفقات العسكرية، أو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات استهلاك الطاقة؛ و ارتكز اتجاه ثالث على المؤشرات العامة للاقتصاد القومي: الزراعة، الصناعة، التعدين و الأراضي و السكان و القوة العسكرية للدلالة على قوة الدولة.

الثاني: حاول الجمع بين العوامل المادية، و العوامل المعنوية، التي يصعب قياسها، كقياس قوة الدولة استناداً، إلى ثمانية عناصر أساسية هي الجغرافية، و السكان، و الموارد الطبيعية، و القوة الاقتصادية، و القوة العسكرية، و الوظائف الحكومية، و عملية صنع القرار، و أدخلت اتجاهات أخرى، عوامل مثل: الأخلاق القومية، أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعي، و نظام القيم و القدرات التنظيمية، إضافة إلى القدرات التقليدية في عملية التقييم، استناداً إلى أوزان مفترضة لكل منها. (رجب، ص ١٣٥)

وعلى الرغم من ذلك، فإن بعضاً من محلي قياس القوة انفسهم، يعترف بأن مثل هذه المقارنات لا تقيس قوة الدولة (أو تأثيرها)، ولكنها تقيس فحسب القاعدة التي تركز عليها قدرتها على التأثير، كقدرتها على شن حرب، أو مكافأة دولة أخرى اقتصادياً، أو التأثير في توجهات الرأي العام داخلها، و ذلك يعود للعديد من الأسباب و الاعتبار أهمها:

أ. تتضمن عناصر القوة القومية ثوابت (كالمساحة الجغرافية)، و متغيرات (كالقوة العسكرية)، متداخلة بعضها على البعض الآخر، و متفاعلة بدرجة يصعب معها تقييم قوة الدولة على أساسها. فمن الصعب، حصر التفاعلات بين العناصر المادية (كعدد السكان) وغير المادية (كالإرادة القومية)، أو تحديد أدوات قياس، وتحليل تضمن مستوى مقبول من الموضوعية، فكثيراً ما استخدمت، تلك القياسات

لشرح تصورات تبتعد عن الموضوعية بغرض التقليل من قدرات طرف أو المبالغة في قوة طرف آخر.

ب. تتغير مع الزمن أوزان تأثير بعض العناصر الرئيسية للقوة، من حيث أهميتها، ضمن أسس القوة أو درجة فعاليتها في التأثير، بفعل تطور وسائل الاتصال و أدوات الحرب و أساليب التجارة و غيرها. وقد وضح ذلك في الجدل الخاص بوراثة الاقتصاد للقوة العسكرية و وراثة المعرفة للاقتصاد، إلا أن بعض عناصر القوة الثابتة ذاتها، قد لحق به تغيرات أساسية. فقد تقلصت الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي إلى حد كبير، ولم يعد متاحاً للدول أن تغلق الممرات المائية إلا بثمن كبير، كما لم تعد الحدود الطبيعية تشكل منعة دفاعية غير مشكوك فيها في ظل تطور أشكال الحرب، و بخاصة الجوية، وانتشار الصواريخ الباليستية القادرة على الاختراق. كما لم تعد الموارد، أو المحاصيل الرئيسة التي اصطلح على وصفها بالاستراتيجية، كالبنترول و القمح، تكتسب أهميتها السابقة نفسها التي اكتسبها عبر المنح، أو المنع، بفعل انفتاح الأسواق و تعدد الموردين، و سهولة النقل، و وجود البدائل.

ج. إن التأثيرات المحتملة لكثير من مقومات القوة لا تسير في اتجاه واحد، بحيث لا يعني امتلاك عنصر- قوة معين وجود مقدار محدد حتمي من التأثير في اتجاه ما، و المثال الواضح، بهذا الشأن هو حجم السكان، فعدد سكان الدولة، قد يشكل ميزة تدعم قوتها، وقد يمثل عبئاً يؤدي إلى

إضعافها وفقاً لحالة التجانس أو مستوى التعليم و الصحة. لكن الأكثر دلالة، هو الموقع الجغرافي، فموقع الدولة الاستراتيجي، قد يمثل أساساً قوياً لتأثيراتها، و سيطرتها في المنطقة المحيطة بها، لكنه قد يعرضها بشكل دائم لمحاولات الغزو و الاحتلال و الضغط الخارجي المستمر، وفقاً لمستوى عناصر قوتها الأخرى. كما أن ثمة ما يشبه فرصة بديلة، أو تأثيرات جانبية، تحيط بكثير من أدوات القوة، فامتلاك الدولة، قوة عسكرية ضخمة أن يؤدي إلى تأثيرات قوية في الأطراف المحيطة، بما يدعم الأمن، و المكانة، لكنه قد يرهق اقتصاد الدولة بشدة.

د. يرتبط التأثير بكيفية تقييم النظم السياسية لهذه القوة أو تلك، فما يؤثر في واقع الأمر بيس القوة، وإنما القوة المدركة أو المتصورة، بكل ما يمكن أن يحيط بالمدركات من إعاقات.

هـ. لا تمتلك الدول بالضرورة، إمكان تحويل موارد القوة المتاحة لها، أو ترجمتها، إلى أدوات قوة محددة يمكن استخدامها مباشرة في التأثير بحكم مشكلة الخصائص النوعية لها.

بالمحصلة فالقوة لها تأثير لكن ليس خارج إطار أبعادها المختلفة، بل إن، القوة تتناقض بدرجة كبيرة، عند حدود نطاقها، و مداها، و مجالها، إذ يقل ثقلها بشدة، ولا تستطيع أن تحدث أي سيطرة. ويرتبط النجاح، و الفشل، في ممارسة القوة، بإدراك المشاركين، في عملية التأثير لحدود القوة، خصوصاً مع وجود بعد إنساني في تلك العملية ، فالنجاح، في

التأثير يفرز سلوكاً واثقاً، يرتبط ببعض المكاسب الشخصية التي تتطلب
حكمة في توظيفها. أما الفشل، فيؤدي إلى إلحاق أضرار ببعض الأشخاص
أو كلهم المتورطين في الموقف، أو على الأقل، ستظهر ميول بينهم، إلى
اللجوء إما إلى العنف، أو الانسحاب، كأكثر أشكال التعامل مع الخسائر
احتمالاً، وهو ما يجعل لعبة القوة شديدة التعقيد.

إن المشكلة لا تكمن، في إدراك أن القوة قد تكون بالفعل، هي محرك
العلاقات الدولية، على الأقل في اتجاهات تفاعلاتها الحاكمة لحركة التاريخ و
رسم الخرائط السياسية، إذ أن القوة -وليس الحق أو العدل- هي التي
تشكل ملامح الواقع في معظم الأحيان، و إنما في إدراك ما الذي تعنيه تلك
القوة بدقة في عالم شديد التغير، يشهد أحياناً انقلابات حقيقية كما حدث في
١١ أيلول / سبتمبر العام ٢٠٠١.

كما أن للقوة مفهوماً معقداً، فالقوة تبدو سهلة للغاية في تعريفها،
لكنه ليس كذلك في أسسها أو أدواتها و موازينها، أو استخداماتها، ويصعب
قياسها، و الأهم أنه لا توجد حقائق بسيطة، بشأن عناصرها، أو علاقات
مباشرة، بين تلك العناصر، فهناك دائماً استدراقات مختلفة أو متغيرات
وسيلة تحيط بكل شيء، ولا يمكن تجنب التعامل معها بتلك الصورة
المركبة، فلا توجد طريقة أخرى لتجنب فشل التحليل أو فشل
القوة. (pp٣٩-٥٥/٢٠٠٢/Ndahi)

و أخيراً، إن قوة الدولة أو ضعفها، لا يزالان أهم أسس التعامل، بين الدول فعالية، فأفضل استراتيجية أن تكون الدولة دائماً قوية، وقوية تحديداً، في النقطة الحاسمة. و تمثل القوة العسكرية من وجهة نظر المدرسة الواقعية، بكل ما يرتبط بها من أسس، و أبعاد، أهم عناصر القوة، فالتغيرات التاريخية الكبرى، لم تحدث إلا من خلال، التهديد بها، أو استخدامها فعلياً، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط تبدو وكأنها- إضافة إلى مناطق البلقان في أوروبا و البحيرات في أفريقيا و جنوب آسيا أيضاً- آخر غابات العالم، التي لا تزال محكومة بقوانين القوة المعدلة، و ثمة تصورات كثيرة غير دقيقة لدى كثيرين ممن يمتلكون القوة، و من لا يمتلكون الكثير منها، على نحو قد يفرز يناريوهات سيئة. وفي ظل هذه الأوضاع، لا يمكن الوثوق تماماً إلا في القوة العسكرية على الأقل، لفترة ما قادمة.

المطلب الثاني

أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية

ثمة بعض التباينات، لجهة تقدير حجم كل عنصر من عناصر القوة، ومدى مساهمته في قدرة الدولة. فالمدرسة الواقعة، ترى أن القوة العسكرية تمثل الأداة الرئيسة لقوة الدولة، و تنظر إلى، كل وسائل القوة القومية الأخرى كالقدرات الاقتصادية، أو الأدوات الدبلوماسية و موارد القوة كعدد السكان، و المساحة الجغرافية من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أي بالقدر الذي يمكن تحويلها أو عدمه إلى قوة عسكرية. وفي المقابل ثمة فئة أخرى تشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الاقتصادية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، و تيار آخر يركز على تحول القوة من الاقتصاد إلى المعرفة بأبعادها الثقافية-العلمية - التكنولوجية. وتستند مثل هذه التيارات، إلى مؤشرات مختلفة ذات أهمية، إلا أنها قد تثبت في واقع الأمر أن، أهمية القدرات الاقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقرب من القوة العسكرية، ربما لتتفوق عليها في مجالات معينة، لكنها لا تثبت أن وزن القوة العسكرية قد تقلص. (حسن، ٢٠٠٦، ص٢٥).

و غالباً، ما تمتلك الدول عدداً من قدرات القوة التي تتوافر من مواردها، و تقوم عادة بتوظيف الأدوات المتاحة لها بأساليب مختلفة (كالضغط العسكري، و الاتصالات الدبلوماسية، و الحصار الاقتصادي) في وقت واحد، لتحقيق أهدافها، وفقاً لأبعاد كل حالة. وقد أثبت بعض الدراسات، أن الأدوات الدبلوماسية هي، بصفة عامة،

أكثر أدوات التأثير الخارجي استخداماً من جانب الدول، تليها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التي تعتبر الخيار الأخير. (Waltz، ١٩٩٩، p٣٣).

إضافة إلى ذلك، ثمة علاقة أكيدة بين امتلاك أدوات القوة و القدرة على التأثير في سلوك الآخرين. لكن كما كل عمليات ممارسة القوة، قد لا يكون وجود القدرات كافياً وحده للتمكن من التأثير على الآخرين، إذ ثمة عدة متغيرات وسيطة تحيط بذلك، أهمها قابلية أداة القوة ذاتها للاستخدام عملياً، و توافر الإرادة و الكفاءة لدى الطرف الفاعل في استخدام أدوات القوة في إطار المحددات المعقدة المحيطة بعملية التأثير، وبينها موازين القوى القائمة بين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح، أو الفشل في التأثير بصلافة الإرادة أو ليونتها، أو توافر الكفاءة أو عدمه، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة؛ يضاف إلى ذلك إدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة، و مهارة بشأن استخدامها. فقد تتجاهل أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك ما يطرح احتمالات معقدة بشأن عملية التأثير برمتها، فإدراك القوة يكون أحياناً بدرجة أهمية وجودها نفسه؛ ولا يعني ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثرة، أو أنه يمكن الشك في ذلك، لكنه يعني أن ثمة محددات مختلفة تحيط بعملية التأثير، و تؤثر في نتائجها النهائية، فامتلاك أدوات القوة لا يكفي وحده لتحقيق الأهداف، ولكن من دون امتلاك تلك الأدوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة.

ولم يعرف التاريخ، سلعة أثرت سياسياً، و اقتصادياً، في العلاقات بين، الدول كالنفط، و مشتقاته، فقد صاحب عمليات استكشافه و امتيازاته و استخراجها و بيعه صراعات بدت سياسية و انتهت عسكرية. لقد أصبح النفط محورياً أساسياً في السياسة الدولية، فهو فعلاً يتواجد بشكل تجاري في يد دول صغير محدوددة القوة في معظمها دول نامية غير صناعية مما وضع هذه الدول ضمن الدائرة السياسية الحمراء للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستولي على مناطق النفط في العالم واحدة تلو الأخرى. (المومني، ٢٠٠٧، ص٤٤).

ويعتد النفط أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو محور الصراع الاقتصادي و السياسي الدائر في العالم؛ لما يتمتع به من مزايا، فهو سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم، و الحرب على السواء، وعليه تستند قوة الدولة و أمنها، ومن خلال سيطرتها عليه تتحكم في الصراع العالمي، وهو مؤشر لقياس تقدم الأمم و ازدهارها، ومن هنا، يمكن إدراك سبب الصراع و تفاقم حدوثه في الوطن العربي، وقد كانت حرب الخليج عام ١٩٩١م حرباً على النفط. و تزداد أهمية النفط العربي يوماً بعد يوم تبعاً لتعدد و تزايد أهميته و استراتيجيته العسكرية حتى بعد انتشار استعمال الطاقة الذرية؛ لذا فهو الروح التي تجري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة.

وتتبع أهمية النفط الاستراتيجية، من حقيقتين أولهما: كونه مصدراً للطاقة، و ثانيهما: لأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية، و تتمثل الصناعات القائمة على النفط في صناعة زيوت التشحيم، و العقاقير الطبية، و المنظفات الصناعية، و موارد التجميل، و الورق، و المطاط الصناعي، و المبيدات الحشرية، و الأسمدة، و المفرغات، و هي صناعات استراتيجية ذات الأهمية لشؤون الدفاع و الأعمار في وقت واحد. و إذآ آن لنا أن نطلق على عصرنا الحالي تسمية ذات مدلول معبر فالعصر الحالي هو عصر النفط. (برتش بتروليوم، ٢٠٠٦).

يتضح مما سبق، أن الأمن الاقتصادي و الاستقرار الدولي و المحلي يتوقف على قوة الدعم القادمة من المصدر الرئيسي- و المهم للطاقة وهو النفط و الغاز الطبيعي و بالتالي، ففعل النفط و الغاز الطبيعي يشبه في أهميته فعل الحبل الذي يعتمد عليه متسلق الجبال، فلو انقطع ذلك الحبل لسقط المتسلق بع أن وصل إلى علو شاهق و ذلك سيعني الانهيار الجسدي و الوفاة، و ذات الفعل يقوم به النفط، و الغاز الخليجي و تقوم به المنطقة الخليجية الداعم الأكبر لقوة الحبل الذي يحمل الحضارة الإنسانية و الذي يحميها من السقوط، و الانهيار أو من التراجع إلى الوراء، و لأن الولايات المتحدة هي القوة الأهم عالمياً، فمسؤولية استقرار الداعم النفطي، و مسؤولية استقرار العالم تقع على عاتقها، و ليس أمامها إلا وضع الاستراتيجيات و التدخل بقوة لحماية أمنها و أمن حلفائها النفطي، و بالتالي،

أمن العالم و استقراره أو ان عليها أن تترك الحبل لقوة أخرى تمسك به و تحافظ على التوازن الحضاري و الاقتصادي العالمي. (برتش بتروليوم، ٢٠٠٦).

إلى جانب النفط، يلعب الغاز الطبيعي دوراً رئيسياً و مهماً كمصدر للطاقة العالمية، بل أنه يتميز عن النفط باعتباره أقل إضراراً للبيئة، و بالتالي فالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة سيظل مستمراً، و تشير الإحصائيات بأنه سوف يكون هناك نمو الاستهلاك للغاز الطبيعي سنوياً بنحو ٢,٥% خلال العقود المقبلة، أما إحصائيات الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي فيفيد التقرير الإحصائي الصادر من شركة BP أن العالم لديه احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو ١٧٩,٨ ترليون متر مكعب تكفي استهلاكه لمدة ٦٤ عام بمستويات استهلاك عام ٢٠٠٥، بالمقارنة مع احتياطات تكفي ٤٠ عام فقط من النفط الخام. (برتش بتروليوم، ٢٠٠٦).

كما أن النفط، بعد حرب الخليج الثانية (احتلال أمريكا للعراق) أصبح من العوامل الاقتصادية البارزة في التأثير على اقتصاديات العالم بأكمله و أصبح يلعب دور كبير في السياسة الإقليمية و الدولية و المملكة العربية السعودية كدولة من الدول البارزة في تصدير النفط، ساهم هذا العامل في تقدم الدور الإقليمي و الدولي للمملكة العربية السعودية ولعب دوراً فاعل في السياسة الدولية.

وفي تموز ٢٠٠٣ حذى السعوديون إلى منح اتحاد للشركات بقياد رويال دوتش وشل قروب و شركة توتال و الشركة السعودية للنفط (أرامكو) مساحة ممتي ألف كيلو متر مربع في منطقة الربع الخالي النائية للتنقيب عن الغاز و تسخر السعودية باحتياطي مؤكد من الغاز يقارب سبعة الألف مليار متر مكعب، من ما جعل المملكة تحتل المرتبة الرابعة بعد روسيا و ايران و قطر ولكنها تهتم حاليا بتوفير الوظائف و توسيع الصناعة البتروكيميائية و تلبية الطلب الداخلي المتزايد وليس لديها خطط فورية لتصدير الغاز، ويعد الاتفاق الذي أبرم في تموز ٢٠٠٣ و المعمول به في تشرين الثاني من العام نفسه اول سماح للشركات الاجنبية بالتنقيب عن الغاز و انتاجه منذ التأميم الذي حصل في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم و تباع ذلك في اذار ٢٠٠٤ اتفاقات مماثلة مع سينوبك الصينية و ايني الايطالية و ريسول الاسبانية ولوك أويل الروسية ويمثل هذا البرنامج التنقيب عن الغاز و تطويره أوسع عرض للتنقيب في العالم لأراض بكر يراها العالم منذ توقيع الامتياز السعودي الأصلي في ايار ١٩٣٣ وفي حزيران ٢٠٠٣ فشلت شركات النفط الامريكية الكبيرة ان تكون طرف في قطاع الغاز وقد يعزى هذا الفشل إلى سببين: الأول: أن الشركات تطلب معدلا اكبر بكثير من الذي يمكن ان يوافق عليه السعوديون، الثاني: امتعاض السعوديون من الاتهامات المتكرره من قبل اعضاء في الكونغرس الامريكي ان السعودية لا تقوم بما يكفي لمحاربة الارهاب (ارتس،نوفمان،٢٠١٢،ص٤٩٣).

اما على الساحة العربية -الاسرائيلية-، أخذت المملكة العربية السعودية موقعا بارزا و كان اتفاق مكة، بين حماس، وفتح الذي رعته الرياض في شباط ٢٠٠٧ دعا السعوديون من خلاله وضع نهاية لمقاطعة اميركا و اوروبا للسلطة الفلسطينية و جرى احتكاك مره اخرى مع واشنطن خلال الحرب الاسرائيلية على غزة في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إذ هاجمت شخصيات عامة سعودية سياسية امريكية بسبب موقعها من الصراع في غزة (ارتس، نوفمان، ٢٠١٢، ص٥٠٣).

إن ارتفاع أسعار النفط في الفترة ما بين ٢٠٠٣ حتى صيف ٢٠٠٨ أدى إلى كسبا مفاجئا و كبيرا من السعودية و أدى إلى ارتفاع الدخل نتيجة ارتفاع قيمة صادرات النفط من ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ و من أكثر التحديات التي تواجهها السعودية تواصل النمو السكاني بصوره خاصة و تحدي توفير فرص عمل للشباب السعودي الذي ينزل بكثافة إلى سوق العمل مع امكانية ان يواجه ثلثه خطر البطالة وما لبثت هذه الاسعار إلى أن انخفضت و فيما يلي اسباب للتدهور السريع في اسعار النفط: (عبدالوهاب، ٢٠١٧، ص١٥).

١. صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترو:

زادت الولايات المتحدة انتاجها النفطي من ١٠ ملايين برميل يوميا إلى ١٤ برميل يوميا متخطية بذلك كل من روسيا و السعودية على رأس قائمة الدول الاكثر انتاجا للبترو و ترجع هذه الزيادة إلى التطور التقني في

طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ) التي تعتمد على ضخ الماء و محاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقات و الوصول إلى ما يسمى النفط و الغاز الصخريين اللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية.(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٥).

٢. زيادة انتاج العراق:

إذ شهد العراق زيادة في الانتاج بالرغم من الصراعات الذي يشهدها هذا البلد إذ كان ينتج ٣،٣ براميل يوميا فأصبح ينتج ٤،٣ براميل يوميا و يعود زيادة هذا الانتاج ان اغلب النفط العراقي ينتج من مناطق الحكم الذاتي الكردية في الشمال و التي تتمتع بأمان نسبي(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٥).

٣. عودة ايران إلى تصدير النفط:

بعد الاتفاق النووي، بين ايران و مجموعة ١+٥، الذي أدى إلى رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على ايران وذلك سيمكنها من الوصول إلى اسواق النفط بشكل اسهل إذ يبلغ الانتاج الايراني للنفط نحو ٣ ملايين براميل يوميا و تتوقع وكالة الطاقة الدولية ان يزيد الانتاج الايراني بمقدار ٣٠٠٠٠٠ برميل يوميا وهذه الزيادة سيكون لها تأثير على الأسعار(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٦).

٤. النفط في المياه العميقة في البرازيل و غيرها:

إذ زادت البرازيل انتاجها خلال السنوات القليلة الماضية بين عامي ٢٠١٣- ٢٠١٥ ارتفع الانتاج البرازيلي من ٢ مليون و ٦٠٠٠٠٠٠ برميل يوميا إلى ٣ ملايين برميل يوميا إذ تم حفر ٧٢ بئر جديدة للبتروول خلال العام الماضي مقارنة ب ٨٧ بئر في عام ٢٠١٤ كما زادت التقنيات استخراج البترول من اعماق البحار بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على اعماق تتراوح بين ٨،٤ كيلو مترات بين الطبقات الصخرية، و الملحية(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٦).

٥. إبقاء السعودية على معدلات انتاج بدون تغيير:

كانت تلعب السعودية، دور المنتج المرن، فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، إذ انها تمتلك كميات هائلة غير مستغلة بعد من النفط، و التي تمتلك ابار نفطية لم تصل إلى الطاقة الانتاجية القصوى بعد لهذه الاسباب فإن السعودية قادرة على رفع انتاجها بسرعه وفي وقت قصير نسبيا دون تحمل اي تكاليف انتاج كبيرة مما يدفع الاسعار إلى الهبوط و تستطيع من أجل رفع الأسعار عالميا أن تكبح من انتاجها النفطي و بالرغم من العجز الذي بلغ ٨٩،٢ مليار يورو لا تزال السعودية مصممة على الإبقاء انتاجها منخفضا مما يعرضها إلى المزيد من الخسائر(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٧).

٦. الخوف من الصين:

مع وصول نمو الناتج القومي المحلي البالغ ٦% يخشى- المراقبين من الأرقام الرسمية ان تخفي صورة أكثر قتامة من الاقتصاد الصيني فانهيار

السوق الصيني الذي حصل بداية العام اطلق اشارة تحذيرية في أنحاء العالم من ان المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها إن السنوات العشر- الماضية ارتفع استهلاك الصين للنفط من ٧ ملايين برميل يوميا إلى ١١ برميل يوميا و بالتالي فلا عجب، من ان مؤشرات الازمة الاقتصادية في الصين قد أثرت على اسعار النفط العالمية.(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٧).

٧. شتاء معتدل في نصف الكرة الارضية الشمالي:

شهد عام ٢٠١٥ شتاءا هو الاكثر دفئا منذ بدء تسجيل الطقس في القرن ١٩ و بسبب ظاهرة النينو المناخية يتوقع ان هذا الشتاء هو مشابهه للعام الذي سبقه و أدى هذا الشتاء إلى تراجع الطلب على الوقود التدفئة في اوروبا، و الولايات المتحدة، و اليابان مما أدى إلى هبوط اسعار النفط عالميا.(عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٨)، ويغير ذلك عاملاً في ارتفاع دائرة الاستيراد.

٨. انحصار سيطرة اوبك:

اتفق اعضاء منظمة اوبك ال١٣ و من بينهم السعودية، و العراق، و ايران، و نيجيريا، و فنزويلا على انتاج مشترك يقدر ب ٣٢،٣ مليون برميل يوميا الذي يساوي ثلث انتاج العالمي للنفط المقدر ب ٩٧ مليون برميل يوميا نظريا يمكن ل اوبك بسهولة ان تقلل الانتاج لدفع الاسعار إلى الارتفاع ولكن لم تنجح المنظمة في كبح جناح النفطية تماما و ذلك ان أعضاءها ما زالوا يحافظون على معدلات انتاج مستقرة او يقومون باستخراج كميات اكبر من المتوقع فإن اوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط (عبدالوهاب،٢٠١٧،ص١٨)

من هنا فإن الطاقة تثير مجموعة من التحديات و الهواجس:

النفط و الغاز في دول الخليج بين مطرقة احتياطاتها الوفيرة و سندان

التهديدات المحتملة

يروج أنصار أدبيات الطاقة بـ (نظرية ذروة النفط peak oil theory

) و التي وضع لبنتها الأولى الجيولوجي الأمريكي king hubbert عام ١٩٥٦

الذي توقع بتراجع الانتاج الامريكي مطلع عام ١٩٧٠ وهو ما أثبتت الاحداث

صحته لكن أثبتت النظرية فشلها الذريع بعد تبنيها رؤية مفادها انتاج

النفط سيأخذ مرحله تراجعيا ليبلغ أدناه عام ٢٠١٠ ثم يأخذ بعدها

(بالنضوب) للأسباب التالية:

١: ارتفاع احتياطات النفط و الغاز في دول الخليج العربي:

أفضت التطبيقات التقنية الحديثة لا سيما تقنية (الاستخلاص المحسن

Enhanced Oil Recovery Techniques) من رفع القدرة الانتاجية للآبار و المكامن

النفطية المكتشفة سابقاً ما أدى إلى ارتفاع في الاحتياطات المؤكدة لتصل وفقاً للتقرير

الاحصائي السنوي لعام ٢٠١٥ و الصادر عن شركة بي بي_والذي يعد من أكثر التقارير

الاحصائية دقة و شمولاً و مصداقية_ إلى ٤٩٣ مليار برميل أو ما يعادل ٢٩,٨% من

الاحتياطات العالمية إلا أن ما هو جدير بالاهتمام هو أن العمر الافتراضي للنفط

(reserves-production-ratio) وهو مقياس لعمر النفط المتبقي بناءً على معدلات

الانتاج الحالية، يعد الأعلى في دول الخليج إذ يصل إلى ٦٥ عاما في السعودية و ٨٠

عاما في الامارات و أكثر من ٩٧ عاما في الكويت.

أما احتياطاتها من الغاز الطبيعي فتعادل ٢٠,٢% من الاحتياطات العالمية المؤكدة وهناك اهتمام متعاظم اليوم في دول الخليج العربية لوضع حد لظاهرة ما يعرب بالغاز المحروق (flared gas) المصاحب لإنتاج النفط (Associated gas) لاسيما و أن الغاز الطبيعي يستخدم كلقيم (feedstock) في إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة و أن الغاز بخلاف النفط وقود غير ملوث و صديق للبيئة (عبدالوهاب، ٢٠١٧، ص٩١).

٢: التعاون الخليجي:

يعد مشروع الغاز القطري، المعروف ب (مشروع دولفين Dolphin Project)، واحدة من أهم مشاريع التكامل الخليجي، وهو المشروع الذي يتم بمقتضاه نقل الغاز من حقل رأس لفان في دولة قطر إلى كل من الامارات العربية، و سلطنة عمان، و بطاقة تصديرية تصل إلى ٣,٢ مليار قدم مكعب يوميا وكان يؤمل أن يساهم هذا المشروع كذلك في إيصال الغاز إلى كل من مملكة البحرين و دولة الكويت إلا أن الخلافات السياسية حالت دون ذلك.

ولعل، من أبرز تجليات التعاون الخليجي الطاقوي الأخرى تجسده شبكة الربط الكهربائي الخليجي و التي أصبحت تغطي في الوقت الحاضر الدول الست الأعضاء في المجلس والذي ينظر إليه كأحد المشاريع الرائدة للتكامل الاقتصادي وصولاً إلى الاتحاد الخليجي المنشود. (عبدالوهاب، ٢٠١٧، ص٩٢)

٣: الفرص و التحديات القائمة:

لعل، من أبرز التحديات التي تواجهها الدول الخليجية النفطية، هو ما يعرف ب(ثورة النفط و الغاز الصخريين) التي تشهدها الولايات المتحدة و التي تحمل في طياتها تداعيات في غاية الأهمية إذ يقيد (التقرير السنوي الصادر عن وكالة الطاقة الدولية IEA) عن مرئيات مستقبل الطاقة، وهي الوكالة التي تأسست عام ١٩٧٤ كرد فعل لحرب أكتوبر حين أشهر العرب سلاح النفط وما ترتب عليها من حظر نفطي و التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها و ذلك للدفاع عن مصالح الدول الصناعية و التي تضم في عضويتها ٢٨ دولة صناعية يميّط التقرير اللثام عن ان انتاج الولايات المتحدة من النفط سيتجاوز انتاج السعودية بحلول عام ٢٠١٧ كما انها اي الولايات المتحدة ستصبح مكثفية ذاتيا من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥ إن هذه التوقعات أن صحت ستعني تقليل اعتماد وارداتها النفطية من دول الخليج العربية.

لاسيما و ان الاقتصاديات الصاعدة في اسيا (Emerging Economies) تشهد زيادات مطردة في استهلاكها مع زيادة الدخول إذ تعد الصين اليوم على سبيل المثال: ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة و ذلك في ظل الزيادة الكبيرة في اقتناء السيارات و المركبات رباعية الدفع ما يزيد من طلبها على المشتقات النفطية لاسيما البنزين و الديزل (عبدالوهاب، ٢٠١٧، ص٩٣).

و فيما يلي جدولاً يوضح توزيع المركبات و السيارات

الخاصة في العالم جغرافياً

الجدول رقم (١)

الدول	عدد السكان (مليون)	المركبات (مليون)	السيارات (مليون)	عدد السيارات لكل ألف نسمة
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٨،٧	٢٤٧،٣	٢٢٢،٢	٧١٩،٨
أوروبا الغربية	٥٤٠،٩	٢٧٦،١	٢٣٨،٩	٤٤١،٧
ألمانيا	٦١،٧	٣٧،١	٣٠،٧	٤٩٧،٥
إيطاليا	٨٢،٣	٥١،٣	٤٦،٦	٥٦٥،٦
الشرق الأوسط و أفريقيا	٥٩،٣	٤٠،٢	٣٥،٧	٦٠١،٦
الهند	١،١٦٤	١٨،٦	١٢،٧	١٠،٩
الصين	١،٣٢٨	٤٢،٥	٢٩،٦	٢٢،٣
الأوبك	٣٧٧،٦	٣٥،٧	٢٤،٣	٥٨،٠
العالم	٦،٦٥٨	١،٠٠٣،٠	٨٢٣،٠	١٣٢،٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ب op.cit,OPEC

تحدي الطاقات البديلة و المتجددة للنفط:

من التحديات ذات البعد الاستراتيجي التي تواجهها الأوبك، هي

مصادر الطاقة البديلة و المتجددة المكتشفة و هي ذات أهمية استراتيجية

كتلك التي يحظى بها النفط أو أكثر لاسيما وأن هذه الطاقات تتماشى و متطلبات حماية البيئة.

لكن، ليس كل الطاقات البديلة للنفط التقليدي، هي طاقات متجددة و العكس صحيح فالمقصود هنا بالطاقات البديلة هي أنواع النفط غير التقليدي و كذا الغاز الطبيعي، الصخري و الطاقة النووية.(شكاكطة،٢٠١٨،ص٢١١).
التوجه العالمي لاستغلال الطاقات المتجددة وانعكاساته على الأوبك:

لقد اتخذت الشركات العالمية و الدول المستهلكة للنفط لاسيما، الصناعية منها استراتيجيات و سياسات للبحث و تطوير الطاقات المتجددة خاصة في مطلع القرن ٢١ ففي المؤتمر ١٤٢ للأوبك سنة ٢٠٠٦ صرح القائد التنفيذي لشركة رويال دتش شل (جيراون فندير فير) ان الشركة استثمرت ٢٠ مليار دولار خلال سنة في الأنشطة ما فوق و تحت الأنشطة(شكاكطة،٢٠١٨،ص٢١٥)

مصادر الطاقات المتجددة:

١.الطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقة الواردة إلينا من الشمس، من أهم أنواع الطاقة، التي يمكن استغلالها و الطاقة الشمسية طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدامها غازات أو نواتج ثانوية ضارة بالبيئة كما في حالة الوقود التقليدي كالفحم و زيت النفط.

تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ينتج نحو ٤٠٠٠مليون كيلو واط ساعي في اليوم الواحد وهي كمية هائلة من الطاقة الكهربائية تفي باحتياجات كل سكان الكرة الأرضية مرات و مرات حيث تبلغ نحو ٥٠٠,٠٠٠مرة قدرة الطاقة الكهربائية التي تنتجها دول صناعية كبرى.(شكاكطةن٢٠١٨،ص٢١٦)

طاقة الرياح:

عرفت الطاقة الناتجة عن مصدر الرياح تقدما كبيرا لاسيما من حيث تراجع التكلفة ١٥ سنة ماضية فقد وصلت تكلفة الاستثمارات إلى النصف أو الثلث و يتوقع ان تنخفض كلفة الكيلو واط من ١٠٠٠ أورو إلى عام ١٩٩٨ إلى عام ٥٠٠ أورو عام ٢٠٢٠.

لقد بلغ إجمالي طاقة الرياح التراكمية المركبة في العالم خلال ٢٠٠٤ حوالي ٤٧٩١٢ ميغاواط و تحتل ولا تزال ألمانيا المرتبة الأولى حيث بلغت طاقة الرياح المركبة فيها نهاية ٢٠٠٤ حوالي ١٦٦٤٩ ميغاواط. (شكاشطة، ٢٠١٨، ص ٢١٧)

طاقة الرياح المركبة في العشر الأوائل عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

الجدول رقم (٢)

الدولة	الطاقات المركبة في نهاية عام ٢٠٠٣ (ميغاواط mw)	الطاقات المركبة في نهاية عام ٢٠٠٤ (ميغاواط mw)
ألمانيا	١٤٦١٢	١٦٦٤٩
اسبانيا	٦٤٢٠	٨٢٦٣
الو.م.أ.	٦٣٦١	٦٧٥٠
الدانمارك	٣٠٧٦	٣٠٨٣
الهند	٢١٢٥	٣٠٠٠
ايطاليا	٩٢٢	١٢٦١

١٠٨١	٩٣٨	هولندا
٩٩١	٧٦١	اليابان
٨٨٩	٧٥٩	المملكة المتحدة
٧٦٩	٥٧١	الصين

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ب منظمة الأقطار العربية

المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي ال ٣٢، الكويت، ٢٠٠٥، ص ١١٥

طاقة الحرارة الجوفية:

هي، تلك الطاقة الموجودة في باطن الأرض، فهناك مصادر أرضية تتراوح درجة حرارتها بين ٢٠ إلى ١٥٠ درجة مئوية، وفي مصادر أرضية أخرى قد تصل إلى ٤٠٠٠ درجة مئوية وبالتالي، يمكن استخدامها مباشرة في التدفئة، و الأنشطة الصناعية، و الزراعية، خاصة و أن بعض الدراسات تبين ان الطاقة الحرارية الموجودة في باطن الأرض تكفي لتشغيل المحطات الكهربائية في العالم لمدة ٤٠ مليون سنة. (شكاشطة، ٢٠١٨، ص ٢١٨)

انتاج الطاقة من مياه البحار و المحيطات:

لقد اتجهت الدول إلى مياه البحار و المحيطات لانتاج الطاقة الكهربائية فهي مصادر تمثل ٢٣% من الانتاج العالمي للكهرباء وتعد الطاقة المائية بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو بمثابة محرك التنمية وبعد أن وصل الانتاج العالمي من الكهرباء بواسطة الطاقة المائية إلى ٥,٧ مليون تيرا جول (١,٦ مليون GWH) يتوقع الخبراء ان يصل إلى ٢٨

مليون تيرا جول بحدود ٢٠٢٠ لتمثل ٨٠% من مجموع طاقة المصادر الهيدروكهربائية. (شكاشطة، ٢٠١٨، ص ٢١٨).

هناك علاقة أكيدة، بين امتلاك أدوات القوة، و القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، ولم يعرف التاريخ سلعة أثرت سياسياً، و اقتصادياً في العلاقات بين الدول كالنفط، و مشتقاته، لقد أصبح النفط محورياً أساسياً في السياسة الدولية فهو محور الصراع الاقتصادي و السياسي الدائر في العالم و إلى جانب النفط يلعب الغاز الطبيعي دوراً رئيسياً و مهماً للطاقة العالمية وفي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٣ حتى صيف ٢٠٠٨ أدى إلى ارتفاع أسعار النفط إلى كسباً كبيراً و مفاجئاً للسعودية و أدى إلى ارتفاع الصادرات إلى ٢٠٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ و هناك عدة عوامل أدت إلى تدهور أسعار النفط عالمياً منها صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترو و زيادة إنتاج العراق و عودة إيران إلى تصدير النفط و النفط في المياه العميقة في البرازيل و غيرها و مصادر الطاقة المتجددة و البديلة للنفط كل هذه عوامل أدت إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً و إبقاؤها منخفضة.

الفصل الثاني

مكانة المملكة العربية السعودية تبعاً للعامل الاقتصادي

لا شك أن المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها مرت بالعديد من المنعطفات السياسية التي أدت بالنهاية إلى بناء الدولة السعودية كدولة مستقلة ذات سيادة على أراضيها ولها وزنها في المنطقة، كانت هذه المنعطفات السياسية بمثابة تاريخ نشأة المملكة السعودية، والتي رافقها العديد من العوامل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من عوامل بناء الدول المعاصرة، حتى أصبحت المملكة العربية السعودية دولة مؤثرة في المنطقة العربية والإقليمية وذات ترتيب على سلم الاقتصاد العالمي، لعل السبب الأبرز الذي دفع بالمملكة السعودية إلى أن تتولى مركزاً ومكانة إقليمية وعالمية يتعلق بالعامل الاقتصادي على وجه الخصوص، وعليه سأقوم خلال الفصل الحالي بالتطرق للمواضيع الرئيسية التي تُظهر مكانة المملكة العربية السعودية تبعاً للعامل الاقتصادي مروراً بمراحل تطورها ونشأتها، وذلك من خلال المباحث التالية: المبحث الأول: نشأة المملكة العربية السعودية ومراحل تطورها كدولة مانحة للمقدرات التنموية

المبحث الثاني: الجانب التنموي والاغاثي للمملكة العربية السعودية

المبحث الأول

نشأة المملكة العربية السعودية ومراحل تطورها كدولة مانحة للمقدرات التنموية
إن المملكة العربية السعودية حالها حال دول العالم أجمع، لم تظهر للعلن وعلى
المستوى الدولي بين ليلة وضحاها، وإنما مرت بمراحل تاريخية منذ نشأتها كمملكة
عربية ذات سيادة على أرضها ومكانة إقليمية وعالمية، رافقت تلك المراحل عوامل أدت
إلى نجاح السياسة السعودية في كسب مكانتها الحالية، وأهم تلك العوامل العامل
العامل الاقتصادي التنموي، وبشكل أكثر وضوحاً سأقوم بتقسيم المبحث الحالي
للمطالب الرئيسية التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي في المملكة العربية السعودية:

مراحل تطور ونشأة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية
لقد مرت نشأت الدولة السعودية في ثلاث مراحل مفصلية قبل إنشاء ما
يعرف بالمملكة العربية السعودية، قد مرت كل مرحلة بأحوال وظروف
سياسية تختلف منها عن الأخرى.

(١) الدولة السعودية الأولى:

قامت الدولة السعودية الأولى في عام ١٧٤٥م في الجزيرة العربية، و
اتخذت من مدينة الدرعية في قلب نجد عاصمة لها، حيث كانت فكرتها
قائمه على مبادئ وافكار قائدها الشيخ محمد بن عبدالوهاب وهذه الأفكار

هي من أعظم الأسباب التي مكنتها من النجاح، وفي الفترة التاريخية التي شهدت قيام هذه الدولة كانت منطقة نجد تشهد حال من التمزق و التطحان و التناحر بين القبائل و الإمارات الصغيرة، وكان الوازع الديني بين الناس ضعيفاً و الأمن مفقوداً، و الفوضى سائدة و الخرافة و الجهل ينتشران في كل مكان (شاكر، ١٩٨٦، ص١٣٨).

و حين تم الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب و أمير الدرعية الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى على نشر- رسالة الإسلام و دعوة الناس إلى نبذ الخرافات و البدع، قامت الدولة السعودية بحمل لواء هذه الرسالة و جاهدت في سبيلها، و سخرت كل امكانياتها للدفاع عنها، و قد كانت نقطة البداية في هذا العمل هي توحيد شبه الجزيرة العربية و تطهيرها من بعض الممارسات التي كانت تتعارض مع تعاليم الإسلام الصحيحة، ووقف التدهور الذي يعتلي المجتمع و وضع حد للمشاحنات و عوامل الفرقة و التجزئة التي كانت تغلب على تاريخ المنطقة. (القباع، ١٩٩٢، ص٦٨).

استمرت الدولة السعودية الأولى حتى عام ١٨١٨م، و قد سقطت على يد قائد القوات العثمانية محمد علي باشا، و قد اضطرت الأحوال في نجد و ساءت أحوال أهلها، و اضطر أعيان البلد إلى الرحيل عنها و التوجه إلى بعض البلدان المجاورة طلباً للنجاة من يد القوات العثمانية. (المختار، د.ت، ص١٩٥).

وقد استمر آل سعود في الفترة الواقعة ما بين ١٨١٨ إلى ١٨٤٠ يناضلون من أجل استعادة حكمهم حتى تمكنوا في عام ١٨٤٠ من طرد القوات العثمانية و تأسيس الدولة السعودية الثانية. (القباع، ١٩٩٢، ص١٠٢).

٢) الدولة السعودية الثانية:

قامت في الفترة الواقعة بين ١٨٤٠-١٨٩١م، حيث كان من أهم العوامل التي أدت لنشوء الدولة السعودية الثانية على مساحة محدودة، وهي عدم رغبة الباب العالي العثماني بتعزيز مواقعهم على ساحل الخليج العربي، ويعد اسقاط الدولة السعودية الأولى في عام ١٨١٨م، قام العثمانيون باغتيال حاكم جبل شمر و حليف آل سعود الأمير محمد بن عبدالمحسن آل علي، وجلس على عرش حائل شقيقه الأمير صالح بن عبدالمحسن آل علي في ١٨١٨م، إلا أن السعوديين عندما أعادوا تأسيس دولتهم الثانية اتصلوا بالأمير صالح الذي جدد معهم العهود والمواثيق وعادت حائل حليفة لآل سعود. ولكن كان قد حدث في البيت الشمري خلاف على الحكم بين آل علي و أبناء عمومته آل رشيد في المال و السلاح، و ذلك لما قدمه آل رشيد من مساعدة في استعادة ملك آل سعود. (موسيل، ٢٠٠٣، ص١٠٣).

ومع أن الدولة السعودية الثانية قد أعادت بناء الحكم السعودي و قضت على النفوذ الأجنبي في معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية، إلا أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه الدولة السعودية الأولى، ومع ذلك فإن الدولة قد وصلت إلى مسافات بعيدة تجاوزت في تقدير العديد من المؤرخين الحدود

التي وصلت إليها الدولة السعودية المعاصرة، فقد امتدت حدودها من الشرق لتشمل الساحل الغربي من الخليج العربي و ساحل عمان، ومن الغرب وصلت إلى مناطق قبيلة حرب ما بين المدينة و الرياض ومن الشمال وصلت إلى صحراء النفوذ وكان جبل شمر يخضع للتبعية السياسية لحكومة الإمام فيصل، ومن الجنوب وصلت إلى صحراء الربع الخالي و شمال شرق عسير، وعندما شعر الإمام عبدالرحمن الفيصل (آخر حكام الدولة السعودية الثانية) بضعف موقفه و تدهور امكانياته، غادر الرياض مع أفراد عائلته متوجهاً إلى قطر ثم إلى البحرين ومنها إلى الكويت، حيث بقي هنالك ما يقارب العشر- سنوات وخلال هذه الفترة أخذ يعد ابنه عبدالعزيز لاستعادة ملك آباءه و أجداده. (أبو عليّة، ١٩٨٥، ص ١٢٠).

٣) الدولة السعودية الثالثة:

نشأت الدولة السعودية الثالثة الحديثة في البدء على مساحة حول منطقة الرياض عام ١٩٠٢م، وفي العام نفسه استطاع الملك عبدالعزيز دخول الرياض و التغلب على خصومه آل رشيد، كما استطاع عبدالعزيز ضم الإحساء و القطيف و باقي بلدان نجد و الحجاز على أيدي الإخوان أو حركة إخوان من طاع الله من البدو الذين هجروا حياة البادية بقيادة سلطان بن بجاد بين ١٩١٣-١٩٢٦، و أصبح عبدالعزيز في العام ١٩٢٦م ملكاً للحجاز، و عُرفت المملكة بعد ذلك باسم مملكة الحجاز و نجد و ملحقاتها. (شاهين، ١٩٩٣، ص ٤٧)

و صدر في عام ١٩٣٢م المرسوم الملكي بتوحيد مقاطعات الدولة التي تحوّلت بمقتضى- هذا المرسوم إلى المملكة العربية السعودية، وفي عام ١٩٣٤م اندلعت حرب مع اليمن انتهت بضم إقليم عسير و جزء من صحراء الربع الخالي، ولم تتضح معالم قوة عبدالعزيز العسكرية و التفوق السياسي من الناحية الاقتصادية حتى اكتشاف النفط في البلاد عام ١٩٣٨م، و تأخرت برامج التطوير و التحديث بسبب الحرب العالمية الثانية، و بدأت بشكل رسمي عام ١٩٤٦م، و ساهم النفط في ازدهار الاقتصاد السعودي وعقد صفقات تجارية مع المجتمع الدولي. (موسيل، ٢٠٠٣، ص١١٧-١٢٠)

و عالمياً اتخذ عبدالعزيز سياسة الحياد؛ حيث رفض أن تنضم المملكة العربية السعودية إلى عصبة الأمم، كما أنه من عام ١٩١٦ حتى وفاته عام ١٩٥٣م لم يخرج من المملكة إلا لثلاث مناسبات رسمية؛ كان من أهمها لقاءه مع الرئيس الأمريكي روزفلت، وفي آخر عهده أدرك عبدالعزيز أهمية و واقعية المجتمع السياسي، فكانت المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٥م إحدى الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية و انضمت للأمم المتحدة. (المختار، د.ت، ص٢٢١-٢٢٥)

وقبيل وفاة عبدالعزيز عام ١٩٥٣م، أدرك الصعوبات التي من الممكن ان تواجهها المملكة من بعده، فقام بتأهيل ابنه الأكبر سعود ليصبح ملكاً من بعده بالتعاون مع أخيه فيصل، الذي يمتاز عنه بسياسته الاقتصادية و الدبلوماسية.

تولّى سعود العرش من بعد وفاة والده عبدالعزيز عام ١٩٥٣م، وفي عام ١٩٦٠م تعرضت المملكة العربية السعودية لمخاطر اقتصادية؛ بسبب سياسة سعود الاقتصادية غير المتوازنة، و نتيجة لذلك اجتمع أبناء عبدالعزيز وبعض العلماء وقرروا نزع السلطة سلمياً من سعود و تسليمها لفيصل، وغادر سعود المملكة إلى اليونان و توفي هناك، وقد عرف الملك فيصل بمساندته لقضايا العالم الإسلامي عامة و قضية فلسطين خاصة، اغتيل الملك فيصل عام ١٩٧٥م على يد ابن أخيه، الذي يسمّى بفيصل بن مساعد، تبع فيصل في الحكم أخاه الملك خالد وكان عهده الذي امتد سبع سنوات قد تبع توسعات و إنجازات و تحسين العلاقات، و تطورت المملكة في الاقتصاد و كثر استعمال البترول في عهده. وكان عهده أقصر عهد من عهود المملكة حتى الآن، و توفي عام ١٩٨٢، ثم تبعه أخوه الملك فهد وفي عهده دخلت البلاد في نهضة عمرانية و ذلك بحكم ثقافته وعلاقته المميزة مع أمريكا، وتعد مرحلته الأطول في تاريخ آل سعود و الأكثر احداثاً منذ عهد أخيه فيصل و شمل عهده الاهتمام بالحرمين الشريفين و توسعتهما وكانت وفاته عام ٢٠٠٥م و تولى من بعده الملك عبدالله بن عبدالعزيز. (تيوري، ٢٠٠٥، ص١١٧)

وبعد وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز تمت مبايعة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملكاً للمملكة العربية السعودية، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥. (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٥).

المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

ميزانية السعودية تساوي أكثر من ستة ملايين كيلوغرام من الذهب. هذه الميزانية أيضاً تستطيع سداد جميع ديون المواطنين السعوديين، الذين تقدرهم

الإحصاءات الرسمية بنحو ٢٠ مليون شخص. قبل عام احتجّ سعوديون، لأن ميزانيتهم تذهب إلى الخارج ولا يصلهم إلا الفتات. وركز مغردون على الدعم السعودي لدول قالوا إنها كانت المستفيدة من الفائض الكبير في ميزانية المملكة. أين الحقيقة من هكذا شكوى؟ صندوق النقد الدولي أصدر تقريراً يكشف أن السعودية قدمت للدول العربية في السنوات الثلاث الماضية حوالي ٢٢,٧ مليار دولار كمساعدات. وقد ذهب النصيب الأكبر من هذه المساعدات إلى مصر، إذ توصلت بـ٦,٥ مليار دولار سلمت مباشرة للقاهرة، بمعدل ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. وجاء اليمن في المرتبة الثانية بـ ٣,٨ مليار دولار، لكن الرياض سلمت لصنعاء ١,٢ مليار دولار فقط بسبب النزاع الدائر في البلد. ويشكل الدعم السعودي حوالي ٨,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي لليمن. وهنا ترتيب باقي الدول العربية: الأردن: ثلاثة مليار دولار، أخذت منها ١,٩ مليار دولار لحد الآن، بما معدله ٨,١ % من الناتج المحلي الإجمالي للأردن. البحرين: تلقت هذه الدولة النفطية أيضاً ٢,٨ مليار دولار أي ٨,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي. عُمان: حصلت أيضاً على ٢,٥ مليار دولار، أي ٣,١ % من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة. الضفة الغربية وقطاع غزة: قدمت السعودية للفلسطينيين حوالي ١,٨ مليار دولار، أي حوالي ١٤,٤ % من الناتج الداخلي الخام للأراضي الفلسطينية. والمفاجئ هو غياب لبنان من لائحة الدول السبع الأكثر تلقياً للدعم السعودي، بينما احتل المغرب المرتبة السابعة عربياً بدعم قيمته ١,٦ مليار دولار مقسمة على السنوات الثلاث الفاصلة بين ٢٠١١ و٢٠١٤. ولم تدفع السعودية

للمغرب إلا نسبة قليلة من المبلغ المرصود لم تتجاوز ٤٨٨ مليون دولار، وهو مبلغ يعادل ١,٥% من الناتج الداخلي الخام للمغرب.

وأما فيما يخص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية فقد وقعت المملكة العربية السعودية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية منذ عقود دعماً للدول العربية والإقليمية وأيضاً العالمية، ولعل أهم تلك الاتفاقيات هو أن السعودية وقعت أكثر من سبع اتفاقيات في مجال التنمية مع الجانب الأفريقي بمبلغ تجاوز نصف مليار دولار، بجانب إسهاماتها في تأسيس كثير من المؤسسات التمويلية، لتسجل نفسها أكبر المساهمين في هذا المضمار، بمبلغ مليار دولار، كان من أبرز هذه المؤسسات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق التنمية الأفريقي. وبلغت المساعدات غير المستردة والقروض الميسرة التي قدمتها لتنفيذ كثير من البرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ٣٥ دولة إسلامية أكثر من ٧٧ مليار ريال.

في السادس من سبتمبر (أيلول) ٢٠١٥، تم توقيع اتفاقية تعاون بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة السعودية ممثلة بـ«مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية» تقدم بموجبها المملكة مساهمة بقيمة إجمالية قدرها ٣١ مليون دولار أميركي، يتم تخصيص هذه المساهمة للاستجابة لنداء الأمم المتحدة العاجل لليمن، ومن المقرر أن يستفيد منها أكثر من ٨٠٠ ألف شخص من البرنامج عبر تقديم المواد الإغاثية الأساسية والمأوى الطارئ وتقديم مبالغ للإيجار، ومساعدات

الإيواء المحسن وتأهيل المراكز الجماعية وتجمعات النازحين داخل اليمن، إضافة إلى شبكات الحماية المجتمعية. هذا وتتراوح نسبة قروض الصندوق السعودي ما بين ٣٥ إلى ٥٩ في المائة بأعلى نسبة منح على مستوى العالم من بين مقدمي القروض الإئتمانية، مقارنة بالمشسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

المبحث الثاني: الجانب التنموي والإغاثي للمملكة العربية السعودية

ظهرت المملكة العربية السعودية كدولة عظمى في العمل التنموي والإنساني في العديد من دول العالم من العربية والإقليمية ودول عالمية مختلفة، الأمر الذي وضع المملكة السعودية في مقدمة الدول العالمية في العمل الإنساني والتنموي، وذلك تبعاً لما تمتلكه المملكة العربية السعودية من مقدرة اقتصادية ومالية تفوق اقتصادات العديد من دول العالم. لم تبخل المملكة العربية السعودية في منح تلك الدول مقومات الحياة واستمرارها ومحاولة النهوض بالمجتمعات الفقيرة والنامية والمتضررة، جميع تلك المساعدات والمنح لم تأت من فراغ أو من اقتصاد ضعيف، وإنما كان صورة للمخزون المالي والقوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية التي مكنتها من تولي مكانة إقليمية وعالمية تبعاً لقدرتها الاقتصادية.

وعليه سأقوم خلال المبحث الحالي بالتطرق للجوانب التنموية والإغاثية للمملكة العربية السعودية إقليمية وعالمياً وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: النشاط التنموي للمملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: النشاط الإغاثي للمملكة العربية السعودية

المطلب الأول: النشاط التنموي للمملكة العربية السعودية

للمملكة العربية السعودية أنشطة عدة في تنمية المجتمعات النامية والفقيرة وكذلك المتضررة، تظهر هذه النشاطات من خلال النقاط الرئيسية التالية:

القروض (مثل الأردن)

لا شك أن هناك علاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، هي علاقة قائمة على الأخوة والصداقة ما بين الطرفين، أضف إلى ذلك علاقة المملكة السعودية أيضاً بالعديد من الدول العربية والإقليمية التي ترجمت السعودية تلك العلاقات من منطلق المساعدات التنموية والإصلاحية في كثير من الأحيان، وتجلت هذه العلاقات من خلال ما قدمته السعودية من مساعدات وقروض لتتجاوز الأردن من خلالها مشاكلها الاقتصادية المختلفة، فقد قدم الصندوق السعودي للتنمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية عشرون قرصاً بمبلغ إجمالي قدره (١٧٧٧،٣) مليون ريال سعودي، وذلك لتنفيذ (١٩) مشروعاً، وقد اكتمل تنفيذ (١٧) منها، إلى جانب إدارة قرض وزارة المالية المنتهي تنفيذه الخاص بمشروع توسعة ميناء العقبة بمبلغ (٨١) مليون ريال سعودي، ويجري حالياً تنفيذ مشروع "الوحدة البخارية الرابعة لمحطة توليد كهرباء السمرا" المتوقع الانتهاء من تنفيذه في شهر فبراير من العام ٢٠١٨م، و مشروع "إعادة إنشاء و تأهيل

الطريق الصحراوي بين عمان و العقبة" الذي تم توقيع اتفاقته مؤخراً
و يتوقع اكتماله في بداية عام ٢٠٢٠م. ([https //aawsat.com](https://aawsat.com))
المنح (مثال الأردن ودول عربية):

١) مساهمة المملكة العربية السعودية ضمن برنامج دول الخليج لتمويل
مشاريع التنمية للمملكة الأردنية الهاشمية:

قدمت المملكة العربية السعودية منحة مقدارها (١,٢٥) مليار دولار
أمريكي، من خلال الصندوق السعودي للتنمية لتمويل عدداً من المشاريع
التنموية في الأردن، وذلك في إطار الدعم المقدم من دول مجلس التعاون
الخليجي العربي. حيث تم تخصيص كامل المنحة لتمويل مشاريع مختلفة
من خلال (١٩) مذكرة إتفاق في مجالات مختلفة(الصحة، و التعليم، و
التعليم العالي، و الطرق، و شبكات المياه و الصرف الصحي، و سكة الحديد،
و البنية التحتية للمناطق الاقتصادية التنموية). الجدير بالذكر أنه سبق
إيداع مبلغ (٢٥٠) مليون دولار من تلك المنحة كوديعة في البنك المركزي
الأردني.

٢) مشروع إعادة إنشاء طريق (الزرقاء-مركز العمري الحدودي):

تم تقديم منحة في وقت سابق مقدارها (١٢٠) مليون دولار أمريكي
لتنفيذ مشروع إعادة إنشاء طريق (الزرقاء-مركز العمري الحدودي) بطول
حوالي (١٠٠) كم. وفي وقت لاحق تم تخصيص مبلغ (١٥٥) مليون دولار من
منحة المملكة العربية السعودية ضمن برنامج دول الخليج لتغطية تكاليف

المشروع، الجدير بالذكر أنه تم تسمية الطريق بـ "طريق الملك

سلمان بن عبدالعزيز":

٣) مساهمة المملكة في دعم المشاريع ذات الأولوية للمجتمعات الأردنية

المستضيفة للاجئين السوريين:

تم توقيع مذكرة التفاهم الإطارية الخاصة بدعم المشاريع ذات

الأولوية التي تخدم المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين بمبلغ

(١٠٠) مليون دولار أمريكي، تم تخصيصها في مجالات الصحة و التعليم و

المياه.

٤) مشروع طريق الرويشد-الركبان الحدودي:

وافق المقام السامي على تقديم منحة مقدارها (٣٠) مليون دولار،

للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء طريق الرويشد-الركبان الحدودي الذي

يهدف إلى ربط مخيم الركبان بمنطقة الرويشد، مما يساهم في تسهيل مرور

المركبات الخاصة بنقل اللاجئين السوريين إلى الداخل، و تأمين تقديم

المساعدات الإنسانية لهم، إلى جانب تسهيل مرور مركبات و آليات القوات

المسلحة الأردنية بين أبراج المراقبة الحدودية على الحدود السورية العراقية

الأردنية و الحاجة الأمنية لحفظ الأمن و حماية الحدود. بالإضافة إلى خدمة

الحركة المرورية بين منطقة الرويشد و مخيم الحدلات الواقع على الشريط

الحدودي مع سوريا. وتم توقيع الاتفاقية خلال شهر نوفمبر الماضي من

العام ٢٠١٧م. ومن المتوقع أن يتم البدء في تنفيذ أعمال المشروع في

منتصف العام ٢٠١٨م. (نشاط الصندوق السعودي للتنمية في المملكة

الأردنية الهاشمية).

اسم المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض (مليون ريال)	الوضع الحالي
(١) محطة كهرباء الحسين الحرارية	١٣٩٨/٧/٢ هـ	٩٨,٠٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(٢) مياه و مجاري عمان	١٣٩٨/٧/٢ هـ	٥٩,٢٨	اكتمل تنفيذ المشروع
(٣) توسعة كهرباء العقبة (المرحلة الثانية)	١٣٩٨/٧/٢ هـ	٢٦,٢٥	اكتمل تنفيذ المشروع
(٤) مياه العقبة	١٣٩٨/٧/٢ هـ	٤٩,٨٦	اكتمل تنفيذ المشروع
(٥) سكة حديد (الحسا-المنزل)	١٤٠٠/٥/٢٧ هـ	٣٨,٥٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(٦) مياه عمان (قرض إضافي)	١٤٠٢/٢/١٢ هـ	٨٣,٤٢	اكتمل تنفيذ المشروع
(٧) الميناء الصناعي في العقبة	١٤٠٢/٢/١٢ هـ	٦١,٢٥	اكتمل تنفيذ المشروع
(٨) محطة كهرباء العقبة الحرارية	١٤٠٢/٧/١٣ هـ	٨٩,٩٨	اكتمل تنفيذ المشروع
(٩) المدارس الثانوية المهنية	١٤٠٧/٤/١٣ هـ	٦٣,٨٨	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٠) طريق (الزاره-غور حديثة)	١٤٠٧/١/٦ هـ	٢١,٨٩	اكتمل تنفيذ المشروع
(١١) ري الأغوار الجنوبية (فيفا و خنزيره)	١٤٠٧/٧/١٢ هـ	١٢,٧١	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٢) كليات العلوم الطبية	١٤٠٨/٢/١١ هـ	٥٠,٣٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٣) طريق (البيتم جنوب العقبة)	١٤٠٨/١٠/١٤ هـ	٢٥,١٢	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٤) مدينة اربد الصناعية	١٤٠٩/٨/٨ هـ	١٥,١٧	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٥) توسعة مستشفى البشير الحكومي	١٤٢٥/١٠/١٧ هـ	١٠٠,٠٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٦) مستشفى الزرقاء الحكومي	١٤٢٧/١٠/٣٠ هـ	١١٢,٥٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٧) توسعة مستشفى البشير الحكومي (قرض إضافي)	١٤٢٨/١١/٢٥ هـ	٨٢,٥٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٨) توسعة محطة كهرباء السمرات (المرحلة الثانية)	١٤٣١/٤/٢٨ هـ	١٩٣,٠٠	اكتمل تنفيذ المشروع
(١٩) الوحدة البخارية الرابعة لمحطة توليد كهرباء السمرا	١٤٣٧/٢/١٨ هـ	٢٠٠,٠٠	تحت التنفيذ
(٢٠) إعادة إنشاء و تأهيل الطريق الصحراوي	١٤٣٧/٢/١٨ هـ	٣٩٣,٧٥	تحت التنفيذ
قروض وزارة المالية: المجموع		١٧٧٧,٣٦	
(١) توسعة ميناء العقبة	١٣٩٧/١٠/١٩ هـ	٨١,٠٠	اكتمل تنفيذ المشروع
المجموع الكلي للقروض		١٨٥٨,٣٦	

جدول (٣) بيان بالمشاريع التي يساهم الصندوق السعودي للتنمية بتمويله بالمملكة الأردنية الهاشمية (القروض) منح المملكة العربية السعودية للمملكة الأردنية الهاشمية من خلال الصندوق السعودي للتنمية

اسم المشروع	تاريخ توقيع مذكرة التفاهم	مبلغ المنحة (مليون ريال)	الوضع الحالي
أولاً: منحة المملكة العربية السعودية ضمن برنامج دول الخليج لتمويل مشاريع التنمية:			
(١) استكمال و إنشاء و تجهيز المستشفيات الحكومية	١٤٣٤/١/١٣ هـ	٨٤٥,٢ ٥	تحت التنفيذ
(٢) استكمال و إنشاء الأبنية المدرسية و رياض الأطفال في مناطق مختلفة	١٤٣٤/١/١٣ هـ	٤٦٦,٨ ٨	تحت التنفيذ
(٣) تنفيذ و تأهيل شبكات المياه و الصرف الصحي	١٤٣٤/١/١٣ هـ	٥١٦,٣ ٨	اكتمل تنفيذ المشروع
(٤) إنشاء و تأهيل الطرق	١٤٣٤/١/١٣ هـ	٢٠٢,٥	اكتمل تنفيذ المشروع
(٥) تنفيذ وصلة سكة حديد الشيدية	١٤٣٤/٣/٢٦ هـ	٤٥,٥٧	اكتمل تنفيذ المشروع
(٦) تنفيذ البنية التحتية و تطوير الجامعات و كليات المجتمع التقنية	١٤٣٤/٣/٢٦ هـ	٢٧٣,٧ ٥	تحت التنفيذ

تحت التنفيذ	١٤٤	١٤٣٤/٣/٢٦ هـ	٧) استكمال إنشاء البنية التحتية في المناطق الاقتصادية التنموية
تحت التنفيذ	٥٨١,٢	١٤٣٥/٧/١٢ هـ	٨) إعادة إنشاء طريق (الزرقاء- مركز العمري الحدودي)
اكتمل تنفيذ المشروع	٢٠٢,٥	١٤٣٥/٧/١٢ هـ	٩) إنشاء و تأهيل الطرق (المرحلة الثانية)
اكتمل تنفيذ المشروع	٨٦,٢٥	١٤٣٥/٧/١٢ هـ	١٠) إنشاء محطات الضخ و تأهيل شبكة مياه الصرف الصحي في محافظة الزرقاء
اكتمل تنفيذ المشروع	١٩٥	١٤٣٦/٤/١٤ هـ	١١) توسعة مركز الحسين للسرطان
تحت التنفيذ	٢٦٢,٢	١٤٣٦/٤/١٤ هـ	١٢) إنشاء مستشفى الأميرة بسمة
تحت التنفيذ	٢٩,٢٥	١٤٣٦/٤/١٤ هـ	١٣) إعادة تأهيل و توسعة مدينة الحسين الطبية
تحت التنفيذ	٤٥	١٤٣٦/٤/١٤ هـ	١٤) إنشاء مركز العلاج بالأشعة في مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي
تحت التنفيذ	٢٢,٥	١٤٣٦/٤/١٤ هـ	١٥) إنشاء مختبر الغذاء
تحت التنفيذ	١١٢,٥	١٤٣٦/٨/١ هـ	١٦) البنى التحتية للمدن الصناعية
تحت التنفيذ	١٨٧,٥	١٤٣٦/٨/١ هـ	١٧) الألياف الضوئية الوطني
تحت التنفيذ	٢٤٣,٧	١٤٣٧/٢/١٨ هـ	١٨) إعادة إنشاء و تأهيل الطريق الصحراوي
تحت التنفيذ	٢٢٥	١٤٣٨/٢/٢٢ هـ	١٩) التقاطعات المرورية في العاصمة عمان

٤,٦٨٨

مجموع منحة البرنامج

الوضع الحالي	مبلغ المنحة (مليون ريال)	تاريخ توقيع مذكرة التفاهم	اسم المشروع
تحت التنفيذ	٤٥٠,٠٠	/٣/٢٦ ١٤٣٤ هـ	ثانياً: إعادة إنشاء طريق (الزرقاء-مركز العمري الحدودي)
تحت التنفيذ	٣٧٥,٠٠	/٢/١٨ ١٤٣٧ هـ	ثالثاً: منحة المملكة لدعم المشاريع ذات الأولوية للمجتمعات الأردنية المستضيفة لللاجئين السوريين
تحت التنفيذ	١١٢,٥	١٤٣٩/٣/٤ هـ	رابعاً: إنشاء طريق الرويشد-الركبان الحدودي
	٥٦٢٥,٥		مجموع المنح
	١٨٥٨,٣	٦	مجموع القروض
	٧٤٨٣,٨	٦	الإجمالي الكلي

أشار السماح إلى أن المملكة العربية السعودية أنشأت منذ عام ١٩٧٤ الصندوق السعودي للتنمية ، لتحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ وصلت خدماته إلى أكثر من ٥٥ دولة في الأعوام الأربعة الأولى.

(www.ALHAYAT.com).

دولياً، جاءت الصدارة ايضاً سعودية فقد بلغ حجم المساعدات التنموية السعودية التي قدمتها السعودية سواء الانسانية او من خلال القروض والمنح للبلدان النامية وحسب تقرير مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الانسانية حوالي ٥٤ مليار ريال سعودي للعام ٢٠١٤ فقط.

في أحد التصريحات للممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وجه خطابه بالقول السعودية هي أحد أكبر البلدان المانحة للمعونات في العالم من حيث الارقام المطلقة وكنسبة من الدخل القومي الاجمالي. فالسعودية تعددت مساعداتها بين النقدي والعيني وشملت كافة الدول المحتاجة والمتضررة وكان لديها دور حيوي في بناء العديد من المساكن، المدارس والمستشفيات.

لقد بلغ ما قدمته السعودية كمساعدات ما بين السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٦ الى الدول العربية وحدها بعشرات المليارات توزعت بين جميع الدول العربية، على سبيل المثال لا الحصر- اليمن فقد وصل المبلغ الى ٢١١ مليون دولار وتجاوز المبلغ ٤٥٣ مليون دولار لمصر، اما السودان فقد كانت حصتها أكثر من ٣٣٣ مليون دولار وتونس أكثر من ٤١٠ مليون دولار، اما بقية البلدان العربية فكان للسعودية دور كبير في اقامة البنى التحتية وخصوصاً شبكة الطرق الدولية واقامة المدن السكنية اضافة الى الهبات والمنح والقروض الميسرة وودائع في البنوك العربية والاسلامية.

(<https://www.alarabiya.net>)

بحسب مدير عام إدارة العمليات بالصندوق السعودي للتنمية، فإن هذا الصندوق قدّم خلال عام ٢٠١٥ قروضا لـ ٣١ مشروعا في ٢٣ دولة نامية بمبلغ ٤٩٧٧,٦٣ مليون ريال، وبلغت مساعدات الصندوق منذ إنشائه ٤٧ مليار ريال، تركزت في دعم قطاعات البنية التحتية، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والإسكان، في أكثر من ٨٤ دولة. (ابو الفتوح، ٢٠١٤)

في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥ أعلن عن تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار باسم المملكة لدعم البرامج التنموية المختلفة التي تستهدفها منصة الخير الرقمي، وهو مشروع تم تدشينه بالتعاون والتنسيق بين وزارة الخارجية السعودية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض. وتهدف هذه المنصة التي تخضع لإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك إلى جمع التبرعات من الأفراد حول العالم لخدمة المشروعات التنموية دولياً وبما يسهم في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجسّد هذه المبادرة الجديدة الدور المهم الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية، وتوسع نطاق دورها في قيادة جهود التنمية العالمية. بينما يتجه العالم نحو مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتنوع المساعدات السعودية، لتشمل المساعدات الإنمائية والإنسانية، وكذلك الغذائية، أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن المساعدات الغذائية السعودية لبرنامج الأغذية العالمي تجاوزت مليار دولار

أميركي على مدى العقد الماضي. وأعلن البرنامج عن مساهمة إضافية من المملكة العربية السعودية، تتمثل في شحنات غذائية من التمور، بلغت قيمتها ٥١٦ ألف دولار أمريكي، والتي وصلت إلى ميناء وهران الجزائري لدعم المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج للاجئين الصحراويين.

(<https://www.alarabiya.net>)

لم تقتصر جهود المملكة على تقديم مساعدات لدول عربية في محيطها الإقليمي، بل امتدت لتشمل دولاً أخرى تعاني من الصراعات والكوارث الطبيعية في أفريقيا وآسيا، يأتي على رأسها دولة الصومال، حيث نظمت المملكة حكومة وشعباً في مارس ٢٠١٦ حملة لإغاثة شعب 'أرض الصومال' تحت شعار 'البيك شقيقي'، من أجل مواجهة موجات الجفاف التي ضربت مناطق شاسعة منها. وشملت الحملة توزيع المواد الغذائية على النازحين والمتضررين من الجفاف. وأكد 'علي العثمان' سفير المملكة العربية السعودية لدى كينيا والقائم بأعمال سفارة دولة الصومال أن هذا الدعم يأتي أيضاً في سياق الجهود الإنسانية للمملكة وبتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لخدمة المنكوبين في كل مكان. عقب الزلزال المدمر الذي وقع في المحيط الهندي في أواخر عام ٢٠٠٤ وتسبب في توليد موجة تسونامي راح ضحيتها ما يقارب من ٣٠٠ ألف شخص في دول جنوب وشرق آسيا، سارعت المملكة إلى الاستجابة الفورية لتقديم الإغاثة العاجلة والمطلوبة، وتم على الفور تسيير جسر جوي للدول المنكوبة

"إندونيسيا و سيريلانكا و جزر المالديف وتايلاند" دون تفريق بين دولة و أخرى، أن المصاب الجلل هز الإنسانية جمعاء. وقد رافق ذلك الجسر الجوي جولات و زيارات للمسؤولين السعوديين تفقدوا خلالها الأوضاع و وقفوا على تقييم المساعدات المناسبة لكل منطقة، وبلغ إجمالي المساعدات ٣٠ مليون دولار من السعودية (www.ALBILADAILY.comALBILAD٢٠١٥ALADMIN)

وذلك لتحقيق مبدأً للعمل باتجاه الخير، خدمة للإسلام والمسلمين، وأكد تقرير أعدّه فريق من خبراء البنك الدولي المتخصصون بالتنسيق مع صناديق التنمية العربية ولجنة المساعدات الانمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن الدول العربية المانحة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، كانت الأكثر سخاءً على الصعيد العالمي في تقديم المساعدات الانمائية الرسمية طوال العقود الأربعة الماضية.

وتشير إحصاءات صدرت عن الأمم المتحدة إلى أن المملكة تصدرت قائمة الدول المانحة للمساعدات الطوعية لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية في العام ٢٠٠٨م، حيث تجاوزت نسبة عطاءاتها ومساعداتها (٦%) من دخلها القومي، بينما لا تمثل المساعدات الإنسانية التي تقدمها دول عرفت بالمصنعة، والأكثر ثراءً سوى ٥,١% من دخلها القومي. (الطرابلسي، ٢٠١٧)

وتواصل المنظمات العالمية إنصاف الأعمال الإنسانية السعودية التي تُقدم كاستراتيجية ثابتة، لا تلتفت في تقديمها لأي أغراض سياسية، أو اعتبارات أخرى، فمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» العالمية،

وعبر مديرها العام الدكتور جاك ضيوف، نوهت بجهود المملكة في العمل الخيري والإنساني المعني بدعم التنمية والإنتاج الزراعي في كثير من بلدان العالم الفقيرة والنامية، إلى جانب إسهامها الرائد في مكافحة الجوع والفقير على مستوى العالم. (<http://www.sa.undp.org>)

وعلى المستوى الطبي والصحي العالمي أكد الاتحاد الدولي للجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر عبر موقعه على شبكة الإنترنت ، أن المملكة من خلال هيئة الهلال الأحمر السعودي، تعد من أول الداعمين للإتحاد، مستذكراً تبرع هيئة الهلال الأحمر السعودي في العام ٢٠١٢ بمبلغ قيمته مليون دولار لبرنامج الفجوة الرقمية الذي أطلقه الإتحاد، بهدف دعم الإمكانيات التكنولوجية لـ ٢١ جمعية وطنية طبية.

وفيما يتعلق بالدعم الدولي في هذا الجانب، عدّ الاتحاد هيئة الهلال الأحمر السعودي شريكا أساسياً له، حيث أسهمت الهيئة بتحسين حياة الملايين من الناس في جميع أصقاع العالم، بفضل برامج أنشأتها خارج المملكة للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات في مختلف أنحاء العالم، وكانت من أول الذين لبوا النداءات الإنسانية العاجلة في مختلف الدول التي أرهقتها الأزمات والحروب كسوريا، العراق وقطاع غزة. (<http://www.sa.undp.org>)

وشهدت الأزمة التي تعيشها الجمهورية اليمنية الشقيقة في الوقت الحالي وقفة سعودية إنسانية، صنفها العالم نموذجاً للعمل الإنساني، لتكون أحدث مبادرات المملكة الإنسانية وامتداداً لعهودٍ طوال في هذا الصدد. فيما

قدمت الحملة الوطنية السعودية لإغاثة النازحين السوريين واحدة من أسمى المثل في المساعدات الإنسانية للشعوب المتضررة من وطأة الحروب، وشملت تأمين الاحتياجات اللازمة للنازحين السوريين من وسائل تدفئة وحصص غذائية وصحية، وعمليات إيواء وإسكان للنازحين، ودفع الإيجارات. (الطرابلسي، ٢٠١٧)

وتفردت المملكة العربية السعودية على امتداد العقود الأربعة الماضية بالعديد من المساعدات التنموية للدول الأفريقية، غير المستزدة التي بلغت (٣٠) مليار دولار، فيما قدرت القروض التي أعفت منها عدد من الدول (٦) مليارات دولار، في الوقت الذي قدم فيه الصندوق السعودي للتنمية قروضاً إغاثية ميسرة لتمويل (٣٤٥) مشروعاً وبرنامجاً إغاثياً في (٤٤) دولة أفريقية، في القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإسكان والبنية التحتية بمبالغ بلغت (٦) مليارات دولار. ووقعت المملكة سبع اتفاقيات في مجال التنمية مع الجانب الأفريقي بمبلغ تجاوز نصف المليار دولار، بجانب إسهاماتها في تأسيس العديد من المؤسسات التمويلية، لتسجل نفسها أكبر المساهمين في هذا المضمار، بمبلغ مليار دولار، كان من أبرز هذه المؤسسات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق التنمية الأفريقي. (الطرابلسي، ٢٠١٧)

وحظيت برامج ومنظمات الأمم المتحدة، ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين،
بدعمٍ سنوي من المملكة ، وصل حتى عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٩٠) مليار دولار،

استفاد منها (٨٨) دولة في العالم. (<http://www.sa.undp.org>)

كما قدمت المملكة مساعدات عاجلة وملحة لـ (٤٣) دولة من الدول
الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و(٣٤) دولة إسلامية في أفريقيا،
وبلغت المساعدات غير المستردة والقروض الميسرة التي قدمتها لتنفيذ
العديد من البرامج و مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في (٣٥) دولة
إسلامية (٧٧) مليار ريال. (<http://www.sa.undp.org>)

ولا تزال عطاءات المملكة الخيرة متواصلة في مختلف دول العالم،
بتوجيه من الحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان
بن عبد العزيز آل سعود ، لمد يد العون للمحتاجين والمتضررين والفقراء.

اوضح المستشار الاقتصادي فادي بن عبدالله العجاي الذي اشار الى
ان إجمالي التعهدات الجديدة للمملكة بدعم الدول العربية بلغ بنحو ٦٧
مليار ريال (١٧،٨٦ مليار دولار) خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠١١م
وحتى يونيو ٢٠١٢. وتوجه معظم الدعم لسلطة عُمان ومملكة البحرين
بمبلغ ١٨،٨ مليار ريال (٥ مليارات دولار)، وذلك في اطار مجموعة تعهدات
مجلس التعاون الخليجي بقيمة ٢٠ مليار دولار مقسمة بين الكويت وقطر
والسعودية والإمارات. ووضح ان جمهورية مصر- العربية احتلت المرتبة
الثانية بنسبة ٢٢،٣% من إجمالي الدعم السعودي الموجه للدول العربية.

حيث تعهدت المملكة قبل يونيو ٢٠١٢ بدعم مصر- بنحو ١٥ مليار ريال (٣,٩٩ مليارات دولار) من خلال مجموعة تعهدات في مجالات دعم الموازنة، وودائع البنك المركزي، وتمويل المشروعات، والائتمان التجاري. وبلغ ما صرف فعلياً منها نحو ٥,٨ مليارات ريال (١,٥٤ مليار دولار) خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠١١م وحتى يونيو ٢٠١٢م. وقد أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً دعم الاقتصاد المصري بمبلغ ٥ مليارات دولار. (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦)

وجاءت الجمهورية اليمنية في المرتبة الثالثة من حيث حجم نصيبها في الدعم السعودي، حيث تعهدت المملكة بتقديم مساعدات للاقتصاد اليمني بنحو ١٣,٥ مليار ريال في صورة جملة من التعهدات بما في ذلك منحتا الديزل والنفط الخام. والتي تم صرف نحو ١,٣ مليار ريال (٠,٣٥ مليار دولار) من هذا الدعم خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠١١ وحتى يونيو ٢٠١٢م. (الطرابلسي، ٢٠١٧)

وكانت المملكة قد تعهدت بدعم الاقتصاد الأردني بمبلغ ٩,٩ مليارات ريال (٢,٦٥ مليار دولار) خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠١١ وحتى يونيو ٢٠١٢، وذلك في صورة دعم الموازنة بمبلغ ١,٤ مليار دولار والباقي في إطار مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي لدعم المملكة الاردنية بمبلغ ٥ مليارات دولار مقسمة بالتساوي بين الكويت والقطر والسعودية والإمارات.

كما تعهدت المملكة بتقديم ٤,٧ مليارات ريال (١,٢٥ مليار دولار) للمغرب، وذلك في إطار مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي لدعم المملكة المغربية بمبلغ ٥ مليارات دولار مقسمة بالتساوي بين الكويت والقطر والسعودية والإمارات. (الطرابلسي،٢٠١٧)

وقال العجاجي ان تعهدات المملكة لدعم الاقتصاد التونسي- بلغت بنحو ٢,٨ مليار ريال (٧٥٠ مليار دولار)، وذلك من خلال تقديم دعم بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم المشروعات الحيوية، ومبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتمويل الصادرات. أيضا تعهدت المملكة بدعم موازنة الضفة الغربية وغزة بنحو ٣٤٠ مليون دولار، وتقديم قرض للحكومة السودانية بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار لتمويل مشروعات البنية التحتية، وتقديم مساعدة لجيبوتي بمبلغ ٤٠ مليون دولار لدعم الموازنة وقروض تمويل المشروعات التنموية. (عطية ٢٠١٦ www.m.youm7.com).

المطلب الثاني: النشاط الإغاثي للمملكة العربية السعودية

احتلت المملكة العربية السعودية، المركز الأول عالمياً في تقديم المساعدات الإنسانية، منذ الملك المؤسس "عبد العزيز آل سعود"، وانطلاقاً من هذه المكانة، تحتل المساعدات الخارجية والدعم المادي للدول الشقيقة والصديقة مكاناً بارزاً في السياسة الخارجية للمملكة على امتداد تاريخها الحديث. وقدمت المملكة مساعدات إنسانية عبر جهات عدة أبرزها "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" والصندوق السعودي للتنمية" إلى

دول الأشقاء التي تشهد كوارث وحروب مثل اليمن وفلسطين وسوريا والعراق ودول أخرى، وذلك دون النظر لاعتبارات مذهبية أو دينية. وتعد المملكة من الدول الرائدة في مجال الأعمال الإنسانية، وفي تقديم يد العون ومساعدة المحتاجين في معظم دول العالم، إذ أرسى مؤسسها الملك "عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود" - رحمه الله - قواعد العمل الإنساني في المملكة. وكرست المملكة جهوداً متميزة مفعمة بالعطاء والروح الإنسانية التي تقدر وتدرك قيمة الإنسان، وهي الجهود التي لا يزال يذكرها أولئك الذين لمسوها وعاشوها وخففت من آلامهم وداوت جروحهم، في مختلف القارات لاسيما في وطننا العربي والعالم الإسلامي من خلال جهات حكومية ومؤسسات إغاثية. (مركز البحوث، ١٤٣٦هـ)

وكانت البداية في اليمن، تحت مسمى "اليمن.. يد تحرر.. ويد تطعم"، وذلك انطلاقاً من رسالة المملكة الإنسانية كعضو في المجتمع الدولي، فقد كانت سباقة إلى تقديم المساعدات للجمهورية اليمنية منذ عقود في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.. ففي ظل الأزمة التي يتعرض لها الشعب اليمني، حرصت المملكة على أن تكون أول من استجاب لنداء الأمم المتحدة العاجل لإغاثة اليمن، حيث أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بتقديم مبلغ ٢٧٤ مليون دولار من خلال قيام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتقديم الغذاء والدواء والإيواء والاهتمام بالأطفال والأمهات وتأهيل المرافق

الصحية لتشمل جميع محافظات اليمن. كما تقدم المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين والعالقين وتوقيع الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب اليمني والسعي لتقديم أفضل الخدمات الإنسانية لهم، ومن الأمثلة على ذلك، قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بالتعاون مع قوات التحالف العربي، في يناير ٢٠١٦ بعملية نوعية لكسر حصار تعز وسط اليمن، وذلك من خلال إسقاط (١٤٠) طناً من المساعدات الطبية والإغاثية على مواقع مختلفة من المحافظة. (مركز البحوث، ١٤٣٦هـ)

كما قام مركز الملك سلمان بتوزيع ٤٠٠٠ سلة غذائية على مديرية جبل حبشي- التابع لمحافظة تعز وسط اليمن، وذلك من خلال ائتلاف الإغاثة الإنسانية وشركائه من الجمعيات والمؤسسات. كما قدمت لدولة فلسطين اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٥ نحو ١٧ مليون دولار، واستخدمت تلك الأموال لشراء ما يزيد على ١٤ ألف طن من المساعدات الغذائية التي استفاد منها ١٧٠ ألف شخص من المستضعفين، وكان الدعم الإغاثي السعودي ملموساً، وانعكس على الاقتصاد الفلسطيني - وفق ما أكده برنامج الغذاء العالمي - بعد أن قامت اللجنة السعودية بشراء سلع الإغاثة من السوق المحلية الفلسطينية، رغبة في دعم ذلك الاقتصاد. كما قدمت المملكة على مر السنين الماضية دعماً قوياً لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) سلسلة من المساعدات

السخية، عقب الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة عام ٢٠٠٩، وأبدت المملكة روحاً إنسانية نموذجية، من خلال رغبتها الواضحة في التخفيف من الفقر والمعاناة، والصعوبات والمحن في أوساط الفلسطينيين، بسبب الاحتلال والحصار، كما قدمت المملكة مساعدات إنسانية لسوريا، من خلال "الحملة الشعبية لنصرة الأشقاء في سوريا"، والتي انطلقت في ٢٠١٢ وتعد من أوائل الحملات الإغاثية منذ بداية الأزمة السورية، مساعدات لشعب السوري عبر عدد من البرامج، نفذتها لهم في الداخل السوري والأردن، ولبنان، وتركيا، وعدد من دول الجوار. (مركز البحوث، ١٤٣٦هـ)

وبلغت قيمة المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة للأشقاء السوريين نحو ٧٠٠ مليون دولار، وذلك حسب إحصائيات المؤتمر الدولي الثالث للمانحين. كما أصدر الملك عبدالله بن عبد العزيز-رحمه الله- مرسوما ملكيا في ٢٠١٢ بقبول الطلبة السوريين الزائرين للمملكة في مدارس التعليم العام، التي احتضنت ما يزيد على ١٠٠ ألف طالب سوري على مقاعد الدراسة المجانية. ولم تقتصر جهود المملكة على استقبال واستضافة الأشقاء السوريين بعد مأساتهم الإنسانية في بلدهم، بل شملت أيضا دعم ورعاية الملايين من السوريين اللاجئين إلى الدول المجاورة لوطنهم وغيرها من الدول. ٣١٥ طنا مساعدات غذائية للنازحين في العراق وفي يونيو ٢٠١٦، قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتوزيع ٣١٥ طنا من المساعدات التي وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز

بتقديمها إلى الأشقاء في العراق. وأكد الدكتور عبدالله الربيعة-
المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على المركز- أن المساعدات تقدم
للمحتاجين وفق مبادئ العمل الإنساني دون أي تمييز، كما قدمت المملكة
مساعدات إنسانية وغذائية للنازحين في محافظة الأنبار غرب العراق، والذين
فروا من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي. الشعب
السعودي يمد يد العون لشعوب الصومال والهند ولم تقتصر جهود المملكة
على تقديم مساعدات لدول عربية في محيطها الإقليمي، بل امتدت لتشمل
دولا أخرى تعاني من الصراعات والكوارث الطبيعية في أفريقيا وآسيا. (
الطرابلسي، ٢٠١٧)

١٦ آيار/مايو ٢٠٠٦ تبرعت المملكة العربية السعودية بعشرة ملايين
دولار لدعم جهود برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في القرن الأفريقي
حيث قارب المخزون الغذائي لنحو ٦ ملايين شخص على النفاد في ست دول
بسبب مواسم الجفاف الشديد المتعاقبة.

قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حققت
المملكة العربية السعودية المركز الأول عالميا في دعم الدول المتضررة من
الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وفقر وحروب دون التمييز مما
أكسبها سمعة عالمية لشفافية ما تقدمه من دون شروط أو تمييز ديني
وعندما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في الدول الفقيرة
وخصوصا دول أفريقيا أعلن خادم الحرمين الشريفين عن تقديم ٧٠٠ مليون

دولار لدعم الدول الفقيرة بمشاريع إنتاجية تساعدهم في مواجهة الفقر والافتقار الذاتي من خلال استفادة مواطني تلك الدول ماديا وسد حاجتهم بالعمل في هذه المشاريع من خلال برنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة الذي أعلن في حينه عن احتلال المملكة المركز الأول عالميا في دعم الفقراء ومتضرري الكوارث الطبيعية وأشاد بشفافية العمل الإنساني السعودي الذي يخلو من أية اشتراطات مصلحة. (مركز البحوث، ١٤٣٦هـ)

ولم تكف المملكة بما تقدمه من معونات من خلال برنامج الغذاء العالمي بل بادرت وبدون طلب من الحكومات المتضررة في كثير من الأزمات بالوقوف مع المتضررين أينما كانوا وكانت السبابة في العمل الاغاثي وأول الدول الواصلة لمواقع الكوارث وفي جميع أنحاء العالم عربيا وإسلاميا ودوليا شملت دولة الصين التي شهدت زلزال مدمر راح ضحيته عشرات الآلاف وشرذمات فكانت المملكة السعودية سبابة في تقديم المساعدات للمتضررين ومد جسرا-إغاثي وتقديم تبرع مالي تجاوز ١٠٠ مليون دولار مما جعلها أكبر الدول مساعدة للصين باعتراف الصين التي قدمت شكرها على أعلى مستوى لقيادة المملكة والتي غيرت هذه المساعدات من نظرة الصين الدولية القادمة لتصدر دول العالم صناعيا للمملكة حيث حوّلت هذه المساعدات التي قدمتها مملكة الإنسانية بدون هدف تخطط له ولكنها قفزت بالعلاقات الصينية السعودية قفزات عجزت عنها السياسة وأصبح

الشارع الصيني ومليار مواطن يتحدثون عن المملكة ويرفض سائقي
الأجرة أخذ أجرتهم على الزبون عندما يعرفون أنه من مملكة السعودية
بقولهم (أنتم دفعتم ملايين الدولارات لمساعدتنا وتريدوننا نأخذ منكم أجرة
التوصيل!!!) وسلط الإعلام الصيني بجميع قنواته المتلفزة مساعدات المملكة
بعنوان السعودية الصديق وقت الضيق ولم يجعل بعد المسافة بين البلدين
عائقا وانتشرت المخيمات العاجلة التي تحمل شعار المملكة في المدن
المتضررة من الزلزال والتي زحف إليها السكان تاركين مخيمات الهيئات
والدول الإغاثية الأخرى لوجودتها وأعلنت الصين عن موافقتها على إقامة
مكتبة الملك عبدالعزيز في بكين كمرجع للباحثين عن ما يحتاجونه من
معلومات عن المملكة وعن الدين الإسلامي بشكل عام في وقت كانت
ترفض مثل هذا التوغل الثقافي لتستثني المملكة تقديرا لوقفها الصادقة مع
شعبها المتضرر . (الطرابلسي، ٢٠١٧)

وفي اليمن وقفت المملكة مع متضرري فيضانات حضرموت وسيرت
جسرا إغاثيا جويا وجسرا برياً إضافة إلى الدعم المالي لإعادة إعمار المباني
والمدارس والمساجد المتهدمة. جاء ذلك في الوقت الذي تواجدت مملكة
الإنسانية في كوتا بالباكستان لمساعدة متضرري زلزال كوتا وسيرت جسرا
جويا إغاثيا إضافة إلى تقديم العون المالي لإعمار المناطق المنكوبة وفي
المكسيك كان للمملكة حضورا للمساهمة في مساعدة متضرري الفيضانات
ولقد أعلنت الصحف المكسيكية مفاجأتها بتواجد دولة إسلامية لمساعدتهم

ظنًا منهم أن المسلمين لا إنسانية لهم في حين أن الإسلام هو الإنسانية
دين التسامح واستطاعت المملكة بتلك المساعدات تغيير النظرة تجاه
الإسلام وهذا أكبر مكسب من تلك المساعدات للتعريف بالإسلام ونبيل
رسالته السامية. (<https://aawsat.com>)

وتقديرًا من الشعب البرازيلي لمملكة الإنسانية على مساعدتها
لمتضرري الفيضانات في البرازيل أرسلت وفدا من أبناء المستفيدين من
المساعدات السعودية إلى المملكة لمقابلة خادم الحرمين الشريفين وتقديم
الشكر له باسم أسرهم وحكومتهم وشعبهم وفي سيرلانكا أقيمت مدينة
الملك عبدالله لاحتضان متضرري تسو نامي وبجميع مرافقها الخدمية كما
هو الحال في اندونيسيا التي تحولت بانداتشيه أكثر المناطق تضررا من تسو
نامي في اندونيسيا إلى ما يشبه مدينة سعودية فهناك تنتشر- مئات المساكن
التي تحمل شعار المملكة والعديد من المدارس لتحفيظ القرآن الكريم
لليتامى ومباني لسكن رجال الحسبة ومنسوبي جامعة بانداتشيه إضافة لحفر
الآبار الارتوازية وتسوير المقابر وإعادة تعمير المساجد وتأثيرها ومثل ما
تتواجد مملكة الإنسانية في أقاصي الدنيا تواجدت في لبنان وفلسطين أثناء
الغزو الإسرائيلي على لبنان وعلى غزة وسيرت جسورا جوية وبرية لنقل
المساعدات الإغاثية والغذائية ولم تغفل مملكة الإنسانية عن متضرري
الجليد في جمهورية طاجيكستان بوسط آسيا وكانت الدولة الإسلامية
الوحيدة التي تواجدت هناك ولعدة أشهر وتسيير جسر إغاثي وعون مالي-

وفي موريتانيا ومالي وليبيريا والسنغال وغينيا وغانا وسيراليون
والسودان والنيجر وإيران حطت المساعدات السعودية لمساعدة متضرري
الفقر والزلازل رافضة أي تمييز ديني أو مذهبي أو سياسي فهناك دول
ساعدتها مملكة الإنسانية رغم عدم وجود تمثيل سياسي بين البلدين أو
وجود خلاف سياسي. (<https://aawsat.com>)

فعندما تحل الكوارث الطبيعية في أي دولة تسارع المملكة لنجدة
المتضررين بدون النظر في مواقف حكومات تلك الشعوب للمملكة سواء
سلباً أو إيجاباً فما تسعى له مملكة الإنسانية نجدة المتضررين ولا غير ذلك
وهذه الشفافية أكسبتها احترام دول العالم والهيئات الدولية الإغاثية لتعكس
تلك الشفافية وصدق النوايا نهج خادم الحرمين الشريفين الإنساني.

وعندما يتحدث المتضررين بجميع فئاتهم وينقلون مشاعرهم تجاه
المملكة تفيض العيون دموعاً لأن المستفيد يتحدث بصدق وبتلقائية وهو
يبكي ويرفع يديه للسماء داعياً الله أن يمد في عمر ملك المملكة الإنسانية وأن
يحمي الله المملكة من كل شر تلك الكلمات المؤثرة عايشتها (الرياض) في
اغلب الدول المتضررة وشاهدت مدى محبة تلك الشعوب لمملكة الإنسانية
وملكها وحكومتها وشعبها الذي سجل أسمى معاني الإنسانية في عالم
أصبحت المصالح السامة السائدة بين الدول. وبهذا تكون المملكة وصلت
لجميع متضرري الكوارث الطبيعية وفي اغلب دول العالم وأصبح اسم
المملكة مزروعاً في قلوب الملايين من المتضررين الذين يدينون للمملكة

بالشيء الكثير بعد أن تخلت عنهم كثير من الدول الغنية فكانت مملكة الإنسانية عون الفقير و سنده أينما كان وعند وقوع أي كارثة أصبحت العين تتوجه للمملكة لمعرفة إنهم المنجد الوحيد لهم والسباقة لنجدتهم في محنتهم ولمعرفتهم إن مملكة الإنسانية ستسبق الجميع للوصول إليهم بدافع إنساني يتمثل وفق ما جاء به الإسلام دين التسامي ودين التسامح و دين الألفة و دين نصره الضعيف بدون الالتفات لديانته أو مذهبه وهذا ما يميز المساعدات السعودية لصدق هدفها النبيل و ابتغاء ذلك لوجه الله تعالى.(الطرابلسي،٢٠١٧)

أكد الدكتور عبدالله الربيعة المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أن حجم المساعدات التي قدمتها المملكة سواء الإنسانية أو من خلال القروض والمنح للبلدان النامية، بلغ في عام ٢٠١٤ (٥٤) مليار ريال سعودي بنسبة ١,٩% من الدخل القومي الإجمالي للمملكة، محتلة بذلك المركز الأول، مشيراً إلى أن المساعدات الإنسانية لم تقتصر على المخصصات الرسمية وإنما شملت المبادرات الإنسانية وحملات الإغاثة الشعبية بدعوة رسمية. وأشار الربيعة خلال تدشينه حفل إطلاق تقرير المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها المملكة خلال ١٠ سنوات ما بين عام ٢٠٠٥-٢٠١٤ مساء يوم الأحد، إلى التحديات التي واجهها مركز الملك سلمان، خاصة ما واجهه المركز خلال عملياته الإغاثية داخل مدن ومحافظات اليمن، قائلاً "واجه المركز تحدياً كبيراً لإيصال المعونات إلى

المحتاجين بالداخل بداية بوجود الحصار، والنهب، والتهديد بالسلاح".
وأوضح أن مركز الملك سلمان استعان بمؤسسات المجتمع المدني الموثوق بها
داخل اليمن، وكذلك عبر إسقاط المعونات جوا لإيصال المعونات للمحتاجين،
لافتا إلى نجاح المركز في تشغيل ٤ مستشفيات بعد عملية نقل المركز
لأسطوانات الأكسجين بطرق بدائية عن طريق الدواب للمرور عبر الجبال
بهدف كسر الحصار المفروض على مدينة تعز من قبل ميليشيات الحوثي
وأنصار المخلوع صالح. المساعدات للجميع من جانبه، فند المهندس عبدالله
الشعبي مندوب الصندوق السعودي للتنمية في تصريح لـ "العربية. نت"
كافة المزاعم والاتهامات التي طالت السعودية بشأن اقتصار مساعداتها
الإنسانية والإغاثية على الدول الإسلامية قائلا: "مساعدات المملكة الإنسانية
غير موجهة وشملت كافة الدول المحتاجة والمتضررة خلافا لما حاول البعض
ترويجه بتحديد المساعدات للدول العربية، وهو توجه المملكة منذ إنشاء
الصندوق في ١٩٧٥ وليس بالأمر الجديد." (هدى الصالح ٢٠١٦
www.ALARABIYA.net)

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بشأن مساعدة الصندوق على إقامة
المشاريع بالعراق، أفاد الشعبي بأنه وقبيل اندلاع الحرب بالعراق تم طرح
عدد من المشاريع بطلب من الحكومة العراقية، أرسل على ضوء ذلك بعثة
لتقييم المشاريع إلا أنه وبحسب المهندس الشعبي توقفت أعمال البعثة
جراء عدم الاستقرار الأمني بالعراق قائلا "ليس لدينا اليوم أية طلبات من

الحكومة العراقية لإقامة مشاريع". من ناحيته، أشاد آشوك نيغام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنسق للأمم المتحدة في كلمته بالتزام السعودية بمساعدة المحتاجين في الداخل والخارج على حد سواء، معتبرا الزكاة والصدقة المحرك الدافع وراء المعونات الإنمائية والمساعدات الإنسانية للسعودية دون أي اعتبار لعرق أو دين. وأفاد نيغام أن السعودية أحد أكبر البلدان المانحين للمعونات في العالم من حيث الأرقام المطلقة وكنسبة من الدخل القومي الاجمالي، مشيرا إلى الزيادة الكبيرة في حجم وتغطية مساعداتها

حيث ارتفع إجمالي المساعدات في عام ٢٠١٤ بنسبة ٢٣٠% مقارنة بالنسب السابقة، فبعد أن كانت ٤,٣ مليار دولار، باتت تقدر اليوم بـ ١٤,٥ مليار دولار. ٨٠ دولة استفادت من المساعدات الإنمائية من جهته أوضح فيصل عبدالعزيز هاشم في كلمة لوزارة الخارجية أن المساعدات الإنمائية المقدمة في العام ٢٠١٤ فقط بلغت ٥٤ مليار ريال، استفادت منها أكثر من ٨٠ دولة أي ما نسبته ١,٩ بالمائة من الدخل القومي الإجمالي للمملكة وضعتها بالمرتبة الأولى عالميا في تقديم المساعدات. ووفقا للتقرير الشامل الذي أعده كل من وزارة الخارجية السعودية ووزارة المالية والصندوق السعودي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة بلغت المساعدات الإنسانية الخارجية للمملكة خلال عقدين أكثر من ٦٥ مليار، متخطية نسبة المساعدات الإنمائية الإجمالية للدخل القومي عالميا.

حيث بلغ إجمالي حجم المساعدات الإنسانية السعودية ٥٤ مليار ريال (١٤,٥ مليار دولار أمريكي) وهو ما يمثل ١,٩ بالمائة من الدخل القومي الاجمالي للمملكة مستجيبة لاحتياجات ٨٣ دولة بحيادية بغض النظر عن الانتماء الديني أو الأصل العرقي حتى شملت النيبال في ٢٠١٥ وهايتي ٢٠١٠. وبحسب تقرير المساعدات الإنمائية الرسمية صنفَت السعودية من حيث الجهود الإنسانية كسابع أكبر مانح انساني في العالم لعام ٢٠١٤، بتقديم مساعداتها الإنسانية عبر شراكة مع منظمة الأمم المتحدة. واحتلت المملكة المركز الرابع في مجموعة البلدان المانحة مباشرة بعد أميركا وبريطانيا وألمانيا، وكنسبة من الدخل القومي الإجمالي احتلت المملكة عام ٢٠١٤ المركز الأول من بين الدول، متخطية بدرجة كبيرة على النسبة المستهدفة والمحددة من قبل الأمم المتحدة المقدرة بـ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الاجمالي. وبحسب ما جاء في التقرير الشامل للمساعدات الإنسانية السعودية بلغ حجم ما قدمته وزارة المالية للبنان من مساعدات خلال ١٠ أعوام ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار أمريكي والعراق أكثر من ٤٥٠ مليون دولار، بينما بلغت في اليمن ما يقارب ٣٥٠ مليون دولار، وسوريا بحدود ٣٠٠ مليون دولار. والدعم سواء كان من الدولة أو رجال الأعمال أو المواطنين سيتم التنسيق بشأنه مع الجهات المعنية. قروض الصندوق السعودي هذا وبلغت اتفاقيات قروض الصندوق السعودي للتنمية المبرمة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٤ للبنان ٤٨

مليون دولار واليمن ٢١١ مليون دولار ومصر ٤٥٣ مليون دولار
والسودان ٣٣٣ مليون دولار وتونس ٤١٠ ملايين دولار. يشار إلى أن
الصندوق السعودي للتنمية تولى تقديم ما يقدر بـ ١٢ بالمائة من المعونات
السعودية الكلية على هيئة قروض بمتوسط سعر فائدة تتراوح ما بين ١ و ٢
بالمائة بفترة سداد تصل إلى ٥٠ سنة وفترة سماح ١٠ سنوات. وتتراوح نسبة
قروض الصندوق السعودي ما بين ٣٥ الى ٥٩ بالمائة بأعلى نسبة منح على
مستوى العالم من بين مقدمي القروض الائتمانية مقارنة بالمؤسسة الدولية
للتنمية التابعة للبنك الدولي. وتقدم السعودية مساعداتها في شكل
مساعدات إنسانية وإمائية ومنح تصل الى ٧٨ بالمائة من إجمالي المساعدات
الإمائية الرسمية السعودية مسجلة زيادة بالغة في العام ٢٠١٤ نظرا
للأوضاع الإقليمية والعالمية. ([https// www.alarabiya.net](https://www.alarabiya.net))

أكد المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء
السوريين الدكتور بدر بن عبدالرحمن السمحان أن المملكة العربية
السعودية سطرت خلال مسيرتها الإنسانية أمودجًا مهنيًا يقتدى به في العمل
الإنساني لخدمة الشعوب المتضررة من خلال العديد من البرامج الاغاثية التي
غطت جميع مناحي الحياة لهم . وقال في تصريح له اليوم بمناسبة اليوم
العالمي للعمل الإنساني إن المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس
الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - مستمرة ولله الحمد بالوقوف الى
جانب الشعوب المتضررة وتلمس احتياجاتهم وتعمل على تلبيتها بكل صدر

رحب امتثالاً لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ، حيث واصل على العهد رجل الإغاثة الأول الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الذي لا يألوا جهداً في دعم العمل الإنساني لمملكة الإنسانية والحث على بذل الجهود في الوقوف إلى جانب المحتاجين في مختلف بقاع الأرض وتقديم الدعم لهم في كل المحاور الحياتية ضارباً في ذلك أروع الأمثلة في العمل الإنساني المجرد من أي شوائب سياسية او مذهبية او عرقية. (www.ALMOWATEN.NET)

جعلت المملكة في مقدمة الدول المانحة والداعمة للأعمال الإنسانية . وأشار السمحان إلى أن المملكة العربية السعودية قدمت أكثر من ١١٠ مليارات دولار مساعدات للدول المتضررة والمحتاجة خلال أربعة عقود حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عالمياً في تقديم المساعدات الإنسانية التي استفاد منها شعوب ما لا يقل عن ١٠٠ دولة مما يعني شمولية هذه المساعدات للمحتاجين والمتضررين كافة دون التمييز او التصنيف مهما كان نوعه، موضحاً ان المملكة تقدم ما مجموعه ١,٩ % من إجمالي الدخل القومي لها كمساعدات إنسانية متجاوزة الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدات الرسمية للتنمية المحدد بـ ٠,٧% الذي يزيد عن الضعف ، مؤكداً استمرار المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدات الإنسانية بالرغم من الركود الاقتصادي الذي يمر به العالم حالياً والتي تتجلى بما تقدمه المملكة في القضايا المعاصرة في سوريا وفلسطين والعراق والباكستان وأفغانستان والصومال وجنوب شرق اسيا عبر اللجان والحملات

الإغاثية التي تجاوزت ٣,٦ مليار ريال يتم تنفيذ البرامج الإغاثية والإنسانية من خلالها بوتيرة متصاعدة حتى يومنا هذا. وشدد في الوقت نفسه على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على الدعم المتواصل لهذه الاعمال الإنسانية ، سائلاً الله العلي القدير ان يحفظ مملكة الإنسانية من كل سوء وولادة امرها وشعبها الكريم www.ALHAYAT.com.

وبين المشرف العام على المركز أنه «في ١٩٩٩ قدمت المملكة مساعدات إلى كوسوفو، وفي ٢٠٠٤ قدمت المملكة مساعدات إلى ضحايا تسونامي، وفي ٢٠٠٧ تم تقديم مساعدات إلى بنغلاديش، وساعدت المملكة في ٢٠٠٨ ضحايا الزلزال في الصين، إضافة إلى تقديم ٥٠٠ مليون دولار للعراق، والتبرع لبرنامج الأغذية العالمي بـ ٥٠٠ مليون دولار». كما استعرض الأعمال الإغاثية والإنسانية التي قدمها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن وجيبوتي وطاجيكستان وموريتانيا، مبيناً أن «ملايين اليمنيين استفادوا من البرامج التي قدمها المركز داخل اليمن وخارجه، ومنها بناء ٣٠٠ وحدة سكنية للاجئين اليمنيين في جيبوتي، وإنشاء عيادتين حديثتين في مخيم أبخ. (www.ALLOWATEN.NET)

إضافة إلى أن اليمنيين استفادوا من الخدمات المقدمة في مستشفيات ومدارس المملكة، كما سمحت السعودية لهم بالعمل داخل أراضيها». إلى ذلك، أكد مستشار وزير الداخلية رئيس اللجان والحملات الإغاثية السعودية الدكتور ساعد الحارثي أن «الحقائق والإحصاءات تكشف أنه لم تحصل كارثة

طبيعية أو بفعل الحروب إلا وكانت المملكة حاضرة تقف مع المتضررين بقيادتها وشعبها، استجابة للحالة الإنسانية التي تواجهها». واعتبر في كلمة له في ندوة بعنوان «جهود المملكة العربية السعودية لرفع المعاناة عن الشعب السوري» في مقر الأمم المتحدة في جنيف أمس (الجمعة) أن «اللجان والحملات الإغاثية السعودية التي يشرف عليها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، خير مثال على تلك الاستجابة السريعة». وقال: «قدمت تلك اللجان منذ تأسيسها وحتى تاريخه في كل من سورية وفلسطين ولبنان والعراق وباكستان وأفغانستان ودول شرق آسيا والصومال أكثر من ٣ بلايين و٨٣٣ مليوناً و٢٤٣ ألفاً و١٦٢ ريالاً، شملت برامج إغاثية وإيوائية وغذائية وطبية وتعليمية واجتماعية وتنموية، إضافة إلى ما تقدّمه المملكة من مساعدات مباشرة للحكومات والهيئات الرسمية في الدول المتضررة». ولفت - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى أن «هذا العطاء تواصل مع بداية الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري، فكانت المملكة من أوائل الدول التي سارعت في الوقوف مع الشعب السوري والتخفيف من معاناته بالوسائل الإنسانية والإغاثية كافة على المستوى الرسمي والشعبي، وقدمت المملكة تسهيلات كبيرة للسوريين منها تسهيل إجراءات الإقامة والتنقلات، والسماح للذين يعيشون على أرض المملكة باستقدام عوائلهم وأقاربهم من سورية للعيش

معهم من دون قيد أو شرط، وقبول ٣٤٣ ألفاً و١٥٠ طالباً وطالبة من السوريين في مدارس التعليم العام والتعليم الجامعي مجاناً، والسماح للذين لم يكملوا دراستهم في إكمال الدراسة، وتقديم خدمات العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية كافة، ومنحهم تصاريح لمزاولة العمل في مناطق المملكة كافة». (www.ALMOWATEN.NET)

وأضاف أن «المملكة أدركت منذ وقت مبكر أهمية وضرورة العمل الإغاثي والإنساني وأخلاقياته انطلاقاً من منهجها القائم على كتاب الله وسنة رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلّم، وما حث عليه دين الإسلام والسلام والتسامي والتسامح، دين الألفة والتكاتف، دين نصره الضعيف والمحتاج»، مشيراً إلى أن «المملكة بذلت وتبذل جهوداً مميزة على أساس من الإدراك والتقدير لقيمة الإنسان أياً كان لونه ودينه وعرقه وجنسيته، وهي الجهود التي حققت الكثير من الأهداف في التخفيف من معاناة وآلام المنكوبين والمتضررين في مختلف بقاع العالم، وما زالت تواصل مسيرة العطاء الإنساني بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على اللجان والحملات الإغاثية السعودية الأمير محمد بن نايف، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان.

(<https://www.alarabiya.net>)

وسخرت المملكة الكثير من إمكاناتها، ووظفتها منذ (٦٣) عاماً، لتكون عطاءً وغوثاً، وتبنته ديدناً لها، منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله -، وقدمتها عبر حملات إغاثة، طالما بذلت لمؤازرة الشعوب التي أرهقتها المحن والشدائد والملمات، وبالتحديد منذ عام ١٣٧٠هـ حينما أمر المؤسس - رحمه الله -، بتقديم مساعدات عاجلة لإقليم البنجاب في باكستان، أثناء تعرضه لفيضانات مدمرة، ومساعدات أخرى للاجئين الفلسطينيين في القطاع والضفة بعد النكبة.

وتواصلت الحملات الإغاثية السعودية منذ ذلك الوقت دون توقف، وأصبحت الطابع الأصيل والرسالة الإنسانية الراقية للمملكة ملكاً وحكومة وشعباً، وتنوعت وفقاً لحالات الكوارث التي ألمت بالدول المنكوبة منها المساعدات المؤقتة والتي ارتبطت بالضروف الطارئة مثل حالات اليمن وسوريا والجزائر ومصر، أثناء تعرض تلك الدول للحروب أو الكوارث الطبيعية، والمساعدات التي قدمتها للمتضررين من الجفاف أو الفيضانات التي اجتاحت دولاً أخرى، مثل بنجلاديش وإندونيسيا والصومال والسودان، الذي خص الأشقاء فيه بجسر- جوي سعودي بلغ مائة وثمانين طائرة تحمل الغذاء والدواء والكادر البشري المدرب لتقديم ذلك، إضافة إلى أنواع أخرى من المساعدات اشتملت على القروض التنموية وتنمية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية.

ووفقاً للتقارير التي صدرت في هذا الشأن عن هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية فإن المملكة تغطي في مجال المساعدات الإنسانية أكثر من (٧٠%) من دول العالم، وقدمت خلال السنوات القليلة الماضية (١٣٦) بليون دولار مساعدات للدول النامية، و(٣،٥٨٦) مليون ريال، إعانات لمكافحة الجفاف، ومساعدات درء الكوارث، و(٢،٩٨٠) مليون ريال، لتعزيز التكافل الاجتماعي بين المسلمين، و(٦١٨) مليون ريال، لسبع دول أفريقية أصابها الكوارث، و (٨٥٠) مليون ريال لدول إسلامية آسيوية.
(<http://www.egatha.org>)

ولعل تخصيص المملكة لمبلغ ٢٧٤ مليون دولار، لأعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن، بعد أن أمر بها - أيده الله - مؤخراً، تأكيداً على تواصل الجهود السعودية في العمل الإنساني الدولي، وقبله العمل الإنساني الذي حمل شعار «الحملة الوطنية لإغاثة الشعب السوري الشقيق» الذي يعد واحداً من أهم المبادرات الإغاثية للمملكة، التي بلغت حتى مطلع شهر رجب الحالي ٧٠٦ ملايين ريال، ولا تزال مستمرة، عبر أكثر من (١٤١) برنامجاً إغاثياً ومشروعاً للنازحين السوريين، داخل سوريا، وفي مواقع تجمعاتهم، في كل من الأردن ولبنان وتركيا. (<http://www.egatha.org>)

واليوم تتوج المملكة العربية السعودية عملها الخيري والإنساني الذي داومت على تقديمه لجميع الدول المحتاجة باختلاف ظروف احتياجها، بمركز الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود للإغاثة والأعمال الإنسانية في العاصمة الرياض، الذي سيدفع بعمل المملكة الإنساني العالمي لمزيد من العطاء

والبذل، وفق أسلوبٍ تنظيمي يضمن دقة وصول المساعدات لمستحقيها وبصورةٍ عاجلة بدءاً بالجمهورية اليمنية الشقيقة، لاسيما وهو ما دأبت على فعله حكومة المملكة الرشيدة طوال تاريخها الإنساني والإغاثي، بتكفلها بالمصاريف الإدارية وأجور النقل، بالتنسيق مع الحكومات المستفيدة من الدعم، بجانب توليها أجور النقل في الداخل واستئجار المستودعات في البلدان المستهدفة من العملية الإغاثية والإنسانية، لتصل المبالغ المعلن عنها كاملة للمتضررين، بدقة وسرعة وشفافية ووضوح. صحيفة البلاد - جدة - طريق المدينة ٢٠١٨ جميع الحقوق محفوظة، جريدة البلاد السعودية جميع التعليقات والردود المطروحة لا تعبر عن رأي (الصحيفة) بل تعبر عن رأي كاتبها ٢٠١٣، وسجلت المساعدات الخارجية للمملكة أعلى مستوى لها في تاريخها عند ٢٠،٤ مليار ريال مركز الرياض للمعلومات والدارسات الاستثمارية عام ٢٠١١ لتبلغ نحو ١٨٧،٣ مليار ريال خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ٢٠١١. حيث قدمت المملكة نحو ١٦٣،٥ مليار ريال في صورة مساعدات وقروض، ونحو ١٢،٤ مليار ريال مساهمات في الجمعيات والمنظمات، و١١،٤ مليار ريال نصيبها في العون المتعدد الأطراف. (www.TRAIDN.net)

تنبوالمملكة مكانة متميزة في تقديم العون والدعم والمساندة الإنسانية للدول الشقيقة والصديقة ومساعدة حكوماتها على توفير النماء لشعبها ومواجهة ما تتعرض له من أضرار وكوارث.

وتظهر إحصاءات رسمية من الصندوق السعودي للتنمية أن قيمة المساعدات الخارجية للدول النامية خلال ربع قرن (الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠) بلغت ٥٨٢ مليار ريال وشكلت نسبة ٤ % تقريباً من المتوسط السنوي الإجمالي للناتج الوطني وهي النسبة الأعلى بين جميع دول العالم.. ولم تقف المساعدات السعودية عند وقوع الكوارث بل تعدت ذلك إلى إعادة إعمار وبناء المدن والمناطق المتضررة بكامل مرافقها والعمل على إزالة آثار تلك الكوارث.

وتشير إحصاءات أخرى إلى أن المملكة تصدر جميع دول العالم في نسبة ما تقدمه من مساعدات بالنظر إلى إجمالي دخلها الوطني. ففيما قررت الأمم المتحدة أن تقدم الدول المانحة نسبة (٧,٠%) من إجمالي دخلها الوطني كمساعدات للدول النامية والفقيرة، نجد أن ما قدمته المملكة من مساعدات إغاثية بلغ نحو (٢٤٥ مليار ريال) في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣م، ومثلها خلال العشرين عاماً الماضية أي ما يعادل نسبة (٥,٥%) من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج الوطني في تلك الفترة.

وتؤكد الإحصاءات أن المملكة تجاوزت هذه النسبة إلى أكثر من (٦%) من دخلها القومي، بينما لا تمثل المساعدات الإنسانية سوى ٥,١% في المائة من الدخل القومي لدولة في ثراء الولايات المتحدة.

وتشير خطة التنمية الرابعة إلى أن المملكة قدمت ١٣٦ بليون ريال في الفترة من ١٣٩٠هـ إلى ١٤٠٥هـ كمساعدات للدول النامية، وبلغت جملة

إعاناتها لمكافحة الجفاف ومساعدات درء الكوارث أكثر من ٣٥٨٦ مليون ريال.. استفاد منها مواطنو أكثر من ٣٢ دولة في العالم، وبلغت المساعدات التي قدمتها لتعزيز التكافل الاجتماعي بين المسلمين منذ عام ١٣٩٢هـ - نحو ٢٩٨٠ مليوناً لأكثر من ٤٠ دولة عربية وإسلامية. وعلى مستوى الكوارث العاجلة فإن المملكة كانت ومازالت سباقة إلى الإسهام في التخفيف عن المصابين بالزلازل والفيضانات والسيول، ففي قارة أفريقيا قدمت ٦١٨ مليون ريال مساعدة لسبع دول أصابها الكوارث، كما ساندت في قارة آسيا دولاً إسلامية وقدمت لها نحو ٨٥٠ مليون ريال، وبلغ ما قدمته من مساعدات غير مستردة وقروض ميسرة نحو ٧٧ ألف مليون ريال، خصصت لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ٣٥ دولة إسلامية (<http://www.egatha.org>)

إغاثة الشعب اليمني ولم تمض ٢٤ ساعة على نداء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والموجه للمجتمع الدولي لتوفير ٢٧٤ مليون دولار لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، حتى جاءت استجابة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز سريعة للنداء الأممي ليصدر أمره يوم الجمعة ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ - ١٧ / ٤ / ٢٠١٥م، بتقديم المبلغ (٢٧٤ مليون دولار) لأعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن من خلال الأمم المتحدة مع تأكيد المملكة وقوفها التام إلى جانب الشعب اليمني الشقيق. وجاءت هذه اللفتة الإنسانية استمراراً للدعم السعودي لليمن، حيث

تجاوزت مساعدات المملكة لهذا البلد الشقيق في الخمسة أعوام الماضية الثلاثة مليارات دولار أمريكي. وتذكر أن المملكة أعلنت في اجتماع الرياض (مايو وسبتمبر ٢٠١٢م)، عن تقديم تعهدات جديدة بلغت إجماليها ٣,٢٥ مليارات دولار أمريكي، منها مليار دولار كوديعة في البنك المركزي اليمني لدعم استقرار العملة اليمنية، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ مليار وسبعمائة وخمسين مليون دولار لتمويل مشروعات إنمائية واقتصادية وصحية وأكاديمية، ومساعدات إنسانية، بالإضافة لخمسمائة مليون دولار أمريكي لتمويل وضمان صادرات سعودية، كما أسهم الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي لدعم قطاع الكهرباء، وحزمة من المعونات لتمويل مشروعات تنموية، وتجاوزت نسبة ما خصصته المملكة ٩٣% من إجمالي ما تعهدت به تجاه اليمن. (أحمد المفوز ٢٠١١ www.ALZIRAH.com).

قفز الدور السعودي خلال الثلاثين سنة قفزات ملحوظة ليس فقط على صعيد العمل الإغاثي والمساعدات الإنسانية بل أيضاً على سبيل المساعدات الإقليمية والدولية حتى أضحت المملكة تتبوأ مركزاً متقدماً في المجتمع الدولي في مجال منح المساعدات الخارجية وذلك وفق أحدث بيانات صادرة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني التي تشير إلى أن المملكة العربية السعودية تعد الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج القومي الوطني ففي حين أوصت الأمم

المتحدة الدول المانحة للمساعدات بألا تقل نسبة ما تقدمه من مساعدات عن ٠,٧% من دخلها الوطني فإن المملكة العربية السعودية قدمت خلال (٢٧) سنة (١٩٧٣-٢٠٠٠م) نحو ٢٨٣ مليار ريال سعودي أي ما نسبته ٤% من المتوسط السنوي الإجمالي للنتائج القومي في تلك الفترة وقد استفادت من هذه المساعدات (٧٣) دولة منها: (٤١) دولة في إفريقيا و(٢٣) دولة في آسيا، و(٩) دول نامية أخرى. (<http://www.egatha.org>)

أما من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي الناتج القومي فقد جاءت المملكة العربية السعودية الأولى في العالم أجمع والمركز الثاني من حيث القيمة المطلقة للدعم المادي المقدم وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما أن المملكة تحتل المركز الأول في منح المساعدات الدولية ضمن مجموعة دول أوبك. وذكر تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن السعودية تصدرت قائمة الدول المانحة للمساعدات الطوعية لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية في العام ٢٠٠٨م. وأوضح أن السعودية تبرعت بليون دولار لصندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي، علاوة على إسهامها في موازنات ١٨ مؤسسة تمويل دولي. وأسهمت السعودية بمبلغ بليون دولار في صندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي إضافة إلى إسهامها في رؤوس أموال ١٨ مؤسسة وهيئة مالية دولية، وتجاوز ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات غير مستردة وقروض

ميسرة خلال العقود الثلاثة الماضية ١٠٠ بليون دولار، استفادت منها

٩٥ دولة نامية. (<http://www.egatha.org>)

أما في مجال الإعفاء من الديون فقد سبق للمملكة أن تنازلت عن ما يزيد على ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة، كما أسهمت بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولي. تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات إلى إجمالي الناتج القومي، ففي حين تبلغ النسبة التي قررتها الأمم المتحدة للدول النامية المانحة للمساعدات بأن لا تقل ما تقدمه لهذا الغرض عن سبعة من العشرة من المائة (٧,٠%) من إجمالي دخلها الوطني، فإن إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية للدول النامية من مساعدات إئتمانية ميسرة من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والدولية بلغ حوالي (٢٤٥) مليار ريال في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣م أي ما نسبته (٥,٥%) من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج القومي في تلك الفترة. وقد استفادت من مساعدات المملكة (٧٠) دولة في مختلف القارات منها (٣٨) دولة إفريقية، (٢٢) دولة آسيوية و (١٠) دول نامية أخرى. وإن الصندوق السعودي للتنمية هو الجهاز الرئيس للمساعدات السعودية الإئتمانية للدول النامية حيث قدم الصندوق قروضا إئتمانية منذ عام ١٩٧٥م وحتى عام ١٩٩٢م لتمويل (٢٧٣) مشروعا في (٦٠) دولة. وبالرجوع إلى ما نشر في تقارير دورية عن المساعدات السعودية مثل تقارير

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي فإن التقرير الصادر من منظمة (OECD) في عام ١٩٨٨ م بعنوان (التعاون الإنمائي) يشير إلى أن المملكة العربية السعودية احتلت المركز الثاني في العالم من حيث قيمة الحجم المطلق للمساعدات (أي قيمة المساعدات الإجمالية) خلال معظم سنوات الفترة من (٧٣-١٩٨٧ م) واحتلت المركز الرابع من بين الدول المانحة خلال السنوات (٨٢-١٩٨٦ م) أما ضمن مجموعة الأوبك، فقد احتلت المملكة العربية السعودية من حيث الرقم الإجمالي المركز الأول حيث مثلت المساعدات المقدمة من دول الأوبك، وفي عام ١٩٨٨ م بلغت هذه النسبة حسب تقرير المنظمة المذكورة لعام ١٩٨٩ م نحو (٨٩ %) من المساعدات المقدمة من دول الأوبك. أما من حيث نسبة ما تقدمه المملكة العربية السعودية إلى الناتج القومي الإجمالي فقد أشارت تقارير منظمة (OECD) بأنها تحتل المركز الأول بين العالم، وقد بلغت نسبة ما قدمته المملكة من مساعدات رسمية خلال الفترة (٧٣-١٩٨١ م) نحو (٧,٧ %) من إجمالي الناتج القومي الإجمالي. أما متوسط ما قدم خلال الفترة (٨١-١٩٨٩ م) فيمثل حوالي (٣,٢ %) من الناتج القومي الإجمالي، وتمثل هذه النسبة التي بلغت في عام ١٩٨٨ م (٧,٢ %) أكثر من سبعة أضعاف متوسطاتها لدى الدول الصناعية الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) لعام ١٩٨٨ م البالغ (٣٦ %). كما تناول تقرير المنظمة المذكورة أنفا الصادر في عام ١٩٩٠ م الإشارة إلى أن مساعدات المملكة لعام ١٩٨٩ م

بلغت (١١٧١) مليون دولار شكلت نسبة (١,٤٦%) من إجمالي الناتج القومي، أما تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ١٩٩١م ذكر بأن مساعدات المملكة لعام ١٩٩٠م ارتفعت إلى (٣٦٩٢) مليون دولار أي بنسبة (٨٩,٣%) وقد مثلت تلك النسبة أحد عشر- ضعفاً لمتوسط نسبة ما قدمته الدول الصناعية إلى ناتجها القومي الإجمالي، وتعتبر المملكة من حيث الحجم المطلق للمساعدات في عام ١٩٩٠م في المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا. أما التقرير الصادر عن البنك الدولي في عام ١٩٨٨م بعنوان (مراجعة برنامج العون الوطني للمملكة العربية السعودية) فقد أشار بأن نسبة المساعدات الإنمائية للمملكة إلى الناتج القومي الإجمالي تعد من أعلى النسب على الإطلاق من بين الدول المانحة، وأن المملكة العربية السعودية حافظت على استمرارية العون لديها بمستوى مرتفع على الرغم من تراجع عوائد البترول في المراحل الأولى من عقد الثمانينيات، وبل إن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية السعودية إلى دخل البترول ارتفعت من (١٠%) في الفترة (٨٣-١٩٨٥ م) إلى (١٥%) في عام (٨٦ - ١٩٨٧م). (<http://www.egatha.org>)

كما تضمن التقرير المشار إليه بأن من بين سمات برنامج العون السعودي كون هذه المساعدات غير مشروطة وتتصف بسرعة الصرف والسهولة العالية حيث وصل عنصر- المنحة لهذه المساعدات في السنوات الأخيرة إلى نحو (٩٩%) وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الذي يمكن ملاحظته

لتزايد عنصر- المنحة في المساعدات الإنمائية الرسمية للمملكة العربية السعودية يمكن إرجاعه ليس إلى ارتفاع حصة المساعدات غير المستردة من إجمالي المساعدات فحسب، وإنما أيضا لزيادة التسهيل في القروض الإنمائية المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية حيث وصل عنصر- المنحة لقروض الصندوق إلى (٥٠%). يتضح من ذلك كله أن المملكة العربية السعودية قد ساهمت بجزء كبير من دخلها لفترة طويلة من الزمن في تنمية الدول العربية والإسلامية الصديقة، وأن جزءا غير قليل من دخلها كان يوجه لهذا الهدف. إغاثة المتضررين من الكوارث إن المملكة العربية السعودية ما تكاد تشعر بمأساة أو كارثة تحل بأشقائها في القارة الآسيوية أو غيرها إلا وتتألم لها وتتجاوب معها، ومن ذلك ما تعرضت له مدينة (ذمار) في الجمهورية اليمنية عام ١٩٨٢م حيث بلغ إجمالي ما قدمته في هذا المجال (٤٤٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال إضافة إلى الإمدادات الطبية والغذائية والخيام والأغطية وإيواء المشردين وتوفير العمل. وقد تكررت هذه المساهمة لدعم الاخوة والأشقاء في مواجهة الكوارث الطبيعية التي حلت ببنجلاديش والأردن وسلطنة عمان وجنوب اليمن والباكستان وسيريلانكا والهند وبلغ مجموع ما أسهمت به المملكة (٩٨٥,٣٨١,٠٠٠) ريال. كما قدمت المملكة للمتضررين في تركيا (٨٧) مليون ريال، إلى جانب المزيد من المساعدات النقدية والعينية والطبية والأغطية وسيارات الإسعاف والمواد الغذائية

الإضافية في مجال الإغاثة بلغت تكلفتها (١٤٩٠) مليون ريال استفادت منه (٢٤) دولة إفريقية هي: السنغال، ومالي، والنيجر، وجامبيا وتشاد وموريتانيا وغينيا الشعبية وغينيا بيساو والصومال والسودان والمغرب وزامبيا وأثيوبيا وجيبوتي وتوجو وسيراليون وبورندي وموزمبيق ومدغشقر وتنزانيا وإرتيريا وجزر القمر ومصر وتونس.

(<https://aawsat.com>)

ولم تكن هذه الجهود هي كل ما قدمته وتقدمه المملكة العربية السعودية لمساعدة إخوانها وأشقاؤها في كل من إفريقيا وآسيا.. بل إنها ساهمت وما تزال تساهم في امتصاص آثار المشكلات الإنسانية الإفريقية والمتمثلة في مشكلة تدفق اللاجئين وخصوصا في السودان والصومال وضحايا الحرب في تشاد. وقد قدمت المملكة مساعدات غذائية كبيرة للاجئين تجاوزت (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال بالإضافة إلى تبرعها بمبلغ (١٢٢.٥٠٠.٠٠٠) ريال لمؤتمري الأمم المتحدة الأول والثاني الخاصين بمساعدة اللاجئين في إفريقيا. فإذا أضيف إلى هذا مساهمة المملكة الفعالة في مواجهة الكوارث الطبيعية فإن المتتبع سيدرك بأن المملكة العربية السعودية تتصرف من موقع المسؤولية ومن خلال الاعتبارات الإنسانية والأخوية بعيدا عن أية اعتبارات أخرى. فقد ساهمت المملكة في التخفيف من أعباء الزلازل والفيضانات في الدول الإسلامية الشقيقة بمساعدات بلغت حوالي (٢٢٢٦)

مليون ريال واستفاد منها (٣٤) دولة. تلك هي بعض مساهمات الدولة في مواجهة المشكلات والكوارث والأزمات التي مرت بإخواننا وأشقائنا في القارتين. أما المساعدات الشعبية، التي قدم فيها شعب المملكة العربية السعودية الكثير، استكمالاً لجهود الدولة في هذا السبيل فإنها قد بلغت حتى نهاية عام ١٩٩٢م حوالي (١١٧٦) مليون ريال، استفاد منها الأشقاء في كل من السودان والصومال ومالي وموريتانيا والنيجر وجيبوتي وجزر القمر والمغرب وأفغانستان واليمن والبوسنة والهرسك. وفي عام ١٤٠٨ هـ تعرض السودان لفيضانات هائلة، جدد معها خادم الحرمين الشريفين النداء لشعبه الوفي بالتبرع وبأدر هو شخصياً بتقديم (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، فيما أسهم المواطنون بمبلغ تجاوز (١٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال إضافة إلى (٤٥٠٠) طن من الدقيق. وتوالت إسهامات المملكة المختلفة فأرسلت (١٨٠) طيبياً وصيدلياً ومساعداً فنياً وإدارياً منهم (٨٠) سعودياً إلى كل من السودان ومالي والنيجر للتخفيف من حالة الجوع والمرض التي يعانون منها. ولو أردنا أن ندخل في المزيد من التفصيل في أوجه صرف هذه المساعدات وأغراضها ومجالاتها وظروفها بهدف المشاركة الفعالة في تخفيف الأزمات والكوارث الطبيعية، والمشكلات الاقتصادية والبيئية التي حلت في بعض الدول الإسلامية الشقيقة سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، فإننا لا بد وأن نتذكر أولاً أن إجمالي ما قدمته المملكة في ميادين الإغاثة المختلفة مباشرة وعبر المنظمات المختصة خلال السنوات الماضية بلغ حوالي (١٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. ففي

معالجة مشكلة القحط والجفاف في إفريقيا أعلنت المملكة خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة في ١٩ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق ٢٥ كانون الثاني يناير ١٩٨١م عن تخصيص (٣٨٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال لتنفيذ برنامج عاجل لمساعدة كل من: الرأس الأخضر، وغينيا، وغينيا بيساو، وجامبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وتشاد. وفي مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب (<https://aawsat.com>)

في ربيع الثاني عام ١٤٠٤هـ الموافق كانون الثاني - يناير ١٩٨٤م اعتمدت المملكة مبلغاً إضافياً لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج حفر الآبار في الساحل الإفريقي قدره (١١٢,٥٠٠,٠٠٠) ريال. وكان ضمن برنامج المملكة لمساعدة دول الساحل تقديم مساعدات غذائية عاجلة تمثلت في (٢٥,٠٠٠) طن من الحبوب و (١٠,٠٠٠) طن من زيت الطعام بتكلفة قدرها (٧٥٠,٦٣٠,٠٠٠) ريال. وتعتبر هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية إحدى الهيئات التابعة لرابطة العالم الإسلامي حيث أسهمت المملكة العربية السعودية بالكثير من الجهد من خلال هذه الهيئة الإنسانية وقدمت جهودها المختلفة لكل المحتاجين إليها ومن خلال (٥٠) مكتبا منتشرا في (٥٠) دولة في العالم. وما تزال.. لإيماننا بأهمية وصول نشاط الإغاثة الإسلامية إلى كل مكان. وهذه أبرز المساعدات الإنسانية لمملكة الإنسانية لدول العالم الإسلامي والعربي: باكستان قدمت المملكة لباكستان جراء الفيضانات التي اجتاحتها

قبل أقل من عام مساعدات إنسانية بلغت مليار ريال سعودي وشملت تلك المساعدات الخيام والبطانيات والأدوية والمواد الغذائية، بالإضافة إلى مستشفى متنقل يضم ٤٠ سريراً حسبما أفادت مصادر سعودية عاملة في مجال الإغاثة الإنسانية وأوضحت المصادر أن هذا المبلغ لا يضم تكاليف إرسال فرق الإنقاذ التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والتي تُنفذ من قبل الدفاع المدني السعودي، هذا بخلاف الجسر- الجوي الذي أقامته المملكة مع باكستان لإرسال المساعدات العاجلة إلى الشعب الباكستاني الصديق، حيث بلغ عدد الرحلات الجوية التي أرسلتها المملكة إلى باكستان أكثر من ٢٠ طائرة محملة بالمواد الإغاثية من خيام و مواد غذائية. (<http://www.sa.undp.org>)

وأوضح سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية باكستان الإسلامية عبدالعزيز بن إبراهيم الخدير أن وقفات المملكة إلى جانب الشعب الباكستاني زادت من مشاعر الحب والاحترام لدى الباكستانيين تجاه المملكة حكومة وشعباً. مشيراً إلى أن معظم المسؤولين الباكستانيين يصفون خادم الحرمين الشريفين بأنه قائد للأمة الإسلامية وملك للإنسانية بفضل وقفاته الكريمة أيده الله تجاه الأمة والشعوب المنكوبة حول العالم دون تمييز، مبيناً أن حجم المساعدات السعودية دفعت دول العالم لزيادة مساعداتها. بنغلاديش وفي دكا أعلنت الحكومة البنغلادشية بعد وقوع الفيضانات التي اجتاحت البلاد في عدد من الأقاليم وقبل كارثة الإعصار

الأخير بأن السعودية قدمت ٧٠% من حجم المساعدات التي قدمتها الحكومات والمنظمات المتضرري الفيضانات والتي بلغت (٥٠) مليون دولار وتشغيل جسر- جوي لنقل (٣٠٠) طن من المواد الغذائية والإغاثة. (<http://www.alriyadh.com>)

وهذا يؤكد أن المملكة تجاوزت في مساعداتها إلى بنغلاديش مساعدات جميع الدول والمنظمات الأخرى ولم تتوقف المملكة عند هذا الحد بل كانت أولى الدول التي هبت لمساعدة بنغلاديش بعد تعرضها للإعصار حيث أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتقديم مائة مليون دولار و٣٠٠ طن من المساعدات الغذائية والإغاثة العاجلة ومن الجوانب الإنسانية لخادم الحرمين الشريفين والتي عبر عنها رؤساء الدول المتضررة ومسؤولو الإغاثة بالدول التي قمنا بزيارتها أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز لا ينتظر طلب حكوماتنا بمديد العون بل يسبق الجميع بمبادراته الإنسانية التي كان لها الوقع الأكبر على حكوماتنا وشعبنا وما يميز أيضاً المساعدات السعودية وهذا منسوب لرؤساء الدول التي استفادت من المساعدات السعودية. (اليحيى، فوستير، ٢٠١١)

أما على الصعيد العربي: فلسطين أولت المملكة العربية السعودية اهتمام البالغ من قضية فلسطين حيث أصبحت من الثوابت الرئيسية لسياسة المملكة منذ عهد الملك عبدالعزيز (رحمه الله) بدءاً من مؤتمر لندن

عام ١٩٣٥م المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة القضية الفلسطينية، إلى عهد خادم الحرمين الشريفين. قامت المملكة بدعم ومساندة القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وذلك من منطلق إيمانها الصادق بأن ما تقوم به من جهود تجاه القضية الفلسطينية إنما هو واجب يمليه عليها عقيدتها وضميرها وانتماؤها لأمتها العربية والإسلامية. قدمت المملكة الدعم المادي والمعنوي للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ نشأت القضية الفلسطينية وذلك في إطار ما تقدمه المملكة من دعم سخّي لقضايا أمتها العربية والإسلامية. (<http://www.sa.undp.org>)

وفي هذا الصدد، قدمت المملكة تبرعاً سخياً في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام (١٩٦٧م)، كما التزمت المملكة في قمة بغداد عام (١٩٧٨م) بتقديم دعم مالي سنوي للفلسطينيين قدره (١,٩٧,٣٠٠,٠٠٠) مليار وسبعة وتسعون مليوناً وثلاثمائة ألف دولار، وذلك لمدة عشر- سنوات (من عام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٨٩م) وفي قمة الجزائر الطارئة (١٩٨٧م) قررت المملكة تخصيص دعم شهري للانتفاضة الفلسطينية مقداره (٦) ملايين دولار. كما قدمت المملكة في الانتفاضة الأولى (١٩٨٧م) تبرعاً نقدياً لصندوق الانتفاضة الفلسطيني بمبلغ (١,٤٣٣,٠٠٠) مليون وأربعمائة وثلاثة وثلاثين ألف دولار، وقدمت مبلغ (٢) مليون دولار للصليب الأحمر الدولي لشراء أدوية ومعدات طبية وأغذية للفلسطينيين. تعهدت المملكة بتمويل برنامج إنمائي عن طريق الصندوق السعودي للتنمية بلغ حجمه (٣٠٠) مليون دولار

يهتم بقطاعات الصحة والتعليم والإسكان تم الإعلان عنه في مؤتمرات الدول المانحة خلال الأعوام ٩٤-٩٥-٩٧-١٩٩٩م. بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية للسلع والمنتجات الفلسطينية. على صعيد آخر، أوفت المملكة بكامل مساهماتها المقررة حسب قمة بيروت (مارس ٢٠٠٢م) لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وما أكدت عليه قمة شرم الشيخ (مارس ٢٠٠٣م) بتجديد الالتزام العربي بهذا الدعم، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام وقدره (١٨٤,٨) مليون دولار للفترة من ١-٤-٢٠٠٢م - ٣٠-٣-٢٠٠٤م. كما أوفت بكامل التزاماتها المقررة حسب قمة تونس (مايو ٢٠٠٤م) الخاصة باستمرار وصول الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لستة أشهر تبدأ من (١) أبريل حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤م، حيث قامت بتحويل كامل المبلغ وقدره (٤٦,٢) مليون دولار. (<http://www.sa.undp.org>)

ويعتبر دعم المملكة للسلطة الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة. بادرت المملكة في مؤتمر القمة العربي في القاهرة (٢٠٠٠م) باقتراح إنشاء صندوقين باسم صندوق «الأقصى» وصندوق «انتفاضة القدس» برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار لصندوق «الأقصى» الذي يبلغ رأسماله (٨٠٠) مليون دولار، وتبرعت بمبلغ (٥٠) مليون دولار لصندوق «انتفاضة القدس» الذي يبلغ رأسماله (٢٠٠) مليون دولار. اهتمت حكومة المملكة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حيث قدمت المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين مباشرة أو عن طريق الوكالات والمنظمات الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين مثل الأنروا،

ومنظمة اليونسكو، والصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي، والبنك الإسلامي. والمملكة منتظمة في دفع حصتها المقررة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) المتمثلة في مساهماتها السنوية البالغة (١,٢٠٠,٠٠٠) مليون ومائتي ألف دولار لميزانية الوكالة، وقدمت لها تبرعات استثنائية بلغت حوالي (٦٠,٤٠٠,٠٠٠) ستين مليوناً وأربعمائة ألف دولار، لتغطية العجز في ميزانيتها وتنفيذ برامجها الخاصة بالفلسطينيين.

كما خصت المملكة للأنروا مبلغ (٣٤) مليون دولار ضمن منحة المملكة للفلسطينيين والبالغة (٣٠٠) مليون دولار، التي أعلنت عنها خلال مؤتمرات الدول المانحة للأعوام (٩٤ - ٩٦ - ٩٧ - ١٩٩٩م))

(<http://www.sa.undp.org>)

لبنان على مدى عقود من الزمن أكدت المساعدات الإنسانية للمملكة العربية السعودية للبنان مدى حرص القيادة السعودية على المساهمة في استقرار البلد الشقيق ودعمه للنهوض في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن مساندة قطاعات التعليم والصحة والإعمار والاستثمار بناء لتوجيهات ملوك المملكة العربية السعودية يرحمهم الله وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاها. وفي هذا السياق كشفت عدة دراسات إحصائية أن المملكة تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم في تقديم الهبات

والمساعدات والقروض الميسرة إلى لبنان. وبينت هذه الدراسات أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى بين الدول المانحة للمساعدات، وهي الأولى أيضاً في دعم مسيرة الإعمار، كما تتبوأ المركز الأول في تحويل الأموال التي التزمت بها، وفي تقديم التبرعات النقدية والعينية، وفي المساهمات بالمنح والهبات والقروض في مؤتمرات الدعم الدولية. وأشارت نتائج الأرقام المستقاه من بيانات ووثائق رسمية إلى ان السعودية قدمت للبنان مساهمات مالية مباشرة تجاوزت الأربعة مليارات دولار، وذلك في الفترة بين ١٩٨٠ و٢٠٠٨، كان نسبة ٣٢ بالمئة منها مجموعة هبات ومنح لدعم مشاريع الإنماء وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، والباقي قروض ميسرة طويلة الأمد، تم تحويلها بأجمعها إلى المؤسسات الرسمية اللبنانية المعنية. (<http://www.sa.undp.org>)

والمملكة العربية السعودية هي الأولى بين الدول المانحة تُظهر مقارنة المبالغ التي التزمت بها الدول المانحة والدولة اللبنانية في مؤتمر ستوكهولم لجهة إعادة إعمار القرى في الجنوب وبقاى المناطق وكذلك الضاحية الجنوبية لبيروت، والتي وردت في تقرير هيئة الإغاثة العليا بتاريخ ٣١-٨-٢٠٠٨، أن مجموع المبالغ الملتزم بها من قبل المملكة العربية السعودية والبالغة قيمتها حوالي ٤٦٨ مليار ليرة لبنانية تصل نسبتها إلى ٤٠,٥ % من إجمالي المبالغ التي التزمت بها الدول المانحة والبالغة مجموعها حوالي ١١٥٦ مليار ليرة وقد جاءت الالتزامات الأخرى كما يلي: المساعدة

الكويتية ١٥٤ مليار ليرة لبنانية بنسبة ١٣,٣%، المساعدة الإندونيسية ١,١ مليار ليرة بنسبة ٠,١%، المساعدة العراقية ٣٣,٣ مليار ليرة لبنانية بنسبة ٢,٩%، مساعدة سلطنة عُمان ٥٣,١٠٨ مليار ليرة لبنانية بنسبة ٤,٦%، مساعدة مملكة البحرين ٣,١ مليار ليرة لبنانية بنسبة ٠,٣%، ومساهمة الهيئة العليا للإغاثة ٤٤٢,٦ مليار ليرة لبنانية بنسبة ٣٨,٣% (<http://www.sa.undp.org>)

والسعودية هي الأولى في إعادة الإعمار يُظهر تقرير المبالغ المدفوعة من قبل الدول المانحة والدولة اللبنانية كما في ٢٠٠٨-٨-٣١، أن نسبة المبالغ المدفوعة من قبل المملكة العربية السعودية، حوالي ٣٣٧ مليار ليرة، هي ٤٣,٩% من إجمالي المبالغ المدفوعة من الجهات كافة والبالغة حوالي ٧٦٧ مليار ليرة. والسعودية هي الأولى في التبرعات العينية وهنا أيضاً، ووفقاً لإحصاءات الهيئة العليا للإغاثة في أيار ٢٠٠٧ حول التبرعات العينية من المواد الغذائية التي جاءت من ٥٦ جهة في ٤٤ بلداً، أنها جاءت بمعظمها من المملكة العربية السعودية حيث بلغت ٥١٢٢ طناً من مجمل التبرعات العينية البالغة ١١٢٣٢ طناً، أي ٤٦%. والمملكة العربية السعودية هي الأولى في مؤتمرات الدعم بناء على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي يقضي- باتخاذ خطوات فورية لتأمين المساعدة المالية والإنسانية للشعب اللبناني، عقد المؤتمر العربي الدولي لدعم لبنان اجتماعاته في العاصمة السويدية ستوكهولم بتاريخ ٣١ آب ٢٠٠٦، وضم ممثلين عن أكثر من ٥٠ دولة، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات دولية، والبعثة الأوروبية والاتحاد

الأوروبي، ومؤسسات دولية غير حكومية. وقد جاءت منحة المملكة العربية السعودية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتغطي أكثر من ٥٣ % من إجمالي المنح البالغ حوالي ٩٤٠ مليون دولار، تليها دولة الكويت ٣٠٠ مليون دولار بنسبة ٣٢ % وفي مؤتمر باريس-٣ المخصص لدعم الاقتصاد اللبناني، والذي انعقد في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧، بمشاركة ممثلين عن ٤٠ دولة و١٤ هيئة دولية، جاءت تقديمت المملكة من الهبات والقروض ومجموعها مليار ومائة مليون دولار لتغطي أكثر من ١٤ % من إجمالي الهبات والقروض الميسرة البالغة حوالي ٧,٦٢ مليارات دولار أمريكي التي تعهد المانحون بتقديمها. كل ذلك جزء من دور يد الخير السعودية لدعم لبنان واللبنانيين، كي يستمر هذا الوطن في مسيرة النهوض والإعمار، دون أي تفريق بين طائفة وأخرى، أو تفضيل لفئة على أخرى، ودون منة أو غاية، إنه العطاء المتجرد المحكوم بصدق النية والإخلاص لله، والمنبثق من قيم المجتمع السعودي وعاداته، وتقاليده العربية والإسلامية الأصيلة.

الخاتمة

شُرعتُ من خلال الدراسة الحالية أن أضع تفسيراً منطقياً حول أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة آخذاً دراسة حالة المملكة العربية السعودية ضمن الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٧ وما حول ذلك للإحاطة بمعايير الدراسة وتحقيقاً لشمولية الأحداث والظواهر السياسية والاقتصادية التي اكتنفت الدول عموماً والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد وكيفية أن العامل الاقتصادي من شأنه أن يضع الدولة في مكانة معينة تبعاً لقدراتها وإمكانياتها المالية والاقتصادية، والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تُعد من أهم وأكثر الدول العربية نشاطاً في جانبها الاقتصادي، كما تتبوأ السعودية مكانة متقدمة إقليمياً وعالمياً لما تمتلكه من خيارات اقتصادية أدت إلى وضعها في مكانة سياسية خارجية مرتفعة.

وخلال الدراسة الحالية قد توصلت إلى حلول لمشكلة الدراسة التي تمثلت بعدة تساؤلات ومحققاً أهداف الدراسة التي استندت إليها في هذه الدراسة، وعليه فإن القسم الحالي من الدراسة سيبين ما توصلت إليه من نتائج وأتبعها بالتوصيات الأساسية والعلمية المناسبة.

أولاً: النتائج

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها، وتحقيقاً لأهدافها المختلفة، مروراً بما قدمته خلال فصول الدراسة ومباحثها ومنتهاياً بمطالبها الرئيسية، وسعياً لتحقيق أهدافها الأساسية، فقد توصلت إلى جملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

– أن الدول ذات الاقتصاد المتين والمنتامي بشكل مطرد، قادرة على تحقيق مكانة مرموقة بين دول العالم تبعاً لأدواتها الاقتصادية المتاحة، ما ينعكس ذلك عليها في تقوية جذورها سواءً على مستوى الإقليم على المستوى العالمي.

– كما أن هناك علاقة واضحة بين نوع وحجم الأدوات الاقتصادية ومكانة الدولة، ذلك أن هذه العلاقة وأن وجدت لدى دولة متعددة الخيارات الاقتصادية ستجعل منها دولة منيعة ذات أهمية بالغة ومكانة مؤثرة في المنطقة الإقليمية والعالمية.

– وأظهرت الدراسة أن العوامل الاقتصادية للمملكة العربية السعودية مكنتها من تحقيق مكانتها العالمية في مقدمة الدول ذات الاقتصاد القوي والمناحة للمساعدات والقدرات الاقتصادية للدول النامية والفقيرة والمنكوبة، الأمر الذي يبدو جلياً بأن مستقبل السياسة السعودية سيبدو أكثر قوة تبعاً لعلاقاتها الدولية مع العديد من دول

العالم تبعاً للعوامل الاقتصادية والصفقات والمعاهدات والاتفاقيات التجارية المختلفة.

– كما أظهرت الدراسة أن المملكة العربية السعودية قادرة منذ عقود ولا زالت على استخدام خياراتها الاقتصادية وتوظيف عواملها في خلق بيئة داخلية وخارجية سعودية قادرة على التماشي مع متطلبات العصر- والاستفادة القصوى من العوامل الاقتصادية في تقوية سياستها الخارجية ومكانتها العالمية.

– وأيضاً فقد أظهرت الدراسة وجود تأثير للدول المتلقية للمساعدات في التماشي مع السياسة الخارجية السعودية وبناء علاقات أكثر ودية وقوة ومتانة مع المملكة العربية السعودية، وخصوصاً الدول ذات الجوار الجغرافي سواءً في القارة الآسيوية أو في القارة الأفريقية، أو حتى دولاً عالمية ذات امتداد جيوسياسي للسياسة السعودية، لتأمين حدود المملكة السعودية وبث الأمن والطمأنينة والدعم المالي لتلك الدول.

– وأخيراً فإن العوامل الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قد عززت من مكانتها الإقليمية والدولية على حد سواء، وأصبحت تتبوأ مكانة عالمية بارزة تقوم على القدرات الاقتصادية السعودية الكبرى وحسن تدبير تلك القدرات في مصلحة الدولة السعودية والدول المتقاربة معها جغرافياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً ودينيماً وأيضاً قومياً.

ثانياً: التوصيات

طبقاً لما توصلت إليه من نتائج سابقة، كان واجباً أن أتقدم بعدة

توصيات كما يلي:

- ضرورة توسعة نطاق الاستثمارات السعودية خصوصاً في الدول النامية، لضمان تسيير سياساتها الخارجية وبناء علاقات أكثر متانة مع تلك الدول لتصبح المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف دولة أكثر تأثيراً على المستويين الإقليمي والعالمي.
- ضرورة التوجه بالدعم الاقتصادي والتنموي لدول القرن الإفريقي، ذلك أن هذه الدول أصبحت ساحة تنافس عالمي لما تمتلكه من مقدرات على مستوى الموقع الجغرافي والأمن المائي والثروات الطبيعية المختلفة والاستفادة من مقدرات تلك الدول بعد تنميتها ودعمها في تقوية جذور الاقتصاد والسياسة السعودية.
- ضرورة توفير الدعم الاقتصادي السعودي لدول الجوار الجغرافي، ذلك أن الدعم الاقتصادي سيطفئ غضب شعوب المنطقة وخصوصاً الدول الفقيرة ضد حكوماتها الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة الأمن في تلك الدول وامتداد ذلك للحدود السعودية وتهديد أمنها الوطني.

- ضرورة إنشاء مشاريع سعودية في دول إقليمية وعالمية بشكل واسع النطاق للاستفادة من إمكانيات وكفاءات الأيدي العاملة والحصول على صناعات منافسة للصناعات العالمية تمتلكها المملكة العربية السعودية ودخولها منافسة الدول العظمى تبعاً لذلك.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول موضوع هذه الدراسة، ذلك أن موضوعها يُعد من المواضيع الأكثر حيوية على المستوى الدولي، وإغناء مكاتب البحث العلمي العربي تبعاً لما توصلت إليه الدراسة الحالية.

المراجع و المصادر

المراجع العربية:

الكتب:

- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية في الأصول و النظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ١٩٩١ .
- بطرس غالي و محمود عيسى، مدخل إلى علم السياسة، القاهرة، ١٩٨٦ .
- سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان: الأردن، ٢٠١٢ .
- سليمان صالح، الإعلام الدولي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر- و التوزيع، ٢٠٠٣ .
- صبري الهيتي، ٢٠٠٠، جغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، عمان دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- عبدالفتاح الرشدان و محمد موسى، أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٥ .
- عبدالناصر الجندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر- و التوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧ .

- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٩ .
- محمد السماك، ١٩٩١، استراتيجية الربط العربية بين النفط و السياسة، القاهرة مركز الدراسات الاستراتيجية.
- محمد العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، النظرية التطبيقية الاستخدامات الاعلامية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢ .
- محمد بدوي و ليلى مرسى، مبادئ العلوم السياسية، مصر- الاسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٨.
- محمد بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة، بيروت، ١٩٧١.
- هائل طشوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر- و التوزيع، اربد، ٢٠١٠ .
- لهب عطا عبدالوهاب، اوراق بترولية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر الطبعة الاولى ، ٢٠١٧ ، بيروت
- عبدالكريم شكاكطة ،الاهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية :دراسة حالة الاوبك ١٩٧٣_٢٠١٤ دار الحامد للنشر- و التوزيع ، الطبعة الاولى ٢٠١٨

● مركز دراسات الوحدة العربية ، المملكة العربية السعودية في الميزان
الاقتصاد السياسي و المجتمع و الشؤون الخارجية، الطبعة الاولى ٢٠١٢
مجموعة من الباحثين

الرسائل الجامعية

● أحمد الهاشمي (٢٠٠٧) " النفط و الغاز الخليجي و أهميته في عصر-
العولمة " ، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة اليرموك.

● إياد عبدالسلام صابر، (٢٠٠٥)، أثر الثروة النفطية على العلاقات
السياسية العربية-العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد،
الأردن.

● رائد بركات الحمّاد، (٢٠١٢-٢٠١٣)، أثر العوامل الاقتصادية على مكانة
الدولة في العلاقات الدولية (٢٠٠١-٢٠١١)" قطر دراسة حالة"، رسالة
ماجستير: جامعة آل البيت.

● وردة. جليد (٢٠١٧)، السياسة الخارجية الروسية اتجاه النزاع السوري
بين المصالح المادية والمنطلقات المعيارية، رسالة ماجستير، جامعة
زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

● ابو الفتوح، يحيى عبد الغني، ٢٠١٤م الجوانب الاقتصادية والمالية في
الميزانية العامة، مركز البحوث، الرياض.

● مركز البحوث والدراسات، جهود هيئة الاقائة الاسلامية العالمية
بالمملكة العربية السعودية فب دعم ومساعدة اللاجئين، ورقت عمل
، مؤتمر جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ١٣٤٦هـ

● الطرابلسي، ٢٠١٧م، مملكة الانسانية، ورقة عمل لفريق
السياسات الانسانية، ت: امنية نوح، معهد التنمية فيما وراء البحار،
لندن.

● اليحيى، خالد ممدوح: فوستير، ناتاني، ٢٠١١م، المعهد العالمي
لسياسات العامة، ورقه بحثية رقم ١٤.

المواقع الإلكترونية

● برس. أسوشيتد (٢٠١٦)، النظام الدولي، مقال منشور، موقع قناة
الجزيرة، تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٥/٢، <http://www.aljazeera.net>.

● حمدان. أكرم (٢٠١٨)، تحليل النظم الدولية - إمانويل فالرشتاين،
مقال منشور، موقع AALWHEBEY، تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٥/٢،
<https://aalwhebey.wordpress.com/>. ٢٠١٨.

● النجاب. بشير (٢٠١٧)، النظرية الواقعية، موقع الحوار المتمدن،
تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٥/٢، <http://www.m.ahewar.org>.

● www.alarabiya.net// https

● <http://www.sa.undp.org>

● <https://aawsat.com>

● www.alarabiya.net// https

● <http://www.egatha.org>

The Impact of the Economic Factors on State Position:

٢٠٠٥-٢٠١٧

Saudi Arabia: Case Study

Prepared by:

The supervision of

Dr. Sayel Al Sarhan

Abstract in English

This study aims at identifying the impact of economic factors on the status of the state through studying the state of Saudi Arabia during the period ٢٠٠٥-٢٠١٧, examining the ability of countries to use economic tools and their reflection on their position. In addition to identifying the relationship between the type and size of Saudi economic instruments and their impact on the status of the state and the future of its policy.

The researcher followed the methodology of the international system and the national interest, in order to reach a solution to the problem of study and answer its questions and achieve its objectives to the logical results.

The results of the study showed that there is a positive relationship between the economic factors of countries and their status among the countries of the world. The results of

the study also showed an effect of these factors on the foreign policy of the countries in general and Saudi Arabia in particular, in addition, there is a direct correlation between the size and quality of the economic instruments for Saudi Arabia, and the achievement of a prominent position at the regional and international levels. As that the economic factors enabled Saudi Arabia to have strong relations between many countries of the world to become a state of status in many countries of the world, which provides assistance to poor and damaged countries on the one hand, and the development and economic projects achieved between many countries of the world, which confirms that the Kingdom of Saudi Arabia has been able to good use its economic options in the development of foreign policy regionally and internationally.

Keywords: Economic Factor, State Position, Saudi Arabia, Development Assistance, Relief

